اقتصاد عالمی دیمقراطی
دور المجتمع المدنی

الطبعة الأولى 2003
مركز دراسات العولمة والأقاليمية
جامعة واريك
كوفينترى CV4 7AL ، المملكة المتحدة
ت : ++ 44 – 24 – 76572533
فاكس : ++ 44 – 24 – 76572548
Csgr@ warwick.ac.uk

الطبعة الأصلية باللغة الإنجليزية : ISBN 0 902683 56 x
الترجمة العربية : علا أبو زيد ISBN 0 902683 58 6
الترجمة الروسية : ليليانا بروسكورياكوفا ISBN 0 902683 61 6
الترجمة الأسبانية : روزالبا ايكازا جارزا ISBN 0 902683 62 4
الترجمة البرتغالية : سيرجيوفلاكسمانا ISBN 0 902683 60 8
الترجمة الفرنسية : مارك موصلى ISBN 0 902683 59 4
الترجمة التايلاندية : سانتارىكياتيبراجوك ISBN 0 902683 63 2

أعد هذا التقرير جان آرت شولت من مركز دراسات العولمة والأقاليمية CSGR (scholte@warwick.ac.uk) وذلك بمشاركة مكثفة ومشكورة من كل من :

علا أبو زيد، جامعة القاهرة ola_abouzeid@hotmail.com
فلافيا براجا، جامعة ريودى جانيرو الاتحادية .flaviab@attglobal.net
ليليانا بروسكورياكوفا، فريق عمل المنظمة غير الحكومية لأوربا وإقليم وسط آسيا بخصوص البنك الدولى، سانت بطرسبرج 1-proskouriakova@yahoo.com.
ناروموت ثابتشاميون، جامعة شولالونجكورن، بانكوك junaruemon@hotmail.com أو Naruemon.T@chula.ac.th
زاى جاريو، شبكة ديون أوغندا، كامبالا (ZGariyo@udn.or.ug)
جاورى سرينيفاسان، المجلس الكندى للتعاون الدولى، أوتاوا (gsreenivasan@ccic.ca)
كريستيان شافانيو، بدائل اقتصادية، باريس (cchavagneux@alternatives economiques.fr)
كارلوس فاينر، جامعة ريودى جانيرو الاتحادية (cvainer@gbl.com.br)
إيلينا كوتشكينا، مؤسسة مجتمع مفتوح – روسيا، موسكو (kochkina@osi.ru)
كانوكرات ليوتتشوساكول، حركة المساعدة آسيا، بانكوك (kanokrat@actionaidasia.org / yin_19@hotmail.com)

الشكر الوافر واجب للمئات من نشطاء المجتمع المدنى (الواردة أسماؤهم فى الملحق رقم 3) والذين أثروا هذا المشروع بأفكارهم وخبراتهم. ورغم أن هؤلاء الأفراد لا يتحملون مسئولية أى من وجهات النظر الواردة فى هذا التقرير، إلا أنه ما كان من الممكن إخراجه دون إسهامهم الكثيف. وننوه كذلك وبمزيد من العرفان بالدعم الكريم المقدم من مؤسسة فورد لإعداد ونشر وتوزيع هذا التقرير.

اقتصاد عالمى ديمقراطى
دور المجتمع المدنى

المحتويات

ملخص 4
المنهج 9

1- التعريفات. 12
2- أوجه القصور الديمقراطى فى الاقتصاد العالمى المعاصر. 23
3- إسهامات المجتمع المدنى نحو اقتصاد عالمى أكثر ديمقراطية. 53
4- إدراك الإمكانيات الكامنة : تأثيرات بيئية. 73
5- إدراك الإمكانيات الكامنة : ممارسات داخلية. 107
6- قضايا محورية للتحرك المستقبلى. 167

ملحق 1 : قائمة الاختزالات. 170
ملحق 2 : قراءات إضافية فى الموضوع. 171
ملحق 3 : الأفراد والهيئات المشاركة. 172

ملخص

كيف يمكن جعل العولمة الاقتصادية أكثر ديمقراطية؟ الاتصالات العالمية، رأس المال العالمى، الاستثمار العالمى، الهجرة العالمية والتجارة العالمية كلها تتنامى أهميتها بشدة فى المجتمع المعاصر. إلا أن المقومات الديمقراطية للإجراءات والقواعد التى تحكم هذه الأنشطة العبر عالمية فى الوقت الراهن هى، فى أفضل الأحوال، مزعزعة. كيف يمكن للمجتمع المدنى أن يحسن من هذا الوضع؟

يتعامل التقرير مع هذا السؤال فى ست خطوات تتمثل فى ستة أجزاء. الجزء الأول يعرف المفاهيم المحورية التى ينطوى عليها الموضوع وهى: العولمة الاقتصادية، الإدارة والحكم، الديمقراطية، المجتمع المدنى. الجزء الثانى يستعرض طبيعة القصور الديمقراطى فى الاقتصاد العالمى. الجزء الثالث يشير إلى السبل الرئيسية التى يمكن أن تسلكها مؤسسات المجتمع المدنى لتقليص أوجه القصور الديمقراطى هذه. الجزء الرابع يحدد الأوضاع الموجودة فى المجتمع الأوسع التى إما تساعد أو تعوق جهود المجتمع المدنى الرامية إلى إنجاز عولمة اقتصادية أكثر ديمقراطية. الجزء الخامس يعتبر المشكلات الرئيسية التى تتعلق بالممارسات الداخلية وطرق تنظيم مؤسسات المجتمع المدنى والتى من الممكن أن تعظم أو تحد من قدرتهم على مقرطة الاقتصاد العالمى. الجزء السادس يلقى الضوء على القضايا المحورية فى الاستراتيجيات المستقبلية للمجتمع المدنى من أجل مقرطة الاقتصاد العالمى. ونهتم فى الجزء التالى من هذا الملخص بعرض الأطروحة الرئيسية التى تنبنى عليها أجزاء التقرير الست.

العولمة الاقتصادية عملية ذاعت وأضحت واضحة للعيان فى العقود الأخيرة خاصةً، ومؤداها أن إنتاج وتبادل واستهلاك الموارد أصبح يتم بصورة متزايدة فى إطار عبر عالمى. هذا لا يعنى أن الاقتصاديات المحلية والقومية والإقليمية أضحت غير ذات معنى، وإنما يعنى أنه بجوار هذه الاقتصاديات أضيفت ساحة عالمية للاتصالات ورأس المال والاستثمار والهجرة والتجارة وأنها ساحة متميزة ودالة. ومن ثم، فإن الخيارات السياسية التى نحاز إليها والمتعلقة بالعولمة الاقتصادية يكون لها تداعيات خطيرة فيما يتعلق بالشكل المستقبلى للمجتمع.

الاقتصاد العالمى المتنامى يتم توجيهه بطرق غاية فى التعقيد. فالقواعد والإجراءات التى تنظم التجارة والهجرة والاستثمار ورأس المال والاتصالات العالمية تأتى من جهات متعددة: أجهزة الدولة على المستوى القومى؛ المؤسسات المتخطية للدولة فى المستويات الإقليمية والعالمية، الكيانات الفرعية داخل الدولة فى المحليات؛ آليات وميكانيزمات متعددة فى القطاع الخاص؛ شبكات كثيفة ومعقدة تربط فيما بين هذه المستويات والقطاعات. ومن ثم، فإن الجهود من أجل مقرطة الاقتصاد العالمى يجب أن تتعامل مع هذا الدولاب للحكم والإدارة المتشعب والمتعدد الطبقات.

من الهام جداً أن تتم إدارة الاقتصاد العالمى بطريقة ديمقراطية. فالناس الذين يتأثرون بالخيارات السياسية لابد وأن يضطلعوا جميعهم وعلى قدم المساواة بمسئولية صنع هذه الخيارات فى مناخ يتسم بالانفتاح والحرية. قد لا يكون واضحاً تماماً كيف يمكن ممارسة

الديمقراطية فى مجال الاقتصاد العالمى، ولكن المبدأ فى حد ذاته يعتبر حجر الزاوية لمفهوم الكرامة الإنسانية والعدالة الاجتماعية.

الإدارة الحالية للاقتصاد العالمى تفتقر بشدة للديمقراطية. وأوجه القصور بعضها له طبيعة مؤسسية وبعضها الآخر له طبيعة هيكلية. ففى الجانب المؤسسى نجد أن كل الفاعلين الذين يتحركون فى إدارة الاقتصاد العالمى – الدولة، الأجهزة المتخطية للدولة، المنظمات الفرعية داخل الدولة والآليات الخاصة، لا يملكون سجلاً ديمقراطياً مشرفاً. وعلى الجانب الهيكلى، فإن التراتبية المتجذرة فى السياسات العالمية فيما بين الدول والطبقات والثقافات والأجناس والأصول العرقية وغيرها أدت إلى أن تتبنى إدارة الاقتصاد العالمى على مبدأ "الحكم بواسطة بعض الناس" بدلاً من الحكم بواسطة الناس فى مجموعهم. ومن ثم، ففى حين أنه من المفترض أن تتضمن الديمقراطية حكم الأغلبية مع التأكيد على حقوق الأقلية، فإن الاقتصاد العالمى اليوم يجسد حكم الأقلية دون أى احترام لحقوق الأغلبية.

هل يعتبر المجتمع المدنى حلاً لمشكلات الديمقراطية هذه؟ "المجتمع المدنى" كما يطرحه هذا التقرير هو فضاء أو ساحة سياسية تسعى فيها مؤسسات طوعية لتشكيل القواعد التى تحكم جانباً أو آخر من جوانب الحياة المجتمعية (فى الحالة المطروحة فى التقرير هذا الجانب هو الاقتصاد العالمى). ومؤسسات المجتمع المدنى تجمع الأفراد الذين يتقاسمون الاهتمام بقضية سياسية أو مجالاً سياسياً محدداً. هذه المؤسسات تتمايز بشدة فيما بينها فيما يتعلق بالشكل التنظيمى، النطاق الجغرافى، الموارد، الحيثية، الاستراتيجيات والتكتيكات. إلا أن كل مؤسسات المجتمع المدنى تشترك فى كون أنشطتها طوعية (أى أنهم لا يسعون إلى تحقيق ربح مادى أو منصب رسمى) وفى كونهم ينشطون سياسياً (أى أنهم يطمحون إلى التأثير فى الطرق التى يتم بها توزيع وممارسة القوة الاجتماعية).

لا يمكن الإدعاء أن كل مؤسسات المجتمع المدنى (الحركات الاجتماعية، المؤسسات الخيرية، المنظمات الدينية، المنظمات غير الحكومية، الاتحادات العمالية، منتديات رجال الأعمال.. إلخ) مهتمة بدرجة متساوية بقضية الديمقراطية فى الاقتصاد العالمى. فبالتأكيد بعض هذه المؤسسات، مثل الجماعات ذات التوجهات العنصرية، سنجدها مناهضة للديمقراطية بلا مواربة. بل وحتى الداعمين لمقرطة العولمة يتبنون أفكاراً متباينة فيما يتعلق بالمجال والعمل والسرعة المأمولة لعملية المقرطة هذه. وبصفة عامة، فإن مؤسسات المجتمع المدنى التى تساند مصالح استثمارية قوية لا تعطى أولوية لهذا الهدف وهذا على خلاف المنظمات التى تركز على المهمشين.

وعلى كل حال فإن المجتمع المدنى يمكن من حيث المبدأ أن يقدم خمس إسهامات أساسية (وأحياناً متداخلة) للإدارة الديمقراطية للاقتصاد العالمى. أولاً، يمكن أن يضطلع بتوعية الجماهير. فالديمقراطية الحقيقية تعتمد على مواطن واعٍ، ويمكن لمؤسسات المجتمع المدنى أن تجعل الناس أكثر معرفة بماهية العولمة الاقتصادية وبالكيفية التى تدار بها. ثانياً، يمكن للمجتمع المدنى أن يُفعِّل حواراً جماهيرياً. فالديمقراطية الحقيقية ترتكز على حوار مفتوح فيما بين وجهات النظر والبدائل المختلفة. منظمات المجتمع المدنى يمكن أن

تلعب دوراً فى منع أى منظومة سياسية واحدة من أن تنفرد بإدارة احتكارية للاقتصاد العالمى. ثالثاً، مبادرات المجتمع المدنى يمكنها أن تجعل المشاركة الجماهيرية أمراً ممكناً. الديمقراطية الحقيقية تتطلب مواطنين مهتمين بالشأن العام، ومؤسسات المجتمع المدنى يمكنها أن تتيح للناس قنوات للانخراط السياسى. رابعاً، يمكن لمنظمات المجتمع المدنى أن تزيد من شفافية السلطات الحاكمة. الديمقراطية الحقيقية تتطلب عملية حكم وإدارة تقع فى دائرة المجال البصرى للناس، وجهود المجتمع المدنى يمكن أن تجلب إدارة الاقتصاد العالمى إلى مجال رؤية العامة. خامساً، عمل المجتمع المدنى يمكن أن يحسن الرقابة الشعبية. الديمقراطية الحقيقية تتطلب رقابة المواطنين على السلطة، ومؤسسات المجتمع المدنى يمكن أن تلعب دوراً فى جعل المسيطرين على الاقتصاد العالمى مسئولين أمام الخاضعين لهذا النظام. وبالرغم من أن المجتمع المدنى قد قام بأنشطة حققت بالفعل فوائد ديمقراطية فى كل هذه المجالات الخمس إلا أنه ما زال يستطيع أن يقدم الكثير جداً فى مجال مقرطة الاقتصاد العالمى.

جانب من الأسباب التى تعوق المجتمع المدنى عن أن يقدم المزيد من أجل مقرطة إدارة الاقتصاد العالمى يتعلق بظروف المجتمع المدنى الذى تعمل فى إطاره تلك المؤسسات. فحتى أكثر المنظمات تحمساً للديمقراطية والتزاماً بها لا تستطيع إلا أن تقدم إسهامات محدودة إذا ما كانت البيئة المحيطة غير حاضنة للأنشطة الضرورية المؤدية لهذا الهدف. على سبيل المثال، إذا كان الفقر متفشياً بدرجة تجعل قطاعات عريضة من الشعب مُستوعَبة بصورة تامة فى معركة يومية لكسب لقمة العيش، فإنهم لن يكون لديهم لا الوقت الكافى للانخراط فى أنشطة المجتمع المدنى ولا الموارد اللازمة لمساندة حملاته. من جانب آخر فإن وجود أو غياب شبكات داعمة للمجتمع المدنى عادة ما تحدث فرقاً كبيراً. إضافة إلى هذا، فإن قدرة مؤسسات المجتمع المدنى على التأثير فى الدفع بقضية الديمقراطية تعتمد إلى حد كبير على توجهات الدوائر الرسمية. فمدى جهل السلطات بالمجتمع المدنى أو معرفتهم به وإلى أى حد تكون درجة تقبلها أو عدائها لأنشطته يحدث فرقاً كما أن سلوك وسائل الإعلام هو من العوامل المحورية هنا. فتحجيم جهود المجتمع المدنى لمقرطة الاقتصاد العالمى أو الدفع بها يعتمد إلى حد كبير على مدى استيعاب الإعلام المرئى والمسموع والمطبوع لطبيعة أنشطة المجتمع المدنى وكذا على مدى الاهتمام بهذه الأنشطة وجعلها فى بؤرة الضوء. والثقافة السياسية غير منبتة الصلة بالموضوع. فالأساليب السائدة لإدارة العملية السياسية فى دولة ما أو فى قطاع ما من مجتمع ما يمكنها إما أن تشجع أو تثبط من اهتمام المواطنين الإيجابى بقضايا الاقتصاد العالمى. فعلى سبيل المثال، نجد أن الثقافات الاستهلاكية والثقافات التى تبجل الموروثات تقف حجر عثرة (وإن كان بطرق مختلفة) فى سبيل مجتمع مدنى نشيط. وأخيراً، فإن عدداً من التمايزات الهيكلية فى عالم اليوم تشكل قوى مضادة لجهود المجتمع المدنى من أجل تحقيق مشاركة تستوعب الجميع فى إدارة الاقتصاد العالمى. الرأسمالية، محورية الغرب، التحيز لجنس دون آخر، العنصرية، محورية المناطق الحضرية وغيرها من الهيراركيات المتجذرة تشكل كلها عراقيل لا يمكن الاستهانة بها تحول

دون مقرطة العولمة من خلال المجتمع المدنى.

إضافة إلى الظروف البيئية، فإن ممارسات مؤسسات المجتمع المدنى أنفسها وطريقة تنظيمها تؤثر هى الأخرى فى قدرة المجتمع المدنى على مقرطة الاقتصاد العالمى. ففى مقابل كل واحد من الإسهامات الديمقراطية الخمس التى يمكن للمجتمع المدنى أن يقدمها هناك تحديات كبرى للديمقراطية تنبع من داخل المجتمع المدنى. ومن ثم، فى حين أن كيانات المجتمع المدنى يمكن أن تحقق توعية جماهيرية بالاقتصاد العالمى، لابد وأن يتأكدوا أنهم هم أنفسهم على درجة من الوعى تؤهلهم للتعامل مع هذه القضايا. وفى الوقت الذى يشجع فيه المجتمع المدنى حواراً جماهيرياً مفتوحاً وحيوياً، فإنه لابد وأن يسمح بالرأى والرأى الآخر داخل دوائره كما يجب أن يتحذر من محاولات الاحتواء من قبل مراكز القوى. وفى حين أن المجتمع المدنى يمكن أن يدفع نحو المشاركة الشعبية، فإن التحدى هو أن ينجح هو نفسه فى توفير فرص متكافئة للمشاركة فى أنشطته للجميع بغض النظر عن فوارق السن والطبقة والعقيدة والجنسية والأصل العرقى والجنس وغيرها من التصنيفات الاجتماعية. وبالرغم من أن مؤسسات المجتمع المدنى يمكنها أن تتبنى مفاهيم الشفافية والمساءلة فى حالة الفاعلين فى دوائر الحكم والإدارة، فإنه لزاماً عليهم أيضاً أن يعظموا من شفافيتهم هم أنفسهم ومن خضوعهم للمساءلة من قِبَل المجتمع. وإجمالاً، إذا فشلت مؤسسات المجتمع المدنى فى الاحتفاظ بمستويات مرتفعة للديمقراطية، فإنهم لن ينجحوا فى كسب ثقة الناس ودعمهم، وهو ما يحتاجون إليه بشدة فى معركتهم لمقرطة الاقتصاد العالمى.

كل ما سبق يوضح بما لا يدع مجالاً لشك أن المجتمع المدنى بذاته لا يعتبر قوة تعمل لمقرطة الاقتصاد العالمى أو لإعاقة هذه المقرطة. ومن ثم، فإن القضية المستقبلية المحورية هى: كيف يمكن لمؤسسات المجتمع المدنى أن تتعامل مع التحديات الخارجية والداخلية (المتناولة فى الجزئين الرابع والخامس من هذا التقرير) بطريقة تعظم من إسهاماتهم من أجل مقرطة الاقتصاد العالمى (المعرَّفة فى الجزء الثالث).

هذا السؤال لا يمكن إجابته بالنظر إلى "أفضل الممارسات" المتعارف عليها والتى يمكن تطبيقها عالمياً. فالأوضاع الثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية شديدة التباين التى تعمل فى إطارها مؤسسات المجتمع المدنى تجعل من المستحيل اختزالها فى وصفات مدمجة كربونية تنسحب على الجميع. وإذا كان من الممكن لمؤسسات المجتمع المدنى أن تتعلم بدون شك من المعارك التى خاضتها مؤسسات أخرى وأن تستفيد من إبداعاتها فى مواجهة التحديات، وبعضها موثق فى التقرير الذى بين أيدينا، إلا أنه يجب التنبيه إلى أن نقل الخبرة من إطار محدد إلى إطار آخر يتطلب حذراً شديداً وترجمة موائمة للخبرة المنقولة.

آخذون كل ما سبق فى الاعتبار، يمكننا أن نقترح مجموعة من الإجراءات الشديدة الاتساع والعمومية ولكنها حالَّة للمبادرات المستقبلية للمجتمع المدنى فيما يتعلق بمقرطة العولمة الاقتصادية. هذه المقترحات تستطيع أن تلحظها فى كل أجزاء التقرير ولكن تم إجمالها فى الخاتمة (صـ 130 – صـ 132).

وإجمالاً، يمكننا القول أن هذا التقرير يقدم (أ) تحليل مجمل لأوجه القصور

الديمقـراطى فـى الاقتصـاد العـالمى الحـالى؛ (ب) مـراجعة لمـا قدمـته مؤسسـات المجـتمع المدنـى بـالفعل ولمـا يمكـنها القـيام بـه من أجل تحديد أوجـه القصـور هـذه؛ (جـ) اسـتعراض للـتحديات الداخلـية والخارجـية الـتى يواجههـا المجـتمع المدنـى فـى سعيه نحـو تفعـيل إمكاناتـه الكاملـة لمقـرطة الاقتصـاد العـالمى؛ (د) مقترحات تتعلق بكيفـية مواجهـة هـذه الـتحديات. مـن خـلال هـذا نـأمل أن يقـدم هـذا الـتقرير إسـهامه الخـاص الـذى يمكـن أن يدفـع فـى المسـتقبل نحو اقتصاد عالمى أكثر ديمقراطية.

المنهج

هذا التقرير هو مُخرجاً لمشروع المجتمع المدنى والديمقراطية فى الاقتصاد العالمى. وهو المشروع الذى بدأ فى أكتوبر 2001 بتمويل من وحدة الحكم والإدارة والمجتمع المدنى فى مؤسسة فورد، مكتب نيويورك.

تنفيذ المشروع تم من خلال منسق عام ينتمى إلى جامعة واريك فى بريطانيا ومهمته الرئيسية كانت تجميع المادة وكتابة التقرير. إضافة إلى المنسق العام كان هناك عشرة منسقين مساعدين ينتمون إلى الدول التى مثلت عينة البحث. أما مهمة منسقى الدول فتمثلت فى ترتيب مقابلات بينهم والمنسق العام من جانب وبين عدة مئات من ممثلى مؤسسات المجتمع المدنى فى مناطق متنوعة من العالم وكذا التعليق على مسودات هذا التقرير فى المراحل المتعددة من كتابته. أسماء المنسق العام للمشروع ومنسقى الدول (أحد عشر شخصاً) مذكورة فى الغلاف الداخلى للتقرير.

إن الأفكار والمعلومات التى ساهمت فى إعداد هذا التقرير قدمها 272 ناشط من نشطاء المجتمع المدنى ينتمون إلى 205 مؤسسة فى سبع دول. كل هؤلاء المشاركين المساهمين (منصوص عليهم فى ملحق 3) انخرطوا فى حوارات مع منسقى المشروع ناقشوا فيها: (أ) حالة الديمقراطية فى الاقتصاد العالمى الحالى، (ب) تصورهم لاقتصاد عالمى أكثر ديمقراطية؛ (جـ) أنشطة المجتمع المدنى التى يمكنها أن تجلب قدر أكبر من الديمقراطية للعولمة الاقتصادية؛ (د) العراقيل التى تقف فى وجه مؤسسات المجتمع المدنى فى محاولاتها لمقرطة الاقتصاد العالمى. إضافة إلى هذا فإن العديد من المشاركين أمدوا المنسقين بمادة علمية مكتوبة ذات صلة بمواقفهم وأنشطتهم.

لم يكن من الممكن لهذا المشروع أن يأخذ فى اعتباره كل مؤسسات المجتمع المدنى الممثلة لكل قطاعات المجتمع فى كل دول العالم ولا أن يتعرض لكل قضايا الاقتصاد العالمى ولكل الآراء المطروحة بخصوصها. ومن ثم كان لابد وأن نكون انتقائيين. وبالرغم من هذا فقد حرصنا على أن يتسع هذا الانتقاء لأرحب نطاق ممكن يتيحه الوقت وتسمح به الموارد.

ومن هنا فإن عينة الدول المختارة والممثلة فى أوغندا والبرازيل وتايلاند وروسيا وفرنسا وكندا ومصر اختيرت لتغطى مناطق وثقافات مختلفة ودرجات تأثير على الاقتصاد العالمى متنوعة وأطوار من تطور المجتمع المدنى متراوحة. فيما يتعلق بالانتماءات العقيدية فلقد تضمن المشروع آراء بوذيين ومسلمين ومسيحيين وأنصار البيئة وأنصار الحركة النسائية واشتراكيين وديمقراطيين اشتراكيين وقوميين وليبراليين.

ومن منظور قطاعات المجتمع المدنى، فإن المساهمين بأفكارهم فى هذا المشروع ينتمون إلى منظمات مناهضة للفقر، منظمات بنكية، غرف تجارية، نشطاء فى مجال قضايا الاتصال والإعلام، جمعيات المستهلكين، جماعات مناصرة الديمقراطية، جماعات المساهمة فى التنمية، حركات بيئية، منظمات عقيدية، جماعات مزارعين، مشاريع تركز على قضايا إدارة العولمة، حملات الدفاع عن حقوق الإنسان، منظمات إغاثة إنسانية، اتحادات صناعية، منظمات عمالية، مؤسسات خيرية، كيانات مهنية، منظمات تضامن عرقى، مراكز بحثية، اتحادات طلابية، روابط للمرأة ومنظمات شبابية.

فيما يتعلق بالملامح الاجتماعية، فإن المشاركين فى حوارات المشروع تراوحوا فى السن فيما بين العشرينات والثمانينات مع وجود أكبر تركز فى الفئة العمرية من 35 وحتى 55. فيما يتعلق بالطبقة، فإن معظم المشاركين كانوا من المهنيين الذين ينتمون للطبقة الوسطى، ولكن كان هناك كذلك بين المشاركين عمالاً وفلاحين. فيما يتعلق بالنوع فلقد تفوق المشاركون من الذكور على المشاركات من الإناث بنسبة 2 : 1 ولقد توافقت الملامح العرقية للمشاركين بصفة عامة مع الملامح العرقية للسكان داخل كل دولة مع التسليم بأن بعض الأقليات مثل السكان الأصليين فى بعض الدول لم يشاركوا فى المناقشات. ولقد جاء معظم المشاركين من المراكز الحضرية الكبرى داخل دول العينة، ولكن كان هناك دائماً محاولات للتواصل مع نشطاء المجتمع المدنى فى المدن الصغرى والمناطق الريفية. وهكذا فلا يمكن إلا أن نعترف بأن المشاركة فى المشروع كانت متحيزة اجتماعياً من أكثر من زاوية. ولكن على الجانب الآخر لابد من أن نأخذ فى الاعتبار أن التباينات إنما تعكس بصورة عامة الملامح الحالية للفاعلين الرئيسيين فى المجتمع المدنى فيما يتعلق بقضايا الاقتصاد العالمى.

وبالمثل، فإن أعضاء فريق العمل ينتمون إلى مراكز اجتماعية متميزة قد تتدخل لتلون وجهات نظرهم فيما يتعلق بالديمقراطية فى الاقتصاد العالمى. وغالبية أعضاء فريق منسقى المشروع من النساء وغالبيتهم كذلك من الجنوب، وجميعهم مهنيين حاصلين على شهادات جامعية تتراوح أعمارهم بين 25 و 55 وعلى دراية ممتازة باللغة الإنجليزية. أما المنسق العام للمشروع، وهو مؤلف التقرير فى ذات الوقت، فهو رجل، أبيض، من الشمال ينتمى إلى الطبقة الوسطى وإلى فئة عمرية متوسطة وهو أكاديمى ويقطن فى مدينة غربية. وبقدر ما يحاول المرء أن يكون محايداً، فلا يمكن أن يتفادى بالكلية بعض التحيزات فى نتائج البحث.

وهذا التقرير يعتبر بصورة من الصور بلاغاً للمشاركين فى حوارات المشروع. فكل من شارك فى هذه الحوارات سيتلقى نسخة من التقرير. إضافة إلى هذا فإن التقرير سيتم إرساله إلى مؤسسات المجتمع المدنى الأخرى التى تهتم بقضايا الاقتصاد العالمى فى مختلف أنحاء المعمورة وكذلك سيتم إرساله إلى الجهات الرسمية المنخرطة فى إدارة الاقتصاد العالمى. والتقرير سيصدر باللغات الست لدول العينة المشاركة فى المشروع وهى الإنجليزية والبرتغالية والتايلاندية والروسية والعربية والفرنسية إضافة إلى الأسبانية.

والطريقة التى كتب بها التقرير تعكس روح الحوار فيما بين الباحث والممارس والتى سادت فى مراحل المشروع. فالنص يجمع بين التحليل الأكاديمى والذى يظهر فى الجانب الأيمن من الصفحات من جانب وبين بعض الاقتباسات النصية ونماذج الحركة المنقولة عن نشطاء ومؤسسات المجتمع المدنى فى الجانب الآخر من الصفحات. (نلفت الانتباه إلى أن الممارسين الذين أبدوا ملاحظاتهم للقائمين على المشروع فعلوا ذلك بصفاتهم الشخصية وليسوا كمتحدثين باسم المنظمات التى ينتمون إليها.) ومن ثم، فإن التقرير يظهر كيف أن النظرية والتطبيق متلازمان وأنه يمكن لكل منهما أن يثرى الآخر.

ولسوء الحظ، فإن الحجم المحدد للتقرير فرض علينا تضمين عينة صغيرة فقط من إبداعات وبصائر المجتمع المدنى. والأكثر من هذا، لم يكن من الممكن إلا أن نذكر النماذج المتضمنة باقتضاب ودون أدنى دخول فى تفاصيل

الإطـار المحـيط بالمـثال المسـتخدم. وبالمـثل، لا يمكننا فى إطار هذا التقرير القصير نسبياً أن نستعرض أوجه الشبه والاخـتلاف فـيما بيـن الـدول والطـبقات والـثقافات.. إلـخ. فمـثل هـذه التفاصـيل التحليلية تتطلب كتاباً مطولاً.

والهـدف من هذا التقرير هو التواصل مـع جمهور عريض من المجتمع المدنى مـن خـلال التعرض لمجموعة متشابكة من القضايا بأسلوب سهل دون أن يكون مغـرقاً فـى التبسـيط. وبالتأكـيد لأن مصـالح واحتـياجات وخلفـيات القـراء تخـتلف فـإن كـل مـنهم سـيجنى مـن النص شيئاً مختلفاً. فالنشطاء المبتدؤن قـد يجـدون فـيه تعريفاً مبسطاً بالقضايا الهامـة. أمـا النشـطاء المخضـرمون فقد يجلـى لهـم الـنص القضـايا المحوريـة ويزيدها إيضاحاً، كما قد يوفر لهم توليفة مـن الحجج والأطروحات تساعدهم فى تخطيط وتنفيذ التحركات المستقبلية.

فهـذا الـتقرير صمم ليكون مفيداً ولم يصـمم لكـى يوضع على رف المكتبة أو ليحـتل مسـاحة علـى مكتـب وحسب. والهدف هو أن يساعد نشطاء المجتمع المدنـى (أ) ليـتأملوا وينظروا فى طريقة فهمهـم للديمقراطـية فـى الاقتصـاد العـالمى؛ (ب) ليروا إلى أى مدى ترتبط آراؤهـم وأنشـطتهم مـع السياسـات العالمـية فـى إطارهـا الأوسـع؛ (جـ) ليسـتلهموا العمـل الـذى قامـت بـه مؤسسـات أخـرى تعمـل فـى نفـس المجـال؛ (د) لـيمدوا جسـوراً للـتعاون ويحققـوا علاقـات تواصـل مـع هـذه المؤسسـات. وإجمـالاً، فـإن هـذا المشـروع يـأمل فـى شـحذ التحلـيل والحركة على حد سواء.

وفـى الجانـب الأعـم، نـأمل أن يفجر هـذا التقرير مناقشات موسعة وأن يولد مـبادرات عـدة تهـتم بـالقدرة الكامـنة للمجتمع المدنى على مقرطة الاقتصاد العـالمى. وبكـل التواضـع نقـول أن هـذا المنـتج ربمـا يسـهم فـى تشـييد صـرح أعلـى للديمقراطـية فـى الاقتصـاد العـالمى وهـو صـرح يحتاجه عالم اليوم بشدة كى يستظل بظله.

الجزء الأول
التعريفات

المفاهيم المحورية عادة ما تحيط بها إشكاليات. فأفكار مثل العولمة، الحكم والإدارة، الديمقراطية والمجتمع المدنى تثير جدلاً واسعاً. فيضحى من المستحيل أن نحدد لهم معانٍ محددة وثابتة يقبلها الجميع. وبالرغم من هذا، فلا مناص من صياغة تعريفات واضحة للمفاهيم المحورية إذا ما كنا نرمى إلى تحليل متماسك.

فى الفقرات التالية سنحاول صياغة تعريفات إجرائية. وغرضنا أن نساعد القراء على أن يتفاعلوا مع التقرير لا أن نفرض عليهم وجهة نظر بعينها. ومن الواضح أنه يمكن إعطاء تعريفات مغايرة لكل هذه المفاهيم، ولكن هذه التعريفات المغايرة سوف تقود بالضرورة إلى نتائج مختلفة.

العولمة الاقتصادية

الأنشطة الاقتصادية توجد فى أكثر من مستوى: المنزل، الشركة، المحليات، الدولة، الإقليم والعالم. والاقتصاد العالمى هو الذى يغطى مجالات إنتاج واستهلاك وتبادل الموارد عندما يتم ذلك فى الساحة العبر عالمية. فعلى سبيل المثال نجد أن بعض عمليات التصنيع ينخرط فيها دولاً عدة فى قارات مختلفة. إضافة إلى هذا، نجد أن كثيراً من السلع والخدمات يتم توزيعها وبيعها وتسويقها فى أسواق عالمية.

كما أن بعض أنواع رؤوس الأموال والأوراق المالية وكذا بعض أشكال المعرفة والمعلومات تتدفق عبر الكون وتنتقل بين أرجائه. ثم إن بعض الأشخاص يهاجرون إلى أى مكان فى العالم سعياً وراء لقمة العيش.

ولقد شهدت العقود الأخيرة مستويات غير مسبوقة من العولمة الاقتصادية. تدفقات الموارد عبر أرجاء الكوكب سارعت وتزايدت بنسب لم يشهدها تاريخ العالم من قبل. وبعض الإحصاءات توضح زخم هذه الظاهرة:

- زادت التجارة عبر الحدود من 629 بليون دولار عام 1960 إلى7.430 بليون دولار عام 2001.
- عدد الشركات العابرة للحدود ارتفع من 7000 فى نهاية الستينات إلى 65.000 فى عام 2001.

العولمة لها أكثر من معنى، ولكننا يمكن أن نتفق على أنها تتضمن اختزالاً للحدود التى تفصل بين الدول. وهذه الظاهرة محملة بالفرص والمخاطر فى ذات الوقت.

سعيد النجار

جمعية النداء الجديد، القاهرة

نحن نواجه سيناريو جديد سواء أسميته العبر قومية أو العولمة أو الكونية. ونحن فى مرحلة تحول بطئ ولكن واضح.. تحول من عصر القومية إلى حقبة العولمة.

أوكتافيو ايانى

كلية العلوم الاجتماعية، جامعة ساوباولو

العولمة عادة ما تصور وكأنها مشروع عملاق من قبيل مشاريع حرب الكواكب. ولكن كل الفاعلين مهما بلغ حجمهم يقومون بالعولمة بطريقتهم الخاصة.

ايلينا ماخموتوفا

جمعية السيدات صاحبات المشاريع فى باشكورتوستان

نحن نرى أثر العولمة فى حوانيت تايلاند. فالآلاف من المحال الصغيرة تغلق أبوابها لأن شركات عالمية من أمثال كارفور وتوبس

- حجم الاستثمار الأجنبى المباشر صعد من 1700 بليون فى 1990 إلى 6600 بليون عام 2001.
- حجم التجارة اليومى فى العملات الأجنبية صعد من 15 بليون دولار عام 1973 إلى 1495 بليون دولار عام 1998.
- القروض البنكية عبر الحدود صعدت من 9 بليون دولار فى 1972 إلى 1465 بليون دولار عام 2000.
- خطوط الهاتف الأرضى والهوائى صعدت من 150 مليون دولار عام 1965 إلى أكثر من 1.5 بليون دولار عام 2001.
- مستخدمو الشبكة الدولية زادوا من صفر عام 1985 إلى 606 مليون عام 2002.
- المسافرون المستخدمون لخطوط الطيران الدولية زادوا من 25 مليون مسافر عام 1950 إلى 400 مليون مسافر عام 1996.
- السائحون الدوليون وصل عددهم 670 مليون سائح سنوياً عام 1999.
- تظهر الأمثلة السابقة أن جوانباً هامة من اقتصاد اليوم أضحت معولمة بشدة. وهذا لا يعنى أن الاقتصاديات المحلية والقومية والإقليمية أضحت بغير ذات معنى ذلك أن هذه الأطر ما زالت على جانب كبير من الأهمية. ولكن لا يجوز إنكار أن مضمار الاقتصاد العالمى تنامى بصورة مذهلة فى الآونة الأخيرة، وكل المؤشرات تشير إلى أن القرن الواحد وعشرين سوف يشهد مزيداً من العولمة. ومن ثم، فإذا أردنا أن نفهم الحاضر وأن نشكل المستقبل، فلابد لنا من أن نولى الاقتصاد العالمى أهمية واهتماماً أكثر بكثير مما فعلت أجيالاً سابقة.

يعتبر هذا الاهتمام المتزايد حيوياً لأن هناك مجموعة من الخيارات الهامة تتعلق بالعولمة لابد من الانحياز لها. فمن الممكن تصور أنواع متعددة من الاقتصاد العالمى. والعديد من الناس يقعون فى خطأ الخلط بين العولمة من جانب واقتصاديات السوق الحر من جانب آخر. فى حين أن ما يعرف باسم سياسات "الليبرالية الجديدة" والتى تنطوى على الخصخصة وتحرير الاقتصاد وانسحاب الدولة ما هى إلا واحد فقط من مقتربات عدة للاقتصاد العالمى. فالعولمة والليبرالية الجديدة ليسا شيئاً واحداً. فالعولمة هى عملية فى

ووالمارت تدفعهم خارج سوق العمل وتحل محلهم.
بيتثايا وتجكول
اللجنة التايلاندية لدعم التنمية، بانكوك

فى عالم اليوم، لا يمكنك أن تبنى شركة أعمال ناجحة إذا لم تكن محنكاً فى شئون الاقتصاد الإقليمى والاقتصاد العالمى.
آمورى تيمبورال
اتحاد صناعات ريودى جانيرو

قصر النظر لن يفيد – فلا يمكن صياغة سياسات ناجحة إلا إذا تعاملت باقتدار مع الروابط العالمية.
جين نالونجا
شبكة تنمية المنظمات الطوعية المحلية، كامبالا

القضية ليست أن تكون مع العولمة أو ضدها. فالعولمة أضحت حقيقة واقعة. السؤال الواجب طرحه هو: كيف تتصرف حيالها؟
جيرى بار
المجلس الكندى للتعاون الدولى، أوتاوا

ما يعرف باسم الحركة المناهضة للعولمة ينصرف إلى مناهضة العولمة الليبرالية تحديداً وليس العولمة فى حد ذاتها.
كريستوف اجويتون
ATTAC - فرنسا، باريس

حين أن الليبرالية الجديدة هى أحد وسائل إدارة هذه العملية وهى وليست الوسيلة الوحيدة. صحيح أنه لا يمكن إنكار أن الليبرالية الجديدة هى فى الوقت الراهن المذهب السياسى الذى يهيمن على عملية العولمة، ولكن بالرغم من هذا نجد أن الحكومات المختلفة قد التزمت بدرجات مختلفة (فى بعض الحالات كانت درجة الالتزام محدودة للغاية) بوصفات الليبرالية الجديدة. والأكثر من ذلك، نجد أن العديد من الأشخاص (ومنهم مجموعات كثيرة تنتمى للمجتمع المدنى) اقترحوا مقتربات لإدارة العولمة بديلة لمقترب الليبرالية الجديدة.

الحكم والإدارة

كل اقتصاد يحتاج إلى إدارة، بمعنى أن الإنتاج والتوزيع والاستهلاك يتم تنظيمهم وفقاً لمجموعة من القواعد والإجراءات. وعادة ما يتم إنشاء الهيئات الرسمية مثل المجالس والأجهزة البيروقراطية من أجل صياغة وتنفيذ ومتابعة هذه القواعد والإجراءات. وفى بعض الأحيان تكون القواعد المتسيدة غير رسمية الطابع كما فى حالة الفهم الضمنى لواقع أن الدول القوية تكون كلمتها مسموعة مقارنة بالدول الضعيفة. ومن المؤكد أن بعضاً من أكثر القواعد تأثيراً تنبع من هياكل متجذرة فى المجتمع من قبيل الرأسمالية وعلاقات النوع.

أصبح الحكم والإدارة متشظياً بدرجة واضحة. وأضحى من الصعب متابعة ما يحدث والانخراط فيه بطريقة مؤثرة.

جيل يارون

جمعية المساهمين للبحث والتعليم، فانكوفر.

وحتى الجوانب المؤسسية الرسمية لإدارة الاقتصاد العالمى غاية فى التعقيد. فالقواعد والإجراءات التى تنظم التجارة ورأس المال والاستثمار والهجرة والاتصالات العالمية تأتى من أماكن عدة: أجهزة الدولة فى المستوى القومى؛ المؤسسات المتخطية للدولة فى المستويين الإقليمى والعالمى؛ أجهزة الدولة الفرعية فى المستوى المحلى؛ تنظيمات القطاع الخاص وكذا الشبكات الكثيفة التى تربط فيما بين هذه المستويات والقطاعات.

فى مستوى الحكومات القومية نجد أن إدارة المسائل المتعلقة بالاقتصاد العالمى تضطلع بها أكثر من وزارة. ولكن أهم الوزارات المشاركة هى وزارات

فى السياسات التقليدية التى تكون الدولة فيها هى مركز هذه السياسات ومحورها، يكون من السهل تحديد من يضع السياسات. على العكس من ذلك نجد الوضع فى العولمة حيث يكون عادة من العسير إثبات العلاقة بين قرار اتخذ فى مكان ما ونتائجه التى تنتشر فى أماكن شديدة التعدد والتنوع.

فرانسواز سولنير

أطباء بلا حدود (MSF)، باريس

إذا كنت تريد أن ترى الصورة كاملة يجب أن تنظر إلى الجوانب الدولية للإدارة والتنظيم. فى مجال الطعام تعد لجنة قوانين الغذاء

التجارة والمالية والصناعة. وعادة ما تكون البنوك المركزية منخرطة فى هذا الأمر كذلك وبقوة. إضافة إلى هذا نجد أن قضايا العولمة عادة ما تستدعى انخراط وزارات الزراعة والبيئة والصحة والعمل والشئون الاجتماعية.

وتقوم الشبكات العبر دولية كذلك بدور هام فى إدارة الاقتصاد العالمى. من أشهر الأمثلة، مجموعة الـ 7 (G7) والتى تضم الحكومات الشمالية الكبرى ومجموعة الـ 77 (G77) والتى تضم حكومات الجنوب. أما النماذج الأخرى من حالات التعاون العبر دولى فيما يتعلق بقضايا الاقتصاد العالمى لا تلقى نفس الاهتمام ولا الترويج لأنشطتها. على سبيل المثال نجد أن القائمين على الشئون المالية فى المستوى القومى يلتقون بصورة منتظمة منذ 1974 فى إطار ما يعرف باسم لجنة بازل للإشراف البنكى (BCBS).

بعض أوجه التعاون فيما بين الدول فيما يتعلق بإدارة الاقتصاد العالمى تم مأسستها فى وكالات متخطية للدول ذات طابع دائم. فمثلاً نجد أن العديد من الترتيبات الاقتصادية الإقليمية طورت مجالس خاصة بها. وبعضهم طور محاكم وبرلمانات. ومن الأمثلة الرائدة على الأقاليمية فى إطار العولمة نذكر التعاون الاقتصادى الأسيوى الباسيفيكى (APEC)، الاتحاد الأوربى (EU)، مجموعة تنمية الجنوب الأفريقى (SADC)، والسوق الجنوبى المشترك (MERCOSUR).

وهناك مجموعة أخرى من الكيانات المتخطية للدولة المهتمة بإدارة الاقتصاد العالمى لها طابع عبر عالمى. ومن أمثلة هذه الكيانات: منظمة الغذاء والزراعة (FAO)، منظمة العمل الدولية (ILO)، صندوق النقد الدولى (IMF)، الاتحاد الدولى للاتصال عن بعد (ITU)، منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية

وفى مجال الاتصالات تجد الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات (GATS). ففى ظل غياب مقترب دولى للموضوع يمكن أن تخسر كل شئ.

مارلينا لازارينى

جمعية الدفاع عن المستهلك (IDEC)، ساوباولو

ينظر الكنديون إلى إدارة الاقتصاد العالمى بوصفها –إلى حد كبير- مسألة ترتيبات إقليمية: فأولاً كان هناك اتفاقية التجارة الحرة الكندية –الأمريكية (FTA) فى نهاية الثمانينات، ثم كانت اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA) فى منتصف التسعينات، والآن هناك الاتفاقية المتوقعة للتجارة الحرة للأمريكتين FTAA.

نحن نحيا فى إطار اقتصاد عالمى قائم على تكتلات إقليمية. ومن ثم لابد وأن ندعم المنظمات العربية والإسلامية الإقليمية حتى تصبح، من زاوية التكتلية، مثل الاتحاد الأوربى.

عبد الحميد الغزالى

قسم الاقتصاد، جامعة القاهرة

تلعب المؤسسات المالية الدولية دوراً متزايداً فى قوته فى السياسات الاقتصادية. فهم عملاً يستطيعون تحريك الأفراد فى أى دولة من دول العالم ليدعموا مواقفهم.

مارينا ماليشيفا

مركز موسكو لدراسات النوع

(OECD)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائى (UNDP) ومنظمة التجارة العالمية (WTO)
.

ولكـن مـا زال العديـد مـن أوجـه تنظـيم الاقتصاد العالمى تتم فى إطار الدول ومـن خـلال الحكومـات المحلـية (الولايـات والمحافظات)، على سـبيل المثال نجـد أن مكاتـب مـن هونـج كونـج ولابـون وويلز الجنوبية وأونتاريو تشارك فى الجمعية الدولية لمراقبى التأمين (IAIS). ومثال آخر دال هو أن بعض السلطات المحلـية داخـل بعـض الـدول حـددت قواعـد تنظيمية خاصة للشركات العابرة للحـدود والتى تنشط داخل حدود المحليات التابعة لهم. إضافة إلى هذا نجد أن العديد من المؤسسات التى تعمل فى إطار دولة زادت فى العقود الأخيرة من شراكتها الدولية من خلال كيانات مثل المجلس الدولى للمبادرات البيئية المحلية (ICLEI). فى مثل هذه الحالات وغيرها من الحالات المشابهة، سنجد أن الإدارة والحكم العالمى هى بذاتها الإدارة والحكم المحلى.

إضـافة إلى الترتيبات المتخطية للدولة والترتيبات القومية وكذا الترتيبات التى تـأتى مـن المحلـيات نجـد أشـكالاً أخـرى من إدارة الاقتصاد العالمى تتم من خـلال ميكانـيزمات خاصـة. فمـثلاً نجـد أن تنظـيم مجـال الشـبكة الدولـية للمعلومـات يـتم إجمـالاً مـن خـلال مـنظمة غير رسمية هى شركة الشبكة الدولـية للمعلومـات للأسماء والأرقام المخصصة (ICANN). وأيضاً نجد أن العديد من القواعد التى تحكم رأس المال العالمى تتم إدارتها ذاتياً من خلال كيانات مثل الجمعية الدولية لأمن السوق (ISMA) كما أن العديد من الشركات العابرة للحـدود تلتزم بمنظومة تضامنية للمسئولية البيئية والاجتماعية تتم صياغتها ومراقبـتها بطـريقة غـير رسـمية مـثل المبادرة العالمية للإحاطة والإبلاغ GRI. ومن ثم، فإن إدارة الاقتصاد العالمى لا تتم دائماً من خلال مؤسسات القطاع العام ولكنها يمكن أن تنتشر فى دولاب القطاع الخاص كذلك.

يصـبح مـن الواضـح الجلـى إذن آنـه إذا كـنا نـريد أن نكتشـف كيف يتم تنظيم الاقتصـاد العـالمى فعلينا أن نذهب إلى جهات متعددة. فالحكومات والكيانات

فـى الاقتصـاد العالمى اليوم أحياناً ما تتعامل المؤسسات المتخطية للـدول وتلـك الـتى تعمـل فـى محلـيات دولـة مباشـرة مـع بعضـهم الـبعض متخطيـن الدولـة ذاتها. والمـثال الـبارز هنا هو منظمة الأمم المـتحدة للتنمـية الصـناعية (UNIDO) والـتى لهـا مكتـب لـيعمل مباشرة مع السلطات فى ولاية باشكورتوستان الروسية.

اسـتجابة إلـى العولمة الاقتصادية اتبعت حكومات محافظتى اونتاريو وكولومبـيا البريطانـية الكنديتيـن سياسـات التعديل الهيكلى الخاصة بهما والـتى تـتواءم فـى خطوطها العريضة مع توصيات المؤسسات المالية الدولية.

نحـن فـى حاجـة إلـى أن نكـون منفتحيـن على طرق مختلفة لفهم الإدارة والحكـم. فالوضـع الآن مختلف بشـدة عما كان قائماً حتى من عشر سنوات مضت.

بونثمان فيراونجز
مركز السلام وموارد حقوق الإنسان، بانكوك

الاقتصـاد لا يمكـن أبـداً أن يعتـبر مسـألة تقنـية وحسـب. فتطبـيق السياسـات يمكـن أن يكـون تقنـياً، ولكـن اختـيار السياسـات هـو

المتخطية للدولة والأجهزة الفرعية داخل الدولة وكذا العديد من الوكالات الخاصة والشبكة المعقدة التى تربط بين كل هؤلاء، كل منها يلعب دوراً. وفى المقابل، وكما سنشرح فى الجزء الثانى من التقرير، فإن هذه المؤسسات المتعددة تعمل فى إطار هياكل اجتماعية أشمل وأعم مثل الطبقة والأصول العرقية والتى بدورها تلعب دوراً هاماً فى إدارة الأنشطة الاقتصادية العالمية.

وبغض النظر عن الجهة التى يتم من خلالها إدارة الاقتصاد العالمى فلا يمكن أن نتحدث عن الحيدة السياسية. فصناعة وتطبيق وتنفيذ القواعد لا يمكن أن يكون عملية تقنية بحتة، فهنا دائماً ما تتدخل القوة والنفوذ. ومن ثم لابد وأن نطرح دائماً السؤال التالى: أين هى مواقع القوة والنفوذ فى عملية تنظيم الاقتصاد العالمى؟ وهل تتم ممارسة هذه القوة وهذا النفوذ بطريقة ديمقراطية؟

الديمقراطية

قبل أن نصدر حكمنا على ماهية الديمقراطية فى إطار الاقتصاد العالمى اليوم (وهو ما سنقوم به فى الأجزاء المتأخرة من هذا التقرير)، نحن فى حاجة إلى أن نعتبر المفهوم بصورة أعم. ما هى الديمقراطية؟ هذه بلا شك قضية جدلية إلى حد بعيد، وبالطبع فإن التقرير لن يحسم هذا الجدل. ونحن نعتقد أن انتهاء الجدل بشأن طبيعة الديمقراطية سوف يكون بمثابة إعلان عن موت الديمقراطية.

فى عبارات فضفاضة يمكن القول أن الحكم والإدارة يوصفا بالديمقراطية عندما تكون السلطة فى أيدى الناس الذين يتأثرون بالقواعد والإجراءات. ولكن تحديداً، ماذا يعنى "حكم الشعب"؟ الواقع أن نظريات وتطبيقات الديمقراطية على حد سواء قد تراوحت بشدة من فترة تاريخية إلى أخرى ومن ثقافة إلى أخرى. الديمقراطية الليبرالية التى تؤكد على حق الأمة فى تقرير المصير وعلى انتخابات دورية حرة تؤهل لكيانات تمثيلية، هى واحدة فقط من نماذج أخرى مركبة ومتعددة للديمقراطية.

مسألة سياسية والنتائج المترتبة على السياسات وهى أيضاً شأناً سياسياً. وكثيراً جداً ما يحدث أن يختفى المسئولون وراء الإدعاء بالتعقيدات التقنية للسياسات الاقتصادية كوسيلة لتجنب المواجهة السياسية.

بينيديكت هيرميلين
سولاجرال، باريس

لا يجوز أن يحتكر الأكاديميون والخبراء القانونيون تعريف الديمقراطية. فلابد أن يكون للفقراء صوت للتعبير عن معنى الديمقراطية كما يفهمونه وكذا ما يتوقعونه منها.

سومساك كوسايسوك
اتحاد عمال سكك حديد تايلاند، بانكوك

الديمقراطية لم تبدأ فى اليونان القديمة. فمنذ قرون عدة يختار الفلاحون التايلانديون زعمائهم وكذا الرهبان البوذيون يختارون الكاهن الأعلى ولكن بأسلوب غير غربى.

براتشا هوتانوواتر
ونجسانيت اشرام، تايلاند

التقنية ببساطة هى أن نسترد معاً مستقبل عالمنا

وبالرغم من أنه لا توجد وصفة واحدة ثابتة ومقبولة من الجميع للديمقراطية، إلا أن معظم المقتربات للتعامل مع "حكم الشعب" تقبل وتتفق على العناصر العامة التالية: أولاً: يتخذ الناس القرارات الديمقراطية معاً كفريق وبصورة جماعية. ثانياً: كل الأفراد المؤهلين للمشاركة فى الديمقراطية يشاركون على قدم المساواة وتكون لهم فرص متكافئة للانخراط والمشاركة. ثالثاً: فى العمليات الديمقراطية يتحرك الناس طواعية. فهم لا يجبرون على المشاركة ولا يجبرون على تبنى آراء معينة. رابعاً: الديمقراطية تتم علانية بحيث يكون كل المشاركين قادرين على معرفة ما هى القرارات التى تتخذ وكيف يتم اتخاذ هذه القرارات، خامساً: الديمقراطية هى حق ومسئولية فى ذات الوقت فهى تجمع بين الفرص والواجبات، الحرية والمساءلة.

ومن ثم، فإن ديمقراطية إدارة شئون الاقتصاد العالمى تتحقق عندما يشارك الناس، كلهم وبطريقة جماعية وعلى قدم المساواة وبحرية وفى انفتاح وبمسئولية، فى صنع القرارات السياسية المتعلقة بالتجارة العالمية ورأس المال العالمى والاستثمار العالمى والاتصالات العالمية والهجرة العالمية. ولكن هذه مقولة تتسم بحد كبير من التجريد. ويضحى السؤال هو: كيف يمكن بطريقة ملموسة أن تعمل الديمقراطية فى الاقتصاد العالمى؟
فى الواقع، لا توجد حالياً إجابة واضحة على هذا السؤال: فبعض المعلقين يرون أن النماذج الليبرالية التقليدية توفر قاعدة معقولة للتنظيم الديمقراطى للاقتصاد العالمى الحالى. فى حين يرى آخرون أن العولمة تغير المجتمعات بطريقة راديكالية تستدعى بناء أنماط جديدة من الديمقراطية.

وأياً ما كان الحل، فمن الواضح أننا نواجه مشكلة كبرى. للعديد من الأسباب التى سوف نتناولها بشئ من التفصيل فى الجزء الثانى من هذا التقرير، لا يمكن لأحد أن يدعى أن الإدارة الحالية للاقتصاد العالمى هى ديمقراطية بشكل مرضٍ. فالعامة ليس لديهم حالياً فرص للمشاركة فى صنع القرارات

سياسة ATTAC ، فرنسا

الديمقراطية أن نعطى للمستبعد مجالاً لكى يمارس تأثيراً فى صنع القرار.

ايريس الميدا
الحقوق والديمقراطية، مونتريال

الديمقراطية هى القدرة على أن ترى كل ما يحدث وهى القدرة على أن تتحكم فى كل ما يحدث.

نانسى باروز
المسيرة العالمية للمرأة، مونتريال

الديمقراطية مسئوليات كما هى حقوق: مسئولية أن تحترم التنوع، وأن تقاوم التفرقة وعدم المساواة، وأن تظهر التضامن.

كانديدو جرزيبوسكى
المعهد البرازيلى للتحليل الاجتماعى والاقتصادى، ريودى جانيرو

أن العولمة تستعصى على كل التصنيفات التقليدية للسياسة. لأن العولمة تغير من وجه العالم، فنحن نضحى فى حاجة إلى نماذج ديمقراطية جديدة، إلى أنماط جديدة من السيطرة الديمقراطية وإلى أشكال جديدة من الشرعية الديمقراطية.

آن – كريستين هابارد
الاتحاد الدولى لحقوق الإنسان، باريس

لا يمكن التعامل مع الديمقراطية فى إدارة العولمة من خلال التصنيفات المتعارف عليها. يجب أن نترك مساحة لاحتمالات عدة ويجب أن نظل منفتحين على أفكار متعددة.

سوريتشاى ون جايو

السياسية المتعلقة بشئون الاقتصاد العالمى جماعياً، وعلى قدم المساواة، وبحرية وفى مناخ انفتاحى وبمسئولية.

أوجه القصور الديمقراطى هذه هى مدعاة للهم والقلق. فالديمقراطية تعتبر مقوم حيوى للمجتمع الجيد. ففى جانب أول تعتبر الديمقراطية قيمة فى حد ذاتها بوصفها دعامة للكرامة الإنسانية وللتطور الإنسانى. ومن الناحية الأخلاقية من الحسن أن يكون لدى العامة الفرصة لصنع القرارات التى تشكل مصيرهم المشترك. إضافة إلى هذا يكون للديمقراطية عادة (ولكن ليس دائماً) نتائج إيجابية فيما يتعلق بالوعى البيئى، الكفاءة الاقتصادية، السلام والعدل الاجتماعى. ومن ثم فيمكن الإدعاء بأن الإدارة الديمقراطية ستؤدى على الأرجح إلى تطوير مستمر لحياة الأفراد خاصة المهمشين والضعفاء منهم. وإذا لم تكن الديمقراطية هى الحل لكل المشاكل، إلا أن هناك مشاكل حالّة لا يمكن حلها إلا بالديمقراطية.

صحيح أن نظريات وتطبيقات الديمقراطية على حد سواء زاخرة بالتناقضات وأوجه اللبس والغموض. فمثلاً ما هى القيمة التى يجب أن تتربع على سلم أولويات الديمقراطية: الحرية أم المساواة؟ بل إنه يمكن الإدعاء أنه رغم السعى الحثيث والدائم نحو الديمقراطية إلا أنها لا تتحقق أبداً وبصورة كاملة على أرض الواقع. ورغم كل هذا، إلا أن المجتمع الذى لا يسعى حثيثاً و"يكافح من أجل الديمقراطية يعتبر مجتمعاً غير جدير بالاحترام، ويعتبر مكاناً غير آمن للحياة فيه.

المجتمع المدنى

الأجزاء المتأخرة من هذا التقرير تبحث فى دور المجتمع المدنى لجعل الاقتصاد العالمى أكثر ديمقراطية. ولكننا نحتاج أولاً لتعريف إجرائى للمجتمع المدنى. ففى النهاية نجد أن مفهوم المجتمع المدنى محكوم ثقافياً، وهو متنوع ومثير للجدل مثله مثل الديمقراطية.

الحملة من أجل الديمقراطية الشعبية، بانكوك

لا يجب أن نخدع أنفسنا فنقول بضرورة العمل على حل مشاكل الاقتصاد العالمى أولاً ثم نلتفت بعد ذلك وفى رحلة تالية لمشكلة الديمقراطية. فهذه أولويات يجب، ويمكن، أن نعالجها بالتوازى.

مصطفى والى

اتحاد الصناعات المصرية، القاهرة

إذا لم نتحرك من أجل مقرطة العولمة، فسوف ينتهى بنا الحال إلى عالم فظيع.

محمد فائق

المنظمة العربية لحقوق الإنسان، القاهرة

الديمقراطية هى أقل الأنظمة سوءً فى المجتمع. الديمقراطية العالمية لن تكون مثالية ولكنها ستكون نظاماً يمكن أن يقبله الناس.

سانيان ثويجنوود

اتحاد الفلاحين الشماليين (FNP)، شيانج ماى

من الممكن أن يغطى مصطلح "المجتمع المدنى" كل شئ: آلاف الفاعلين محملين بآلاف من المتناقضات. فى الواقع، إن المصطلح فضفاضاً إلى درجة تجعله عديم الفائدة.

جان كلود فاجييه

مؤسسة فرنسا، باريس

لقد ظهر مصطلح المجتمع المدنى فى القرن الحادى عشر فى إنجلترا، ولكنه الآن فى عالمنا المعولم يعنى أشياء مختلفة تماماً. ففى الإطار الحالى يمكننا أن نعرض المجتمع المدنى على أنه فضاء أو ساحة سياسية تسعى من خلالها المؤسسات الطوعية بعيداً عن نطاق الأحزاب السياسية لتشكيل القواعد (الرسمية وغير الرسمية) التى تحكم واحداً أو أكثر من جوانب الحياة الاجتماعية. وجانب الحياة الاجتماعية الذى يعنينا هنا فى هذا التقرير هو الاقتصاد العالمى.

ومؤسسات المجتمع المدنى تجمع فى إطارها أناساً يتقاسمون اهتماماً بقضية سياسية محددة. ومن أمثلة جماعات المجتمع المدنى نجد الحركات المناهضة للفقر، منتديات رجال الأعمال، دوائر قبلية، المدافعين عن المستهلكين، الجماعات المؤيدة للديمقراطية، مبادرات التعاون الإنمائى، حملات الحفاظ على البيئة، جماعات الضغط الاثنية، الجمعيات العقيدية، مروجى حقوق الإنسان، اتحادات العمال، جماعات المجتمعات المحلية، حركات السلام، حركات الفلاحين، المؤسسات الخيرية، كيانات المهنيين، منظمات الإغاثة، مراكز الفكر، شبكات المرأة، منظمات الشباب وغيرها كثير.

آخذون فى الاعتبار التعريف المستخدم هنا، نجد أن المجتمع المدنى ينطوى على أكثر بكثير من مجرد "المنظمات غير الحكومية" (NGOS). فالمجتمع المدنى يتضمن جمعيات غير رسمية وغير مسجلة بنفس قدر تضمنه لكيانات رسمية. فهو يحوى جماعات مصالح محددة مثل العديد من منتديات رجال الأعمال واتحادات التجارة كما يضم حملات المصالح العامة. وبعض الاتجاهات التى تكتسب شعبية الآن توازى بين المجتمع المدنى من جانب والمنظمات غير الحكومية (التقدمية) من جانب آخر، ولكن هذه الاتجاهات تسقط العديد من الأنشطة السياسية الهامة التى تضطلع بها مؤسسات طوعية. ومن ثم، فإن المشروع الحالى يتبنى تعريفاً أوسع وأشمل.

كل مؤسسات المجتمع المدنى طوعية. فهم لا يسعون لتحقيق الربح

مجموعة ضخمة جداً ومتنوعة من جماعات المجتمع المدنى اهتمت بقضايا تتعلق بإدارة الاقتصاد العالمى. هذه الباقة المنوعة تتضمن الكنيسة الرومانية الكاثوليكية فى البرازيل، التعبئة من أجل العدل العالمى بكندا وهى حركة غير رسمية، المنظمة العربية لحقوق الإنسان فى مصر، مركز شباب المديرين فى فرنسا، الاتحاد البيئى الاجتماعى فى روسيا، معهد أبحاث التنمية فى تايلاند والجمعية القومية للفلاحين فى أوغندا.

المجتمع المدنى هو أفضل طريقة للدفع بالسياسات فى عالم ما بعد الحرب الباردة. ففى غياب المجتمع المدنى من الصعب أن تكون مواطناً.

ديبى فيلد
اقتسام الغذاء، تورنتو

يلعب المجتمع المدنى دوراً محورياً فى خلق نمط جديد من السياسات التى تحتاجها الإنسانية بشدة مع صعود العولمة. والمجتمع المدنى لديه القدرة على تغيير ليس فقط الدولة والسوق، ولكن أيضاً، وهو الأهم، أنه لديه القدرة على تغيير سياسات العالم وتحويلها من صراع من أجل القوة إلى مشروع للتعاون والحوار فيما بين الحضارات.

باتريك فيفيريت
مركز فرنسا الدولى: بيير ميندس (CIPMF)، باريس

المجتمع الديمقراطى يجب أن ينظر إيجابياً إلى العولمة. فعندما يتم

المادى فى المقام الأول (على خلاف الشركات) ولا للوصول إلى السلطة (على خلاف الأحزاب السياسية). وبالطبع فإن الخطوط الفاصلة بين المجتمع المدنى والسوق والقطاع العام قد تتداخل ويتم تضبيبها فى الواقع. فمثلاً نجد أن جمعيات رجال الأعمال عادة ما تسعى وراء المصالح المادية لأعضائها. كذلك نجد أن بعض اتحادات العمال تكون وثيقة الصلة بالأحزاب السياسية ومتحالفة معها. كما أن بعض المنظمات غير الحكومية تولد على يد الحكومة. وبالرغم من هذا، فإن المجتمع المدنى من حيث المبدأ هو مجال متميز يسعى فيه الناس لتشكيل الحكم والإدارة دون مطمع فى ربح مادى أو منصب رسمى.

والتوجه السياسى النشط يعتبر محورياً فى المجتمع المدنى. فوفقاً للتعريف المقترح هنا، نجد أن المجتمع المدنى لا يتضمن المؤسسات الطوعية مثل الأسرة، النوادى الاجتماعية والمنظمات غير الحكومية الخدمية عندما لا تكون هذه الجماعات مكافحة من أجل التأثير على امتلاك وتوزيع وممارسة القوة الاجتماعية. ومن ثم، فإن المجتمع المدنى يغطى بعضاً فقط من الأنشطة غير الرسمية وغير الربحية.

إضافة إلى سماتهم العامة بوصفهم جماعات للمواطنين طوعية ذات توجهات سياسية فإن مؤسسات المجتمع المدنى شديدة التنوع. وهذه المؤسسات تختلف بشدة فيما يتعلق بمقوماتها ووظائفها وأحجامها ومواردها وأشكالها التنظيمية ونطاقها الجغرافى وخبراتها التاريخية ومرجعياتها الثقافية وأجنداتها وأيديولوجياتها وسياسات تحركها.

وفيما يتعلق باستراتيجياتها تحديداً فإن مؤسسات المجتمع المدنى تتابع فى عملها مجموعة واسعة ومتنوعة من الأهداف فيما يتعلق بالعولمة الاقتصادية. على سبيلِ المِثال، نجد بعضِ الجماعات تتبنى ما يمكن أن

توظيف العولمة بكامل طاقتها فلن تكون هناك بطالة ولا أزمات اقتصادية.

ليديا بلوخينا

تحالف السيدات صاحبات الأعمال فى روسيا، موسكو

العولمة هى حالة من الفوضى تخلق كارثة. لقد كنا مكتفين ذاتياً والآن لا نستطيع أن نكون كذلك.

تيرن تارات وسوآن مينجكوان

جمعية الفقراء

قرية ماومون مان يون، تايلاند

العولمة أمر واقع ولكن يجب أن نتدخل حتى نجعلها عولمة للازدهار بدلاً من أن تكون عولمة للبؤس.

اديلسون ريبريوتيليس

الاتحاد المركزى للعمال (CUT)، ريودى جانيرو

لا يجب أن نتطلع لإعادة بناء الأبنية القديمة التى أثبتت فشلها. فالاقتصاد العالمى يحتاج إلى ترتيبات جديدة تماماً.

كمال عباس

دار الخدمات النقابية والعمالية، حلوان، القاهرة

نسـميه موقفـاً متواءماً: أى أنهم بدرجة أو بأخرى يكونوا متقبلين للسياسات القائمـة. فـى حيـن نجـد جماعـات أخـرى مـن المجـتمع المدنى تتخذ موقف الـرافض الـذى يسـعى إلـى إزاحـة الاقتصـاد العالمى برمته. وهناك تيار ثالث للمجتمع المدنى يتبع خطاً إصلاحياً: هذا التيار يقبل العولمة من حيث المبدأ ولكـنه يرغـب فـى تعديـل القواعـد والمؤسسات التى تحكم العملية. وأخيراً، هـناك توجـه رابع يمكن أن نسميه بالتحويلى وهو يتضمن جماعات المجتمع المدنـى الـتى تـرى فـى العولمـة الفرصـة السـانحة لإحـداث ثـورة اجتماعية شاملة.

مـن المهـم أيضـاً الإشـارة إلى أن التعريف المستخدم هنا محايد فيما يتعلق بهـل يعتـبر عمـل المجتمع المدنى مرغوباً فيه أم لا. بعض جماعات المجتمع المدنـى تقـدم إسـهامات إيجابـية ولكـن بعـض العناصـر ممكـن أن تكـون غير مدنية بالمرة بسبب الغطرسة، التزوير، الكراهية والعنف على سبيل المثال. والمجتمع المدنى من الممكن أن يضم بين ظهرانيه عناصر عنصرية، متطرفة أو إجرامـية. إضـافة إلى هذا، وكما سيرد تفصيلاً فى الجزء الخامس من هذا الـتقرير، فـإن المقومـات الديمقراطـية لجماعـات المجـتمع المدنـى قـد تكون ضـعيفة للغايـة. ومـن ثـم فـإن أنشـطة المجتمع المدنى من الممكن أن تولد الشر كما تولد الخير.

وهكـذا نجـد أن مجموعـة واسـعة ومتنوعة من وجهات النظر يمكن تسكينها فـى المجـتمع المدنـى. إنـه مسـاحة متـنازع علـيها تعكـس الانقسـامات والـتمايزات المـتعددة داخـل المجـتمع الكبـير. ولا يجـوز أن نتوقع موقفاً واحداً للمجتمع المدنى بإزاء الديمقراطية فى الاقتصاد العالمى. وهذا فى حد ذاته يعتبر علامة صحة ديمقراطية.

الجزء الثانى
أوجه القصور الديمقراطى فى الاقتصاد العالمى المعاصر

عـدد قلـيل مـن الناس يعتبر أن إدارة وحكم الاقتصـاد العـالمى الراهـن عملـية ديمقراطـية. ويعضـد هـذا أن أقـل مـن اثـنى عشر فاعلاً من بيـن الأكثر من مئتى فاعل من فواعل المجتمع المدنـى الذيـن تـم مقابلـتهم فـى إطـار هـذا المشـروع قـد أعطـوا أى تقويـم إيجـابى لحالـة الديمقراطـية فـى التنظـيم الحـالى للـتجارة العالمـية، الاسـتثمار العـالمى، رأس المـال العالمى، الاتصالات العالمية أو الهجرة العالمية. بـل علـى العكـس مـن ذلـك نجـد أن معظـم الـتقويمات كانـت شديدة السلبية. وهذا بالطبع يعتـبر وضعاً محـزناً وربمـا يسـاعد على تفسير انتشـار وتـنامى المشـاعر المناهضـة للعولمـة فى الآونة الأخيرة.

ومـع هـذا، مـاذا نعـنى تحديـداً بقولـنا أن الاقتصـاد العـالمى الحـالى غـير ديمقـراطى؟ الكثـير مـن الملاحظيـن لديهـم حـدس أن هـذا يعنى أننا نفتقد إلى "حكم الناس" فى العولمة الاقتصـادية ولكـنهم يجـدون صعوبة فـى وصـف المشكلة بصورة أكثر تحديداً.

والأشـخاص الذيـن لديهـم تشخيصـاً واضحاً عـادة مـا لا يتقاسـمون نفـس التشـخيص. فهـناك طـرق عـدة لتفسـير أوجـه القصـور الديمقـراطى فـى الاقتصـاد العـالمى اليوم. وبـدلاً مـن القـيام بعـرض وجهـة نظـر واحدة، فـإن الصـفحات التالـية سـتتعرض لأطـروحات متـنوعة يطـرحها نشـطاء مـتعددون فـى المجـتمع المدنـى لشـرح إخفاقـات الديمقراطـية فـى إدارة وحكـم الاقتصـاد العالمى.

العديـد مـن هـذه الأطـروحات تُعرِّف أوجه القصـور الديمقـراطى فى العولمة الاقتصادية علـى أنهـا مثالـب مؤسسية. بقول آخر، هم يـرون أن الميكانيزمات الرسمية للتنظيم فى مسـتوى المحلـيات والمحافظـات وكـذا فـى المسـتوى القومـى والإقلـيمى والعـالمى لا تتـيح فرصـاً كافية لا للانخراط الجماهيرى ولا للسيطرة الجماهيرية.

وهـناك تفسـيرات أخـرى لأوجـه القصـور الديمقـراطى فـى الاقتصـاد العـالمى تـتخذ مقـتربـاً هيكلـياً. بقـول آخـر، هذه التفسيرات تفسـر القصـور الديمقـراطى فـى ضـوء الـتمايزات المنتشـرة والمـتجذرة فـى المجتمع. وبعـض مـن وجهـات الـنظر الهيكلـية هـذه تركـز علـى التراتبـية فـيما بيـن الـدول فـى الاقتصـاد العـالمى، فـى حيـن يؤكـد الـبعض الآخـر علـى الـتمايزات المـتجذرة فـيما بيـن الـثقافات والحضـارات. ويلقـى الـبعض الثالـث الضوء على التشـظى القائم فيما بين الطبقات، والأجناس، والأعـراق وغـيرها مـن الجماعـات الاجتماعـية. وأخـيراً هـناك مجموعـة تـرى أن مجموعـة مـن التمايزات الهيكلية تعمل متشابكة.

مـن المؤكـد أن كـل مـن الأطـروحات المؤسسـية والأطـروحات الهيكلـية فـيما يتعلق بأوجـه القصـور الديمقـراطى يمكـن أن تكمـل بعضـها الـبعض. بعـبارة أخرى، يمكن أن تنعكس الـتمايزات الهيكلـية فى الطريقة التى تعمل بها ميكانـيزمات التنظـيم الخاصة بالدولة وبالكيانات المتخطـية للـدول وبالفاعليـن المحلييـن داخـل الدولـة وكـذا بالقطـاع الخاص. وبالتأكيد، نجد أن الترتيـبات المؤسسـية غـير الديمقراطـية مـن الممكـن أن تدعـم الـتمايزات الهيكلـية غـير الديمقراطية.

إن قواعـد الاقتصـاد العالمى ليست هى قواعد الديمقراطية. فهناك الكثير من "الحكم" والقليل من "الشعب".

ديلياس أسيمو
معهد مكاريرى للبحوث الاجتماعية، كامبالا

العولمـة الآن هـى عملـية اسـتغلال وليست عملية مشاركة. فنحن ليس لنا أى خيار فيما يتعلق بتوجيهها.

مارسيا فلورنسيو
الريجى الأفريقى، ريودى جانيرو

لا توجد رابطة من أى نوع بين الديمقراطية وإدارة وحكم الاقتصاد العالمى اليوم

ايفان بلوكوف

السلام الأخضر – روسيا، موسكو

الديمقراطية تهوى إلى القاع بفعل العولمة

فرانسين نيمين

مؤسسة كويبك لمنظمات التعاون الدولى (AQOCI)، مونتريال

مشاكل مؤسسية

العديد من إخفاقات الديمقراطية فى إدارة الاقتصاد العالمى اليوم ترجع إلى المؤسسات التى تصنع وتنفذ القواعد الحاكمة لهذه الإدارة. فكل الفاعلين الذين يقومون بدور فى إدارة الاقتصاد العالمى والمشار إليهم سابقاً: الدول، الشبكات عبر الحكومات، الكيانات المتخطية للدول، المنظمات الفاعلة فى إطار الدول والميكانيزمات الخاصة، يفتقرون إلى سجلات ديمقراطية جيدة.

<u>الدول</u> :

الحكومات المركزية فى الدول القومية كانت دائماً هى المؤسسات المنوط بها الحكم والإدارة فى التاريخ الحديث. ولذا فإن أهم حملات المطالبة بالديمقراطية فى العصر الحالى ركزت على مقرطة الدولة: مثلاً: الثورة الفرنسية، الثورة الصينية ومعارك الاستقلال ومكافحة الاستعمار..إلخ.

وبالتأكيد، وكما ذكرنا قبلاً، فإنه من الخطأ اعتبار أن الحكومات القومية هى المكان الوحيد الذى يفتقر إلى الديمقراطية فى الاقتصاد العالمى الحالى. ولكن بالرغم من هذا تظل الدول ذات أهمية محورية لإدارة العولمة ومن ثم يضحى من الصعب تصور إمكانية تحقيق الديمقراطية فى الاقتصاد العالمى الحالى إذا لم يكن لدينا دول ديمقراطية.

ولسوء الطالع فإن كثير من الدول اليوم، إن لم يكن معظم هذه الدول يفتقر إلى المقومات الديمقراطية. الناس، وفى هذه الحالة مواطنى كل دولة،

القرارات الخاصة بالاقتصاد العالمى يتم اتخاذها بواسطة جماعات صغيرة مؤثرة وبدون أى مشاركة جماهيرية. وعادة ما لا يتم حتى إعلام الناس بهذه القرارات.

لويس باسيجيو

الرعاية الكنسية للمهاجرين، الكنيسة الرومانية الكاثولوكية، ساوباولو

المكان الوحيد الذى يمكن أن يقام فيه حكم شرعى على أساس ديمقراطى هو الدولة. كل ما عدا هذا لا يمكن إلا أن يكون مفتقداً للشرعية. لكى نمقرط الاقتصاد العالمى لابد أن نبنى هياكل قومية تتيح للناس الفرصة لكى يعبروا ويتكلموا.

برنار كاسين

ATTAC – فرنسا، باريس

لابد من أن ندعم الديمقراطية داخل الدول، فالدولة القوية ديمقراطياً ستكون أكثر قدرة على الكفاح من أجل إحداث تغيير ديمقراطى فى الساحة الدولية.

سادى بارون

حركة الناس المتأثرين بالسد (MAB)، سان كارلوس، برازيل

الدول ما هى إلا أجزاء فى أحجية عالمية. إذا فقدت الديمقراطية فى دولة أو أكثر فإن الصورة الكلية تكون غير ديمقراطية.

تكون لديهم قدرة محدودة على الانخراط فى أو السيطرة على الحكومة المركزية. وفى العديد من الدول لا يكون لدى العامة إلا فرص ضئيلة جداً للتعبير عن آرائهم بخلاف الانتخابات الدورية لبعض المناصب الحكومية. وحتى هذه الفرص الوحيدة للممارسة الديمقراطية تكون ضائعة فى بعض الدول.

وحتى فى هذه الحالة فإن قضايا الاقتصاد العالمى تلعب دوراً ضئيلاً للغاية فى الانتخابات القومية. فالأحزاب السياسية عادة ما لا تشير إلى مواضيع التجارة العالمية أو رأس المال العالمى أو غيرها فى برامجها الانتخابية وإن فعلت فإن إشارتها تكون عامة غير محددة. وأثناء الحملات الانتخابية نجد عدداً ضئيلاً من المرشحين هم الذين يحاولون كسب الناخبين بإثارة قضايا تتعلق بالعولمة الاقتصادية. وبالمثل نجد أن التغطية الإعلامية للانتخابات لا تولى المسائل المتعلقة بإدارة الاقتصاد العالمى إلا اهتماماً عابراً.

كما أن الحكومات نادراً ما تلجأ للاستفتاء العام عند تحديدها لسياساتها تجاه الاقتصاد العالمى وأحد الأمثلة النادرة على ذلك الاستفتاء الذى تلجأ إليه بعض الدول بخصوص قضايا كبرى تتعلق بالاتحاد الأوربى. مثال نادر آخر هو لجوء سويسرا للتصويت العام فيما يتعلق بعضويتها فى بعض الهيئات متعددة الأقطاب.

وعندما يتم انتخابهم للبرلمان نجد معظم المشرعين القوميين، الذين هم ممثلو الشعب، يقدمون أقل القليل فيما يتعلق بالسياسات الخاصة بالاقتصاد العالمى. فعدد قليل جداً من أعضاء البرلمان لديهم خبرة ذاتية بخصوص قضايا الاقتصاد العالمى، وفى معظم الأحوال فإنهم يفتقرون إلى الطاقم المهنى اللازم لدعمهم فى هذا الشأن. والكثير من الهيئات التمثيلية على المستوى القومى نادراً ما تناقش مسائل العولمة الاقتصادية بل إن هذا الأمر قد يكون منعدماً تماماً. وهذه الكيانات التشريعية التى أحياناً ما تناقش

علاء عز
جمعية مؤسسات الأعمال للحفاظ على البيئة، القاهرة

لم يستفد الفلاحون من الديمقراطية فى تايلاند. خمسة وستون عاماً من الانتخابات لم تقدم أى شئ للفلاحين. فكل جولة انتخابية هى معركة نخب ليس إلا.

فيرابون سويا
شبكة الناس ضد العولمة، تايلاند

لا يجب أن نفقد الأمل فى البرلمانات. فهم ينتقدون بشدة وضع الديمقراطية فى الاقتصاد العالمى. كل ما نحتاجه هو أن نشحذ البرلمانات القومية وأن نبنى شبكات جديدة فيما بين البرلمانات تعنى بقضايا الاقتصاد العالمى.

روبين راوند
مبادرة هاليفاكس، هوايتهورس، كندا

بعض أعضاء البرلمان فى أوغندا لا يعرفون ولا يعنيهم أن يعرفوا ماذا يجرى على المستوى العالمى.

شيلا كارمارا – ميشامبى
شبكة المرأة الأوغندية، كامبالا

عدد قليل جداً من الساسة فى روسيا مؤهلين بحق لتقويم النتائج المترتبة على برامج صندوق النقد الدولى والبنك الدولى. فأقل من مئة مسئول فى روسيا يستطيعون أن يديروا نقاشاً ذا معنى فى هذا الموضوع.

يورى دزيبلادز
مركز تنمية الديمقراطية وحقوق الإنسان، موسكو

مثل هذه القضايا عادة ما تفتقد أى تأثير على الحكومة وعلى ما تنتوى اتخاذه وتنفيذه من السياسات. ورغم أن بعض الدساتير القومية تنص على ضرورة تصديق البرلمانات على المعاهدات، إلا أن معظم أوجه تنظيم الاقتصاد العالمى اليوم لا تتخذ شكل المعاهدة، ومن ثم فإنها لا تحتاج لمباركة البرلمان وموافقته. ومن ثم، فإن عدداً لا يمكن حصره من قرارات الحكومة الهامة بخصوص قضايا الاقتصاد العالمى يتم اتخاذها بدون تشاور مع ممثلى الشعب المنتخبين ديمقراطياً. بل إنه فى بعض الأحيان لا يتم حتى إعلام المشرعين بتحركات الحكومة فيما يتعلق بقضايا الاقتصاد العالمى. وفى أحيان أخرى فإنه يكون من الصعب على نواب البرلمان الحصول على وثائق رسمية هامة فى هذا الصدد. صحيح أنه يمكن رصد بعض الحالات العابرة لهيئات تشريعية نشطة فيما يتعلق بالعولمة الاقتصادية من قبيل المواجهات الدورية العالية الصوت داخل الكونجرس الأمريكى فيما يتعلق بالتحويل الخاص بصندوق النقد الدولى والبنك الدولى، إلا أنه بصفة عامة نستطيع القول أن الهيئات النيابية القومية لديها سجلات قاصرة جداً فيما يتعلق بالاهتمام بالسياسات الخاصة بالاقتصاد العامى.

وبالمقابل، فإن قدرة الدولة على ضبط شئون الاقتصاد العالمى عادة ما تكون فى يد جهاز بيروقراطى معزول بدرجة كبيرة عن قدرة الجماهير على التأثير فيه أو ضبطه. فمعظم المفاوضين فى مجال التجارة ومسئولى وزارة المالية وموظفى البنوك المركزية ومسئولى الاتصالات والمجالس الاستثمارية ومثلها كثير تعمل بعيداً عن رقابة الجماهير وبدون أى تواجد مباشر من المواطنين والذى إن وجد يكون محدوداً للغاية. وحتى الوزراء فإنهم لا يتدخلون إلا نادراً وبشكل عام للغاية فى عمل هؤلاء المسئولين.

هل مؤسساتنا القومية مؤثرة فى مواجهة العولمة؟ ربما عشرة فقط من أعضاء برلماننا الخمسمائة يستوعبون القضايا التى تتعلق بإدارة الاقتصاد العالمى، والبرلمان نفسه لا يمنح إلا وقتاً ضئيلاً لمناقشة هذه القضايا. فالساسة ليس لديهم وقت للتركيز على مثل هذه الأمور.

سوثيباند شيواتيفات
جامعة شولالونجكورن، بانكوك

فى ديسمبر 2001 قدمت المنظمات غير الحكومية فى فرنسا التماساً لرئيس المجلس النيابى يحثه على ضرورة إنشاء لجنة برمانية للإدارة والحكم العالميين يكون لها طاقم بحثى دائم.

فيما يتعلق بمنظمة التجارة العالمية فكل شئ بخصوصها متروك فى تايلاند لموظفين محدودين مثل موظفى إدارة اقتصاديات قطاع الأعمال التابع لوزارة التجارة.
هؤلاء المسئولين أكثر قوة من البرلمانيين بل وحتى من الوزراء.

شانيدا شانيابات بامفورد
بؤرة تركيز على الجنوب العالمى، بانكوك

أما الدول الفقيرة فعادة ما تعانى من المشكلة العكسية وهى أن جهازها البيروقراطى الاقتصادى صغير فى حجمه وضعيف فى إمكاناته إلى درجة تعوقه عن خدمة الدولة. فجهازهم الإدارى صغير العدد وقدراته المهنية متواضعة للغاية. ونتيجة لذلك، نجد أن العديد من الدول لا يتم تمثيلها بدرجة مرضية فى المنتديات الدولية التى تحدد القواعد الحاكمة للاقتصاد العالمى.

العديد من موظفى وزارة التجارة الأوغندية ليس لديهم الكثير ليقدموه. فعندما يكون الموظفون محملون بأعباء وظيفية تفوق قدراتهم المحدودة وعندما تكون رواتبهم ضئيلة فإن وضع الحكومة فى مفاوضات التجارة يكون سيئاً. فالوزير لم يكن يدرى ما يوقع عليه فى اتفاقية مراكش المنشئة لمنظمة التجارة العالمية.

تعليقات من عدد من أعضاء المنظمات غير الحكومية، كامبالا

أما فيما يتعلق بالروابط العبر حكومية فيما بين المسئولين والتى أشير إليها عالياً، نجد أن معظم المواطنين لا يدرون بوجود مثل هذه الشبكات أصلاً. ومن ثم، فإن الجماهير لا يكون لديهم حتى إمكانية متابعة هذا الجانب من إدارة الاقتصاد العالمى، ولن نتحدث بالطبع عن حقهم فى أن يستشاروا بخصوصه أو أن يضبطوه.

إذا كان المواطنون يتضررون من الطريقة التى يؤثر بها الاقتصاد العالمى عليهم وعلى حياتهم، فما هى الجهة داخل الدولة التى يرفعون لها شكاواهم؟ فالبرلمانات تتجنب إلى حد كبير سياسات العولمة الاقتصادية فى حين أن البيروقراطية الوزارية عادة ما تكون مغلقة أمام المواطنين. أما المحاكم القومية فهو لا تتولى الكثير من الحالات المتعلقة بقضايا الاقتصاد العالمى مثل النزاعات التجارية أو مشاكل القروض العابرة للحدود. وعلى كل حال فإن العديد من الدول تفتقر من الأصل لجهاز قضائى مستقل ومؤثر. فلا يوجد فى أى دولة منصب المحكم القضائى القومى لشئون الاقتصاد العالمى.

توافر الديمقراطية داخل الدول لا يترجم آلياً إلى ديمقراطية فى صنع القرار العالمى.

فرانسواز فانى

تحرك هنا من أجل عالم متضامن، باريس

إضافة إلى هذه الإخفاقات المؤسسية المحددة، هناك مشاكل أكثر عمومية تتعلق بالدولة بوصفها مصدر الديمقراطية فى الاقتصاد العالمى. فمن جانب أول، ما هو الشعب الذى تقوم الدولة بخدمته ديمقراطياً؟ فالدولة عادة ما تتوجه للمجتمع المحلى وتعمل على أن تكون ديمقراطية فيما يتعلق بالمصالح القومية، ولكن "الشعب" فى الشأن العالمى لا يكون دائماً قومى

العمال يجب أن ينظموا أنفسهم على أساس الطبقة لا على أساس الدولة.

سومساك كوسايسوك

اتحاد عمال سكك حديد تايلاند، بانكوك

الطابع أو على الأقل لا يكون فقط قومى الطابع. فهناك أيضاً جماعات عبر قومية لأفراد من أصل أفريقى مثلاً أو لأفراد يشتركون فى الإيمان بدين واحد أو لأقليات جنسية أو العمال.. إلخ. فالجماهير (العامة) يكون لهم مظاهر متعددة فى الاقتصاد العالمى، والديمقراطية كما تطبق فى إطار الدولة لا تقدم فى كل الأحوال إطاراً مرضياً لممارسة الحق فى تقرير المصير بواسطة الجماعات الغير قومية.

ثم هناك أيضاً مسألة التأثير الفعلى. فحتى لو كانت الدول قادرة على تحقيق أعلى مستويات الديمقراطية عند صنع السياسات فى الاقتصاد العالمى، فهل يعتبر هذا كافياً؟ ففى النهاية، لا تستطيع أى حكومة قومية أن تضبط تماماً انخراط الدولة فى الاقتصاد العالمى. وتكون القدرات محدودة بشكل واضح عندما تكون الحكومات ضعيفة وتحكم دولاً فقيرة. ولكن حتى أكثر الحكومات قوة لا تستطيع بقدرتها الذاتية أن تكون مؤثرة فى ضبط أسواق المال العالمية، سيلان الاتصالات العالمية أو حركة الهجرة العالمية أو الشركات العالمية.. إلخ. فكل دولة تحكم مساحة محددة من الأرض فى حين أن عمليات الاقتصاد العالمى تتم عبر العالم وعادة ما تتجاهل الحدود القومية. وبهذا فإن الاقتصاد العالمى يمكن أن يقوض حتى أفضل الديمقراطيات القومية.

والواقع أن الجدل حول فقدان الدولة لقوتها فى مواجهة العولمة يمكن أن يُحمَّل بأكثر مما يحتمل. فالحكومات القومية ما زال بإمكانها تشكيل الكيفية التى يؤثر بها الاقتصاد العالمى على مواطنيها. والدول القوية على وجه الخصوص يمكنها أن تمارس تأثيراً كبيراً جداً فى هذا الخصوص. والكثير من

العولمة تتيح لنا فرصة التعرف على حقيقة أن الناس من أصل أفريقى والمنتشرين فى كل أرجاء العالم إنما يكونون جماعة واحدة لها مصير واحد وتواجه مشاكل متشابهة. فهويتى كشخص من أصل أفريقى يمكن أن تكون أقوى من هويتى القومية.

سيرلى كارنيرو

معهد المرأة السوداء – Géledes ، ساوباولو

العولمة تحجم ما يمكن أن تقوم به الحكومات الديمقراطية، كما أنها تقوض الدولة القومية الديمقراطية.

ستيف ستابلس

مجلس الكنديين، أوتاوا

صدر فى البرازيل عام 1988 وفى تايلاند عام 1997 دساتير قومية أكثر ديمقراطية مما كان موجود قبلاً. وبالرغم من هذا فإن الكثيرين يشعرون أن الاقتصاد العالمى قد عطل إلى حد كبير هذه الفرصة الديمقراطية الجديدة.

لقد كان الشعب التايلاندى يتوقع أن تكون الدولة التايلاندية قادرة على أن تقدم أكثر مما قدمت من أجل السيطرة على العولمة. ما تقدر عليه الدولة ما زال هاماً، ولكن تايلاند خبرت خصخصة لقوة الدولة استبعدت قوى الديمقراطية.

سيرجتشاى ونجو

الحملة من أجل الديمقراطية الشعبية، بانكوك

رغم أنى دُوَلى، إلا أنى لا أُبخس القومى قدره وأهميته. ففى النطاق القومى توجد معظم القوانين وكذا الأموال.

جوستاف ماسياه

الساسة القوميين وجدوا أنه من الملائم سياسياً أن يلقوا باللوم على المؤسسات الإقليمية والعالمية فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية التى لا تلقى قبولاً شعبياً، فى حين أن الواقع يؤكد أن الحكومات القومية يكون لها دور فى هذه القرارات. وفى بعض الحالات الأخرى نجد الدول مدانة بعدم التحرك أى أنها رغم كونها قادرة على القيام بمبادرات للمشاركة الديمقراطية فى الاقتصاد العالمى وأيضاً لإدارته ديمقراطياً إلا أنهم يهملون فى اغتنام الفرص.

الجمعية الدولية للفنيين والخبراء والباحثين (AITEL)، باريس

وبالرغم من هذا، من الواضح أن القدرة على التأثير فى الاقتصاد العالمى تعنى أن مهمة تنظيمه لا يمكن أن توكل إلى الدول القومية وحسب، ومن ثم، فإن العقود القليلة المنصرمة شهدت نمواً عظيماً فى مؤسسات الحكم والإدارة الإقليمية والعالمية، إضافة إلى تنامى الحكم المحلى. إذن، فى حين أن العمل من أجل مقرطة الاقتصاد العالمى يجب أن يولى اهتماماً كبيراً لمؤسسات الدولة، فإن جهداً وفيراً لابد أن يوجه إلى مواقع أخرى للإدارة والحكم.

إننا لا نرفض القومى، ولكن السياسات لابد أن تشيد فى أماكن أخرى كذلك.

برنار بينو

مركز أبحاث ومعلومات التنمية، باريس

<u>المؤسسات المتخطية للدولة</u> :

كثير من الشكاوى الخاصة بافتقاد الديمقراطية فى الاقتصاد العالمى الحالى تشير بأصبع الاتهام إلى ترتيبات الحكم والإدارة الإقليمية والعبر عالمية. هؤلاء النقاد يرون أن اللوم فيما يتعلق بتدهور الديمقراطيات القومية يرجع فى حد كبير منه إلى تدخلات الكيانات المتخطية للدول مثل الاتحاد الأوربى وصندوق النقد الدولى ومنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية والبنك الدولى ومنظمة التجارة العالمية. والواقع أنه فى العقود الأخيرة استطاعت هذه المؤسسات الإقليمية والعالمية أن تكتسب قدراً كبيراً من القوة، خاصة بإزاء الدول الأضعف فى حين أن المنظمات الاقتصادية متعددة الأطراف ذاتها لم تنجح إلا فى تطوير عدد قليل من مقومات الديمقراطية. فى الكثير من الحالات نجد أن السلطات المتخطية للدول بالكاد تدرك أن لديهم مشكلة

لقد فقدنا القوة لصالح المستوى العالمى، وليس لدينا حتى الآن قوة تعويضية معادلة لتأمين الديمقراطية.

فرانسوا – زافيير فيرستشاف

البقاء، باريس

آليات مثل منظمة التجارة العالمية، صندوق النقد الدولى ومنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية تقرر لنا حياتنا دون أن تستشيرنا. لا يمكن أن تثق فى هذه اللجان السرية فى ظل غياب الشرعية الديمقراطية.

جيرالدو فيكس

ديمقراطية.

جانب كبير من الصعوبات الخاصة بالديمقراطية فى الكيانات المتخطية للدول تنبع من غموض الشكل الذى يجب أن تتخذه هذه الديمقراطية. فهل يكفى أن ندعو الدول الديمقراطية إلى ممارسة قيادة أكثر انضباطاً لمؤسسات الحكم والإدارة الإقليمية والعالمية؟ أم يجب أن نسعى لبناء مؤسسات متخطية للدول على غرار الدول الديمقراطية الليبرالية ترتكز على هيئات تمثيلية منتخبة عالمياً؟ أم أن المطلوب هو آليات بديلة تماماً للوصول إلى "حكم الشعب" فى المنظمات الدولية للحكم والإدارة؟

أول المقتربات السابقة يعتبر غير ملاءم إلى حد بعيد: فتحكم أكبر من قبل الدول الأعضاء فى المؤسسات الإقليمية والدولية سوف يعنى عملاً تحكم أكبر بواسطة الحكومات الأقوى. حتى لو كانت الدول القومية مثل الصين وألمانيا أو الولايات المتحدة الأمريكية تتمتع بمقومات ديمقراطية جيدة بإزاء مواطنيها - وهذا ليس واضحاً بالتأكيد - فإن هذه الحكومات ليس لديها أى قاعدة ديمقراطية تجعلها تتحدث نيابة عن بلايين الناس فى بقية أرجاء العالم.

ATTAC – برازيل، بورتو آليجرى

المنظمات متعددة الأطراف لا توفر الآليات التى تمكن من تحقيق إرادة الأغلبية.

جورج ديراو

جمعية منظمات المساعدة الاجتماعية والتعليمية (FASE) ريودى جانيرو

العديد من اشتراطات صندوق النقد الدولى تقع خارج نطاق صلاحيته وتعتبر تعدياً على السيادة القومية. هذا التعدى غير مقبول حتى لو كانت النيات طيبة.

فرناندو كارديم

معهد الاقتصاد، جامعة ريودى جانيرو الاتحادية

الديمقراطية هى أن يكون لكل مواطن حقاً للتدخل فى السياسة يكفله الدستور. المادة 21 من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان تحتاج إلى تعديل لكى تشمل، ليس فقط المستوى القومى؛ بل المستوى العالمى كذلك.

فرانسوا ليل

الخير العام العالمى (BPEM)، باريس

إقامة برلمان إقليمى لآسيا يحتاج لمئة عام

جارون ديثابيشاى

اتحاد الحرية المدنية، بانكوك

المقـترب الثانى المتعلق بإقامة هيئات تمثيلية للوكالات المتخطية للدول لم تتم تجربته إلا قليلاً. أحد الاستثناءات القليلة هو الاتحاد الأوربى حيث يمتلك برلماناً أوروبياً منتخب شعبياً منذ 1979؛ ولكن تجدر الإشارة إلى أن سلطات هذا الكيان محدودة كما أن معظم المواطنين يجهلون أنشطته إضافة إلى أن إقبال الناخبين يعتبر منخفضاً بصورة عامة. ومؤخراً، نجد أن جماعة الشرق الأفريقى (EAC) شكلت برلماناً يتم اختيار أعضائه بواسطة البرلمانات القومية للدول الثلاث المشكلة للجماعة. أما بقية الكيانات الإقليمية فلا يوجد لأى منها أى جهاز تمثيلى دائم، ولم تفكر أى من الهيئات الدولية فى إمكانية تشكيل مثل هذا الجهاز التمثيلى. ومن ثم، فإننا حقيقة نعتبر بعيدون تماماً عن إمكانية تشكيل شئ من قبيل جمعية شعوب الأمم المتحدة أو برلمان منظمة التجارة العالمية، بالرغم من أن بعض الإصلاحيين اقترحوا تأسيس مثل هذه الكيانات.

من الضرورى إقامة برلمان عالمى بشكل من الأشكال. لا أعرف كيفية تصميمه، ولكنا نحتاجه.

كانديدو جيرزيبوسكى

المعهد البرازيلى للتحليل الاجتماعى والاقتصادى (IBASE) ريودى جانيرو

نحن بحاجة إلى جمعية برلمانية لمنظمة التجارة العالمية. فى الأطر القومية نجد أن البرلمانات هى الآلية الرئيسية للتمثيل والنقاش حل النزاع حول أولويات السياسة. والكيان البرلمانى الاستشارى سوف يلاحظ ويناقش ويبلغ عن عمل منظمة التجارة العالمية. وبلا شك فإن فكرة البرلمانات العالمية تثير العديد من الأسئلة. ما هو عدد المقاعد المقترحة لهذه الجمعية وكيف سيتم توزيعها، كيف سيتم اتخاذ القرارات، من الذى سيتكفل بميزانية هذا الكيان؟ ولكن مثل هذه المشاكل يمكن التغلب عليها. فلقد أمكن التغلب عليها عند تأسيس هيئات برلمانية لمنظمات دولية أخرى.

فيرجاس وات

حركة الفيدراليين العالمية – كندا – أوتاوا

إن البنك الدولى ورئيسه الحالى يقومون بجهود إيجابية لتمكين الناس من المشاركة فى صنع القرارات، ولكنا لم نصل إلى مستوى يمكن أن نطلق عليه "ديمقراطى".

ليونارد مسيماكولى

التحالف التعاونى الأوغندى، كامبالا

الاستشارات التى تتبناها المؤسسات الاقتصادية الدولية دالة على ديمقراطية زائفة، لأنها تتجاهل ديناميكيات القوى المتضمنة.

بام فوستر

مبادرة هاليفاكس، أوتاوا

وبغرض تجربة آليات بديلة لجأت بعض المؤسسات الاقتصادية المتخطية للدول فى السنوات الأخيرة إلى أسلوب الاستشارة الشعبية خاصة من خلال ما يسمى بـ"حوار المساهمين المعنيين". والفكرة الكامنة وراء هذه الآلية هى مناقشة مراحل إعداد وتشغيل السياسات والمشاريع مع ممثلين لكل الجماعات التى تتأثر بهذه السياسات والمشاريع: المستهلكين، المستثمرين، السكان، العمال.. إلخ. وبعض بنوك التنمية المتعددة الأطراف (MDBs) مثل البنك الدولى وبنك التنمية للأمريكتين (IDB) وبنك التنمية الأسيوى (ADB) قطعت أشواطاً أبعد فى متابعة عملية الاستشارة هذه. أما صندوق النقد الدولى ومنظمة التجارة العالمية فقد اتخذتا خطوات أقل فى هذا الاتجاه ومع كثير من التمنع. وفى جانب ثالث، فإن كيانات أخرى متخطية للدول مثل بنك التسويات الدولية (BIS) ومنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية (OECD) لم يفعلوا شيئاً يذكر حتى الآن من أجل تطوير إجراءات استشارة المساهمين. والأكثر من هذا، وكما سيرد فى الجزء الرابع من هذا التقرير، نجد أن انتقادات لاذعة قد وجهت حتى لمبادرات "المشاركة" و"الشراكة" هذه والتى بادرت بها بنوك التنمية المتعددة الأطراف.

وفى ظل غياب الهيئات التمثيلية وفى محدودية التشاور المباشر مع الشعوب فإن المؤسسات المتخطية للدول عادة ما تتخذ قراراتها الكبرى خلف أبواب مغلقة فى لجان مثل المجلس التنفيذى لصندوق النقد الدولى والمؤتمر الوزارى لمنظمة التجارة العالمية. وبالرغم من أن أعضاء هذه الكيانات يمثلون دولهم، إلا أنهم عادة ما يفتقدون لأية روابط وثيقة تصلهم بالبرلمانات القومية كما أنهم نادراً ما يحتفظون بأكثر من مجرد صلات عرضية مع المواطنين.

إضافة إلى هذا، فإن الأصوات فى مؤسسات المال الدولية (IFIs) عادة ما توزن مقابل كم النقود التى ساهمت بها الدولة فى رأس مال الهيئة. تأسيساً على هذا المبدأ، "صوت واحد لكل دولار"، فإن أكبر خمس دول مالكة للأسهم فى صندوق النقد الدولى والبنك الدولى تستأثر مجتمعة بـ40%

الواقع أن منظمة التجارة العالمية غاية فى عدم الديمقراطية. فهى مضببة ومن الصعب اختراقها والوصول إليها. وهى حالياً لها موقع جيد على الشبكة الدولية ولكن ما زال المجتمع المدنى غير قادر على حضور اجتماعاتها كما لا يستطيع تقديم مذكرات تؤخذ فى الاعتبار فى اجتماعاتها الرسمية.

دافيد رانالز

الهيئة الدولية للتنمية المستدامة، وينيبيج

عندما تكون الدولة الأغنى لها أصوات أكثر وتتمتع بقوة أكبر داخل صندوق النقد الدولى والبنك الدولى فإن هذا يعتبر وضعاً غير ديمقراطى. فواقع كون الأشخاص الأغنى يدفعون ضرائب أكثر لا يعنى أن يكون لهم أصوات أكثر فى الانتخابات القومية.

من القدرة التصويتية. فى المقابل، فإن 23 دولة من دول أفريقيا المتحدثة بالفرنسية لا تملك مجتمعة إلا 1% فقط من الأصوات. ديمقراطية مستهجنة بالتأكيد!

أجهزة صنع السياسات فى هيئات أخرى متخطية للدول مثل الاتحاد الأوربى والأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية عادة ما تعمل وفق قاعدة "صوت واحد لكل دولة". ولكن مثل هذا الترتيب يضع، من حيث المبدأ، كل من الصين وفانواتو فى مراكز متساوية بغض النظر عن نصيب كل منهم من نسبة سكان العالم. إضافة إلى هذا، نجد أنه فى الواقع العملى لا تمتلك الدول قدرات متساوية تمكنها من ممارسة حقها فى التصويت المتساوى. ففى حالة منظمة التجارة العالمية على سبيل المثال نجد أن حوالى ثلث الدول الأعضاء ليس لهم تمثيلاً دائماً فى المقر الرئيسى للمنظمة فى جنيف. وبالمثل، فإن وفود بعض الدول فى الأمم المتحدة تكون أكبر وأكثر كفاءة مهنياً من غيرها.

وهناك مشاكل أخرى تتعلق بالديمقراطية تأتى من جهة البيروقراطيات المتخطية للدول التى تقوم بالعمل اليومى فى هذه الهيئات. فمثل وزارات الاقتصاد التى تعمل فى المستوى القومى نجد أن المسئولين العاملين فى المؤسسات الاقتصادية العالمية والإقليمية عادة ما يقومون بعملهم دون أى متابعة من الشعوب. فعادة ما يكون من الصعب جداً على المواطنين العاديين مجرد الاتصال، ولن نقول التأثير فى، موظفى بنك التسويات الدولية أو المفوضية الأوربية أو مكاتب بعثات صندوق النقد الدولى أو سكرتارية الأمم المتحدة.

وأخيراً، نجد أن معظم الهيئات المتخطية للدول تفتقد آليات مؤثرة للمساءلة الديمقراطية والتى تجعلهم مسئولين عن أخطائهم أمام الرأى العام. صحيح أن العديد من الكيانات الاقتصادية الإقليمية لديها محاكم ولكن القليل جداً

ساراويت براتومراج
اللجنة المنسقة لمنظمات حقوق الإنسان فى تايلاند، بانكوك

قد يكون مبدأ صوت واحد لكل دولة قائماً فى منظمة التجارة العالمية ولكن لأن بعض الدول قوية جداً وبعضها الآخر ضعيف جداً، فإن الحقوق لا تكون متساوية واقعاً.
عبد الستار إشراح
الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية، القاهرة

تحاول الأمم المتحدة أن تقيم بنياناً جيداً، ولكن الممثلون فيها يُختارون من بين صفوف رجال الحكومات ويعملون من ثم لصالح الزعماء لا لصالح الشعوب، ومن هنا نجد أن الأمم المتحدة فى النهاية بعيدة عن الأفراد العاديين.
شاليدا تاجارو ينسوك
المنتدى الأسيوى لحقوق الإنسان والتنمية، بانكوك

منظمة العمل الدولية بيروقراطية وليست ديمقراطية. فالموظفون لا يعطون آذانهم إلا لرؤسائهم وهم حريصون على حماية مواقعهم.
ساكوول زويسونجدام
مؤسسة أروم بونجبانجان، بانكوك

العاملون فى هيئات المال الدولية هم مثل البلاشفة. إنهم يدعون

منها متطوراً بشكل كافٍ وقليل جداً من المواطنين على دراية بكيفية الإفادة منها. ومؤخراً وضع كل من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى إجراءات تقويم للسياسات العامة. أما بنك التسويات الدولية ومنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية والأمم المتحدة بوكالاتها المختلفة وكذا منظمة التجارة العالمية فكلهم دون استثناء يفتقدون آليات لتحقيق ونشر تقويمات مستقلة لأدائهم.

أنهم يعملون ما هو فى مصلحة الأفراد.

اليكسى سيمونوف

مؤسسة جلاسنوست ديفينوس، موسكو

والمحصلة هى أن الهيئات المتخطية للدول فى إدارتها للاقتصاد العالمى لا تملك إلا سجلاً ديمقراطياً ضعيفاً للغاية. وبالتأكيد لا يجوز المبالغة فى القوة التى تملكها هذه الوكالات. حقيقة أن الكيانات الإقليمية والعبر عالمية تعتبر من اللاعبين المهمين فى إدارة الاقتصاد العالمى الراهن ووصفاتهم السياسية ممكن أن تكون بالغة التأثير. ولكن منظمات مثل السوق الجنوبى المشترك وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى ومنظمة التجارة العالمية لديها موارد أقل بكثير مما يتخيل الكثير من الناس وذلك فيما يتعلق بميزانيتهم وعدد موظفيهم وقاعدة بياناتهم وغير ذلك. وعلى خلاف الحكومات القومية نجد أن الهيئات المتخطية للدول تفتقد كذلك للقوات المسلحة الخاصة بها. ومن ثم، ففى حين أن فاعلين مثل الاتحاد الأوربى وصندوق النقد الدولى مؤثرين بالتأكيد، إلا أنه لا يمكن اعتبارهم الديكتاتوريون الوحيدون بأى حال من الأحوال. ومن ثم فمن الخطأ تركيز استراتيجيات مقرطة الاقتصاد العالمى على الإدارة المتخطية للدول منفردة.

جلسات منظمة التجارة العالمية غير ديمقراطية بالمرة. فلا يجوز للجهات الأخرى أن تتدخل، كما أن قراراتها لا تخضع لأية مراجعة قضائية.

وارين آلماند

حقوق وديمقراطية، مونتريال

<u>الهيئات داخل الدول</u> :

إذا كانت الهيئات المتخطية للدولة والهيئات القومية لها مثل هذا السجل الديمقراطى الضعيف عند إداراتها للاقتصاد العالمى، فهل يكون التشظى حلاً أفضل؟ فالعديد من المعلقين رأوا أن ترتيبات داخل الدول على مستوى المحافظات أو الأحياء يمكنها أن تجعل للناس التى تتأثر بالاقتصاد العالمى دوراً فى إدارة هذا الاقتصاد. وهذا الطرح يرى أن أفضل سبل مقرطة العولمة تكون من خلال المحلية. بقول آخر، انقل مسئولية إدارة الاقتصاد العالمى من

الصعوبة التى يواجهها صندوق النقد الدولى والبنك الدولى هى أن مواردهما لا تكفى لمواجهة المشاكل التى من المفترض أن يضطلعوا بها.

سعيد النجار

جمعية النداء الجديد، القاهرة

لابد أن نركز على تمكين الأفراد على المستوى القاعدى بدلاً من محاولة إصلاح المنظمات العالمية أو خلق منظمات عالمية جديدة.

نانتايوم تيشابرا سيرتساكول

حملة إصلاح الإعلام الشعبى، بانكوك

الترتيبات القومية والدولية وركزها بدلاً من ذلك فى النطاق المحلى.

هـناك بالتأكيد بعض المناسبات التى اتخذت فيها الحكومات المحلية خطوات نحـو زيـادة انخـراط الـناس وتصـعيد قدرتهـم علـى الـتحكم فـى الاسـتثمار العـالمى، الـتجارة العالمية، رأس المال العالمى، الاتصالات العالمية والهجرة العالمـية علـى أساس أن هذه الأنشطة تؤثر فى المجتمعات المحلية. على سـبيل المـثال، بعـض مجالس المدن لجأت إلى استشارة الناس فيما يتعلق بالسـماح لسلسـلة محـلات عالمية تبيع بالتجزئة أن تفتح فرعاً محلياً. ولكن مـبادرات مـن مثل هذا النوع تعتبر نادرة نسبياً. إجمالاً نجد أن الكيانات داخل الدول أولت الاقتصاد العالمى اهتماماً أقل من الحكومات القومية. بالرغم من أن شـعار "فكـر عالمياً، تحرك محلياً" يعتبر شعاراً رابحاً منذ الستينات، إلا أن عـدد قلـيل مـن المسـئولين علـى المسـتوى المحلـى ركـزوا علـى مسـائل اقتصادية عالمية.

ولكـن حـتى إذا مـا قامـت الكـيانات المحلـية بتعظـيم جهودها بغرض تحقيق حكـم أكـثر ديمقراطـية للاقتصـاد العـالمى فـإن النتـيجة سـتظل غير مرضية. فـإدارات الحكـم المحلـى لـيس لهـا سـيادة إلا على مساحة ضئيلة جداً من الأرض، ومن ثم فإنهم يضحون أقل قدرة من الدول على ممارسة أى سيطرة بصورة منفردة على العلاقات العالمية العابرة لكوكبنا.

فـى فرنسا نجد أن حملة المستهلكين "علامات تجارية أخلاقية" قد اسـتهدفت القـيام بجهـود عـدة علـى مسـتوى المحافظـات. علـى سـبيل المـثال، قـام النشـطاء بتجنـيد المرشـحين فـى الانـتخابات المحلـية لعـام 2001 لمسـاندة هـذه القضـية، كمـا أن أكـثر من مئة مجلس مدينة أعلنوا دعمهم الرسمى للحملة.

فـى عام 2001 أسست حكومة ولاية كويبك بكندا "مرصداً للعولمة" يتضـمن عشـرات مـن المواطنيـن وكـذا مؤسسـات مجـتمع مدنـى ينـتمون لاتجاهـات سياسـية مـتعددة بغـرض توسـيع نطـاق الحـوار الشعبى بخصوص القضايا العالمية.

حملـة "خلـيج فنلـندا" خـبرت مـنظمات غـير حكومـية محلـية فـى اسـتونيا وفنلـندا وشـمال غـرب روسـيا تعقـد مهـرجانات ونـدوات ومقـابلات تعـبر عـن جهود للمواطنين عبر الحدود ترمى إلى مقاومة تلوث بحر البلطيق بسبب شركات البترول العالمية.

الانـتخابات المحلـية أصبحت بغير ذات معنى. فالقواعد العالمية مثل

وتستطيع الهيئات المحلية داخل الدول بالتأكيد أن تزيد من قدرتها على مواجهة قضايا الاقتصاد العالمى إذا عملوا معاً، فكيانات قديمة مثل الاتحاد الدولى للسلطات المحلية (IULA) وكيانات أحدث مثل الهيئة العالمية للتنسيق بين المدن والسلطات المحلية (WACLAC) نجحوا فى تطوير منظمات للحكم المحلى متعددة الأطراف. وبالرغم من هذا، فإن هذه المنظمات العابرة للحدود لم تستطع حتى اليوم أن تترك أثراً يذكر على تنظيم الاقتصاد العالمى.

يرى النقاد الأكثر راديكالية المنتقدون للترتيبات الحالية لإدارة الاقتصاد العالمى أن الديمقراطية لا يمكن تحقيقها إلا إذا رفضت المجتمعات المحلية كل الأشكال الرسمية للهيئات سواء كانت متخطية للدولة أو قومية أو محلية (داخل الدولة). وفقاً لوجهة النظر هذه فإن "حكم الشعب" إنما يعنى مشاركة شعبية مباشرة على المستوى القاعدى. ولقد تبنت العديد من الحركات الاجتماعية فى أنحاء متفرقة من العالم هذا المقترب ومنها حركات سكان أصليين، فلاحين معدمين، سكان مدن بلا مأوى، تجمعات نسائية. ولقد طورت أيضاً العديد من المبادرات مثل دولية سكان العشش فى العشوائيات، عبر كامبيسينا، تحالف شبكة الشوارع للباعة الجائلين ودولية أرض الحوانيت التابعة لبعض اتحادات العمال شبكات عابرة للحدود بين جماعات محلية قاعدية.

تلك الحاكمة لمنظمة التجارة العالمية تحيد قدرة الحكومات المحلية على تفعيل السياسات التى يرغب فيها السكان المحليون.

كيفين ميليب

افحص رأسك، فانكوفر

عندما يسمع الناس كلمة "ديمقراطية" فإن ما يرد على ذهنهم هو الديمقراطية الليبرالية ولكن ديمقراطية الانتخابات هى ديمقراطية كاذبة ملفقة وهى ديمقراطية متخيلة، نحن فى حاجة إلى ديمقراطية مباشرة.

برازيتيبورن كانونسرى

أصدقاء الناس، بانكوك

المحليات هى المكان الملائم لتحقق ديمقراطية أكبر فى الاقتصاد العالمى. فهذا هو المكان الذى يشعر فيه الناس بوطأة أثر السياسات العالمية على تعليمهم، صحتهم، صرفهم الصحى.. إلخ.

باتى باريرا

حدود مشتركة، تورنتو

يشترك حوالى ألف مجتمع محلى فى تايلاند فى "شبكة مجتمعية للحكمة المستقلة" والتى تشجع الاكتفاء الذاتى المحلى، التضامن القاعدى والسلامة البيئية كبديل للاقتصاد العالمى.

لا شـك أنـه يمكـن متابعة ديمقراطية قاعدية مباشرة أكبر بكثير مما هو قائم حاليـاً فـيما يتعلق بقضايا الاقتصاد العالمى. ولكن، لا يجوز للمرء أن يبالغ فى تقديـر حجـم قدرة النشاط المحلى محدود النظام على التحكم فى الاقتصاد العـالمى. فالمؤسسـات القاعديـة الطوعية استطاعت أن تفتح جيوباً للتعبير الديمقـراطى ولكـنها لـم تسـتطع إلا تحقـيق عدد قليل نسبياً من الانتصارات الدائمـة للسـكان المحليين. إضافة إلى هذا، فإن هذه الانتصارات كانت عادة مـا تـتحقق عـند تغـير السياسـات الرسـمية. بعـبارة أخـرى، فـإن الجماعـات القاعديـة عـادة مـا أمّنـت مكتسـباتها فـى مواجهـة القـوى العالمـية لـيس بجهودهـا الذاتية ولكن من خلال الإفادة من المؤسسات الرسمية المتخطية للدول والمؤسسات القومية والمؤسسات داخل الدولة.

أخـيراً ولـيس آخـراً، مـن الهـام ألا نضع السياسات المحلية بنوعيها الرسمى والقـاعدى فـى إطـار رومانسـى. صـحيح أن النطاق المحلى يكون عادة أكثر قـرباً وحميمـية مـن الـناس مقارنـة بالنطاق القومى أو العالمى، ولكن القرب والتلاحم لا يترجم تلقائياً إلى ديمقراطية أكثر. فالانتخابات المحلية قد لا تجد إلا إقـبالاً محـدوداً. والحكومـة المحلـية ممكـن أن تكـون سـلطوية مـثلها مثل المؤسسـات القومـية والمتخطـية للـدول. ومـن الممكـن أن تعانى الشبكات القاعديـة مـن هيراركـية طبقـية أو تمايـزات اثنـية أو مذهبـية دينـية أو عـدم مسـاواة نوعـية مـثلها مـثل الآليات الرسمية للإدارة والحكم. فمن الواضح أن الإدارة المحلية ليست ديمقراطية ضمناً.

عـبر كامبيسينا حركة عالمية تشكلت عام 1993 من سكان ريفيين. وأعضـاؤها الـيوم ينتشـرون فـى سـبع مناطق فى الأمريكتين وآسيا وأوربا. الشـبكة تتعامل بصورة منتظمة مع سياسات الغذاء والزراعة الـتى تنـبع مـن مـنظمة الغـذاء والـزراعة ومنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ومنظمة التجارة العالمية.

السـلطات الإقليمـية فـى سـيبيريا تحـدد مواقفها باستقلال تام عن الحكومـة القومـية وبالتأكـيد، بوصـفنا مـنظمات غـير حكومية صربية، عـادة مـا تتضـامن مـع سـلطاتنا الإقليمـية للدفـاع عـن مصالحنا فى المستوى الفيدرالى فى موسكو.

موظفو مركز دعم المبادرات المدنية الصربية، نوفو سيبيرسك

الآليات الخاصة :

حتى الآن ركز هذا العرض لأوجه القصور الديمقراطى فى الاقتصاد العالمى على المؤسسات الرسمية. ولكن، وكما أشرنا فى الجزء الأول، فإن بعض جوانب إدارة العولمة الاقتصادية تتم من خلال القطاع الخاص مثل ICANN و ISMA هذه الترتيبات هى الأضعف بالنظر إلى مقومات الديمقراطية.

إن ICANN تعتبر كارثة بالنسبة للديمقراطية. فهى منظمة عالمية خاصة تم تأسيسها بمباركة من حكومة الولايات المتحدة. ويرأس مجلس إدارة هذه المؤسسة أحد المتخصصين فى تكنولوجيا المعلومات وتعين وزارة التجارة معظم أعضاء المجلس الآخرين. والمديرون الإقليميون الخمس لـICANN تم انتخابهم بطريقة سيئة للغاية، وقواعد ICANN عادة ما تكون تحكمية وغير عادلة، ولكن لا يوجد الكثير فى يد العامة يمكنهم القيام به لتغيير هذه الأوضاع.

كارلوس افونسو

شبكة معلومات القطاع الثالث (RITS)، ريودى جانيرو

أول المشاكل هى أن هذه الآليات غير مرئية. فالجانب الأعظم من المواطنين - بما فيهم الكثير من النشطاء المهتمين بالعولمة – غير واعين بأهمية المنظومات الخاصة فى إدارة جوانب عدة من الاتصالات العالمية، رأس المال العالمى، الاستثمار العالمى والتجارة العالمية. فمعظم الناس لم يسمعوا بالمرة عن كيانات مثل اللجنة الدولية لمعايير المحاسبة (IASC) أو دولية المساءلة الاجتماعية (SAI) أو مؤسسة المعايير الأوربية للاتصالات عن بعد (ETSI). ومن الواضح أن الديمقراطية لا يمكن أن تنجح إذا ما كانت أطر الإدارة والحكم بعيدة تماماً عن متابعة الناس.

إضافة إلى هذا نجد أن الترتيبات الناظمة الخاصة فى إدارة وتنظيم الاقتصاد العالمى لم تحو إلا القليل جداً من الآليات التى تتيح للناس القدرة على التدخل أو التحكم. فكيانات مثل المجموعة السياسية للمشتقات (والتى تتكون من أكاديميين ومصرفيين) لا يتم انتخابها شعبياً ولو بطريقة غير مباشرة. الاتحاد العالمى للصرافة (لأسواق الأسهم والسندات) ومنظمة مجلس أعمال السياحة العالمية ليس لديهما أية إجراءات تتيح مشورة العامة. ICANN ووكالات تسعير السندات مثل مودى لخدمات المستثمرين ليس لديهما نظاماً يتيح المساءلة الشعبية فى حالة وجود أضرار تترتب على أنشطتهم الناظمة أو الضابطة.

باختصار، من الصعب أن نقدم تبريراً ديمقراطياً للإدارة الخاصة فى الاقتصاد العالمى. المؤيدون يجادلون قائلين أن الضبط الذاتى عن طريق السوق يكون أكثر كفاءة وتأثيراً من التدخل بواسطة القطاع العام. وحتى لو كان هذا صحيحاً - ولا يوجد أى دليل على صحة هذا دائماً ولا حتى فى المعتاد – فمن الصعب جداً أن نجد أى منظومة خاصة لها قاعدة تقترب ولو قليلاً من الديمقراطية.

المساءلة المالية هى أمر يهم العامة. فكيف يمكن أن يترك وضع القواعد فى يد منظمات خاصة مثل اللجنة الدولية لمعايير المحاسبة.

فيليب هيرزوج
مواجهات، باريس

نحن نسمع عبارات خطابية كثيرة عن "الشراكة الجديدة بين العام والخاص" فى نظام الأمم المتحدة، ولكن الديمقراطية ليست جزءً من القصة بالمرة.

جون فوستر
مؤسسة شمال – جنوب، أوتاوا

مجلس رعاية الغابات هو مثال نادر لأحد ترتيبات الإدارة الخاصة فى الاقتصاد العالمى والتى تحاول أن يكون لها مقومات ديمقراطية. لقد تأسس مجلس رعاية الغابات عام 1993 فعمل على أن يجلب معاً شركات، جمعيات سكان أصليين، جماعات بيئية، معاهد بحثية، جمعيات مستهلكين، منظمات تنمية غير حكومية وغيرها وذلك بغرض تنفيذ برنامج عالمى لترخيص منتجات الغابات والتى تنتج عن عمليات إنتاجية مقبولة بيئياً واقتصادياً واجتماعياً.

معايير الأيزو (المنظمة الدولية للمعايرات) هى نتاج آليات خاصة ولا تأخذ فى اعتبارها المستويات والمعايير الاجتماعية. فلماذا نقبلها؟
شانيدا شانيابات بارنفورد
بؤرة تركيز على الجنوب العالمى، بانكوك

المشاكل البنائية

المراجعة السابقة للمؤسسات التى تحكم الاقتصاد العالمى أسفرت عن أوجه قصور ديمقراطى حادة ومتغلغلة. فى الواقع، فإن عدداً قليلاً جداً من الهيئات التى تقوم على إدارة الاقتصاد العالمى أمكنها حتى مجرد اجتياز امتحان الديمقراطية. ولكن المشاكل تتعدى الإجراءات المؤسسية. فأوجه القصور الديمقراطى فى الاقتصاد العالمى الراهن لها كذلك طابع هيكلى أعمق.

الإخفاقات الهيكلية للديمقراطية هى نتاج المبادئ الأساسية التى ينظم على أساسها الاقتصاد العالمى الراهن. على سبيل المثال، إذا كان هناك مجموعات من الناس يتم تهميشهم بصورة دائمة ومنظمة فإن إدارة الاقتصاد العالمى ستكون أميل إلى أن تضحى "حكم بواسطة بعض الناس" بدلاً من أن تكون حكم بواسطة كل الناس. فعدم المساواة الهيكلى ينتج السلطوية بديلاً عن الديمقراطية.

ومن الجلى أن الاقتصاد العالمى الراهن به من التراتبية أكثر مما به من المساواة. وبنيات الخضوع تتخذ أشكالاً عدة فتتضمن أشكال من عدم المساواة فيما بين الدول والطبقات والثقافات والأجناس والأنواع. وهياكل التسلط المتجذرة هذه عاقت مجتمعة معظم شعوب العالم عن المشاركة فى إدارة الاقتصاد العالمى وعن القدرة على ضبطه.

ويختلف الناس بالتأكيد حول الأهمية النسبية لهذه الأنواع المختلفة من عدم المساواة الهيكلى. على سبيل المثال، يرى البعض أن سيطرة الدول الكبرى هى العائق رقم واحد فى سبيل إقامة اقتصاد عالمى ديمقراطى. فى حين يرى البعض الآخر أن التمايز الطبقى داخل النظام الرأسمالى هو السبب الرئيسى للإخفاقات الحالية للديمقراطية فى العولمة.

التيارات العالمية اغتصبت الديمقراطية على كل المستويات.
جيسى سميث
شبكة معلومات البدائل الحقيقية، فانكوفر

نحن بحاجة إلى أكثر من مقرطة العمليات. فلابد من أن نتواءم كذلك مع الميراث التاريخى من عدم الإنصاف فى الاقتصاد العالمى.
هبة حندوسة
منتدى البحوث الاقتصادية للدول العربية وإيران وتركيا، القاهرة

العولمة تضع كل شخص على وجه الأرض فى نفس السفينة، ولكن البعض على هذه السفينة سيكونوا فى مخزن الشحن فى حين أن البعض الآخر سيكونون فى الدرجة الأولى.
جان فرانسوا تروجوليك
التحالف الفرنسى الديمقراطى للعمل (CFDT)، باريس

مصالح الجماعات المهمشة. مثل النساء، الشباب، الفقراء والمعاقين – لا يتم تسليط الضوء عليها فى إطار الاقتصاد العالمى.
باتريشيا مونابى
منتدى المرأة فى الديمقراطية، كامبالا

وهناك وجهة نظر ثالثة ترى أن تسيد الثقافة الغربية هو المشكلة الهيكلية الأولى أمام الديمقراطية العالمية. ولكن أنصار الحركة النسائية يرون أن الخضوع النوعى هو أصل القصور الديمقراطى فى الاقتصاد العالمى، أما حركات التحرر الزنجية فترى أن العنصرية هى القضية المحورية.

وهذا التقرير لا يحاول حسم النزاع حول الأهمية النسبية لهذه التمايزات. فكل هذه التمايزات الهيكلية وغيرها كثير هى بالتأكيد عقبات كبرى فى سبيل إقامة الديمقراطية فى العولمة الاقتصادية فى عالم اليوم. ولكنا ما زال بإمكاننا أن نجرى مناقشة مفيدة لكل هذه التمايزات حتى إذا لم نقم بترتيبهم حسب الأهمية. فترتيب المناقشة التالى لا يجوز أن يفهم على أنه ترتيباً وفقاً للأهمية، ولكنه يعكس التكرار النسبى للمشكلة الذى ورد على لسان المشاركين الذين تمت مقابلتهم فى إطار هذا المشروع.

<u>عدم المساواة بين الدول</u> :

الكثير من الناس ينظرون إلى التسلط الهيكلى بوصفه تراتبية هيراركية فيما بين الدول. من هذا المنظور، تفشل الديمقراطية فى إدارة الاقتصاد العالمى لأن الحكومات الأغنى والأكثر قوة تفرض إرادتها على الدول الأضعف والأكثر فقراً.

ومن ثم، فإن مواطنى الدول التابعة يكون لديهم فرص أقل بكثير من مواطنى الدول المهيمنة للتأثير فى طريقة إدارة وتنظيم الاقتصاد العالمى. مدى قدرة الأفراد على التأثير تتحدد إلى حد بعيد بالصدفة التاريخية الخاصة بموطنهم الأصلى. مولود فى بريطانيا أنت إذن سعيد الحظ. مولود فى بوتان – حظ سيئ!.

أوجه القصور الديمقراطى فى العولمة أكثر تعقيداً من كونها مجرد تسيد لبعض الدول. لابد أن تتصدى لهذا التبسيط المخل الذى يمكن أن يحفز رد فعل قومى.

سريسوان كوانكاتشورن

مشروع التعافى البيئى، بانكوك

أنا أرفض أن أرتب التمايزات المختلفة فيما بين الدول، الطبقات، النوع.. إلخ هيراركياً. فالقضاء على أحد هذه التمايزات لن يؤدى إلى القضاء على الآخرين. فكلهم مهمون وكلهم لهم نفس الزخم الاقتصادى.

دومينيك بليون

ATTAC – فرنسا، باريس

تتمتع الدول الكبرى بمزية فى الاقتصاد العالمى على حساب الدول الصغرى. وهذا وضع غير ديمقراطى. ولكن ما الذى يمكن أن تفعله دولة صغيرة؟ فلا توجد طريقة يمكننا بها التغلب على الدولة الكبرى. ومن ثم، سيكون علينا أن نلعب وفقاً للقواعد الغير ديمقراطية.

داسيت نونتانا كورن

الغرفة التجارية التايلاندية، بانكوك

الديمقراطية مفهوم يستخدم إجمالاً بواسطة الغرب وأمريكا ليحققوا مصالحهم القومية. ولكن عندما ينتقل الأمر إلى مجال التجارة فإن الديمقراطية تتجلى بدرجة أقل بكثير مما يجب أن يكون.

بول اسييموه

المجلس المسيحى المشترك لأوغندا، كامبالا

ومشـكلة عـدم المسـاواة بيـن الدول تضحى أسوأ عندما تتشارك الحكومات القومـية فـى إدارة الاقتصـاد العـالمى. على سـبيل المثال، فإن مجموعة الـ7 تعتـبر قـوة كبرى فى إدارة وحكم الاقتصاد العالمى، ولكنها لم تمنح عضويتها إلا لمجموعـة صـغيرة مـن الـدول والتى لا تشـكل قوتها السـكانية مجتمعة إلا أقلـية صـغيرة مـن إجمـالى حجـم سـكان العـالم. وبالمـثل فـإن BIS وOECD اسـتبعدتا مـن عضـويتهما معظـم دول العـالم. ولقـد ذكـرنا قـبلاً المشـكلة الديمقراطية المترتبة على ثقل الأصوات فى هيئات المال الدولية. إضافة إلى هـذا، فـإن الـدول الكـبرى لديهـا قـاعدة غير رسـمية مؤداها أن أحد المنتمين إلـى أوربا الغربية لابد وأن يكون هو المدير الإدارى لصندوق النقد الدولى فى حيـن أن رئـيس البـنك الدولـى هـو دائمـاً مـن مواطـنى الولايـات المـتحدة الأمريكية.

ومـن ثـم، فـإن الكثـير مـن الـناس يـتحدثون عـن بنيان سـلطوى فى الاقتصاد العـالمى يتسـيد فـيه الشـمال علـى الجـنوب والـدول المـتقدمة على الدول المـتخلفة والمركـز علـى الأطـراف. صحيح أن دول الجنوب شـكلت العديد من الـتحالفات الخاصـة بهـا مـثل مجموعـة الـ77 (G77) ومجموعة الـ(24) فيما بين الحكومـات حـول الشـئون المالـية الدولـية (G24)، ومجموعـة الـ15 (G15)، إلا أن هـذه الكيانات الجنوبية ليس لها أى تأثير ملموس مقارنة بمجموعة الـ7. فى عـام 1999 شـكل وزراء مالـية مجموعـة الـ7 مجموعـة الـ20 (G20) لـيدعوا حكومـات مـا أسـموه بالأسـواق الصـاعدة إلـى مناقشـاتهم بخصـوص إدارة الشـئون المالـية العالمـية. إلا أن G20 مـا زالت تسـتبعد معظم دول العالم من عضـويتها، وحـتى الآن مـا زالـت تقـوم بـدور هامشـى وبالمـثل، فإن التوسع الحديـث للـG7 لتصـبح مجموعـة الـ8 (G8) بانضمام روسـيا لم يحدث فرقاً كبيراً فى التمايز الهيكلى للدول فى الاقتصاد العالمى.

قـد تكـون هـناك ديمقراطـية داخل الدول المتقدمة، ولكن فى مجال السياسـات العالمـية فـإنهم يفرضـون مـا يريدون إلى الدول الضعيفة والفقيرة فيحرمونهم من تقرير السياسات الخاصة بهم.

فؤاد ثابت

رئـيس البـنك الدولـى لابـد وأن يكـون مـن مواطنى الولايات المتحدة ورئـيس صـندوق الـنقد الدولـى لابـد وأن يكون أوروبياً – هذه ليست ديمقراطية.

بويدا توسيوان
شبكة المجازفة الاجتماعية، بانكوك

إذا كـان هـناك ديمقراطـية فـى الاقتصـاد العـالمى، فلن نرى فجوات الثروات القائمة اليوم بين الدول.

آرثر باينوموجيشا
كنيسة أوغندا، كامبالا

الفـرق بين مجموعة الـ7 ومجموعة الـ77 هو مثل الفرق بين السماء والأرض. وهذا دليل واضح على أن العالم غير ديمقراطى.

سومساك كوسايسوك
اتحاد عمال سكك حديد تايلاند، بانكوك

وفيما بين الدول المتسيدة كذلك هناك دولة واحدة تكون أكثر تميزاً من الآخرين فى العولمة الاقتصادية الراهنة. فالولايات المتحدة الأمريكية لديها موارد طوع يديها أكثر بكثير من أى حكومة أخرى فى العالم، وعادة ما تستخدم هذه المزية لتشكل، شبه منفردة، القواعد الحاكمة للاقتصاد العالمى دون أن تعير أدنى انتباه لرغبات ومشاعر غالبية البشرية. وبالرغم من أن الولايات المتحدة لا تحتكر بصورة رسمية الهيئات المتخطية للدول مثل صندوق النقد الدولى أو منظمة التجارة العالمية، إلا أنها من حيث الواقع العملى عادة ما يكون لديها حق الفيتو. ومن ثم، فإن بعض الملاحظين توصلوا إلى نتيجة مؤداها وجود قوة كبرى واحدة تتحكم فى إدارة العولمة الاقتصادية الحالية. فالحديث هنا يدور حول القطبية الأحادية: تسيد الولايات المتحدة والإمبراطورية الأمريكية.

وسواء كنا نتحدث عن تسيد الشمال بصفة عامة أو عن تسيد الولايات المتحدة الأمريكية بصفة خاصة فمن الواضح أن التمايز بين الدول ينتهك بقوة المبادئ الديمقراطية فى إدارة الاقتصاد العالمى. وإذا كان للناس حق الاعتراض عندما يتم تهميش بعض المناطق داخل دولة ما فى إدارة الاقتصاد القومى، فبالمثل لا يمكن أن يكون مقبولاً أن تضحى معظم البشرية ثانوية وتابعة ومرؤوسة عند إدارة الاقتصاد العالمى لمجرد أن القدر جعل أناساً ينتمون إلى بقعة ما من الأرض بدلاً من بقعة أخرى.

<u>التمايز الطبقى</u> :

إضافة إلى عدم المساواة بين الدول نجد أن الديمقراطية فى الاقتصاد العالمى تواجه عائق هيكلياً آخر يتمثل فى عدم المساواة بين الطبقات. وهذا العائق يعنى تمتع بعض الجماعات الاقتصادية بميزات متجذرة مقارنةً بجماعات أخرى عند إدارة الاتصالات والهجرة والتجارة ورأس المال العالميين. فالمستثمرون والمديرون والمهنيون فى معظم الأحوال يكون لهم القول الفصل مقارنة بالفلاحين والعمال والمتعطلين.

العولمة الآن تقودها الولايات المتحدة. "المصير الواضح" [عبارة من القرن التاسع عشر، تشير إلى فحوى مهمة للولايات المتحدة فى العالم] ما زالت موجودة وبقوة.

شوانا سيلفستر

معهد الإعلام والسياسة والمجتمع المدنى، فانكوفر

فى عالم اليوم الأحادى القطبية من يملك الذهب يضع القواعد. إذا لم تكن أولوياتك هى ذاتها أولويات القوة أحادية القطب فليس لديك أية فرصة.

علاء عز

جمعية مؤسسات الأعمال للحفاظ على البيئة، القاهرة

العولمة تتميز بظاهرة الإقصاء. فالعمال لا يؤخذون فى الاعتبار ولا تتاح لهم مساحة للمشاركة.

اديلسون ريبيريو تيليس

الاتحاد المركزى للعمال (CUT)، ريودى جانيرو

الديمقراطية تعنى سلطة الشعب. الرأسمالية تعنى سلطة

هناك بالتأكيد تمايز طبقي هائل فى عالم اليوم. فالأفراد الأغنى لديهم من الدخول والمقومات ما هو أكثر بمراحل من الأفراد الأكثر فقراً. وهذه الفجوات اتسعت بشدة فى العقود الأخيرة. وترى بعض (وإن لم يكن كل) الدراسات أن هذه الفجوات الطبقية المتزايدة هى إلى حد كبير نتاج سياسات الليبرالية الجديدة تجاه العولمة.

ففى حالة الطبقات، كما هو فى حالة الدول، التمايزات الاقتصادية تفرز تمايزات سياسية. فالطبقات التى تملك موارد أكثر يكون لديها فرص أكبر لممارسة القوة والسلطة. وعندما يكون لدى العاملين فى مجال المال والصناعة والمهنيين والأشخاص الذين يرثون ثروات طائلة فرص أكبر لصياغة العولمة مقارنة بالغالبية العظمى من المواطنين الآخرين فهذا وضع يقوض الديمقراطية بالتأكيد.

وفى ضوء هذا اتهم العديد من النقاد الإدارة الحالية للاقتصاد العالمى بأنها "حكماً تعاضدياً". فالشركات الكبرى العبر قومية تحديداً تملك موارد ضخمة يمكن أن تستخدم فى تقويض الديمقراطية. وهناك عدد قليل نسبياً من المؤسسات الكبرى تسيطر على معظم قطاعات الاقتصاد اليوم. فى مثل هذا الوضع يتحول "حكم الشعب" بسهولة ليصبح حكم رجال الأعمال.

السوق والشركات

ألكسندر بوزجالين

الحركة الاجتماعية لكل الروس "بدائل"، موسكو

العولمة هى ملك للمشاريع والشركات الكبرى وحسب. "الديمقراطية" ما هى إلا آلية تمكن رأس المال العالمى من اختراق العالم الثالث.

بيتهايا ونجكول

اللجنة التايلاندية لدعم التنمية، بانكوك

نظرياً تعتبر الحكومة ديمقراطية ولكن عملاً هى تقف بوضوح إلى جانب العولمة التعاضدية.

دارين كوالمان

الاتحاد القومى للعمال، ساسكاتون

الأمم المتحدة تم احتوائها لصالح الشركات فهى لم تعد جزءً من الحل.

سويسوان كوانكاتشون

مشروع التعافى البيئى، بانكوك

وفى ظل أوضاع السيطرة الطبقية التى تسود الاقتصاد العالمى، نجد أن الحكومات القومية والمحلية تضحى أكثر اهتماماً بمصالح رجال الأعمال وبثقة المستثمرين منها بالرأى العام. إضافة إلى هذا نجد أن العديد من الدول تعمل على تقليص قدرات اتحادات العمال على الدفاع عن العمال فى ظل أوضاع العولمة الاقتصادية.

وبالمثل، نجد أن دولاب عمل منظمة التجارة العالمية يتضمن شركات أكثر مما يتضمن مستهلكين. ومؤسسات المال الدولية عادة ما تتعامل مع مشاكل الديون بطرق توفر الحماية للبنوك أكثر مما توفرها للشعوب الفقيرة. وقواعد ICANN تعطى أولوية عظمى لتأمين عوائد شركة المعلومات الدولية لصالح المستثمرين بدلاً من العمل على زيادة قدرة الأفراد العاديين على الوصول إلى الشبكة.

من الهام الإشارة إلى أن الهيراركية الطبقية فى الاقتصاد العالمى لها طابع عبر قومى. بعبارة أخرى، فإن أعضاء النخبة الرأسمالية موجودون فى كل الدول من بلجيكا وحتى زامبيا. والعدد الأكبر من المنتمين لهذه الدوائر المحظوظة يعيشون فى الشمال، إلا أن الأشخاص الفاحشى الثراء موجودون أيضاً فى الجنوب. وبالمثل، فإن الطبقات الدنيا العالمية تتضمن المعدمين من الشمال جنباً إلى جنب مع الفقراء من الجنوب. إجمالاً نقول أن التقسيم الطبقى لا يتطابق مع الدول الإقليمية.

ومن ثم، فإن التحليل الطبقى لأوجه القصور الديمقراطى فى الاقتصاد العالمى يختلف عن تشخيص المشكلة من منظور التمايز بين الدول. ولكن ما هو التمايز الهيكلى الأكثر أهمية؟ بعض المحللين يرون أن كل شئ فى السياسات العالمية يمكن إرجاعه إلى الطبقات، فى حين يؤكد آخرون أن كل شئ يمكن إرجاعه للدول. فى حين نجد مقترباً ثالثاً يرى أن كل من التمايز الطبقى والتمايز بين الدول يقوض الديمقراطية فى الاقتصاد العالمى وأنه لا يمكن اختزال الواحد فى الآخر.

ببساطة وبوضوح نقول أن منظمة التجارة العالمية تجسد الحكم التعاضدى العالمى.

تونى كلارك
معهد بولاريس، أوتاوا

التصويت الروسى فى الـG8 والـIMF والبنك الدولى لا يعبر بالضرورة عن صوت المجتمع. بل إنه قد يعبر عن المكون الروسى القوى فى النخبة العالمية. فنخبتنا أضحت غنية فى زمن العولمة وهى تتبنى بالتأكيد موقفاً غير قومى. فبالنسبة لهم لا تعدو الدولة كونها مكاناً لتوليد دخلهم الضخم.

فيكتور كوفالدين
مؤسسة جورباتشوف، موسكو

رجال الأعمال الرأسماليون يشكلون حكومة عالمية. وهم ينظرون للدول نظرة استعلائية. وهم يوجدون فى أى مكان وكل مكان ولا يعنيهم كثيراً الدولة التى يوجدون فيها. وإدارة وحكم العالم، إذا ما اعتبرنا وجهات نظرهم، لن تكون ديمقراطية.

جارون ديثابيتشاى
اتحاد الحرية المدنية، بانكوك

السيطرة الثقافية :

التمايز الهيكلى فى الاقتصاد العالمى يتخطى الدولة والطبقة ليصل إلى الثقافة كذلك. من هذا المنظور فإن إدارة الاقتصاد العالمى تضحى غير ديمقراطية عندما تفرض على الناس نمطاً واحداً للوجود أو للعقيدة أو للانتماء.

الجدل بخصوص السيطرة والتسيد الثقافى فى الاقتصاد العالمى (داخل الدول كما بين الدول) عادة ما يركز على هيمنة الحضارة الغربية أو الحديثة على أنماط أخرى من الحياة. فعلى سبيل المثال قد نجد قواعد الاقتصاد العالمى تعمل ضد ثقافات السكان الأصليين. أو قد نجد بعض الإجراءات تقوض، ضد رغبة الأفراد المعنيين، القواعد العقيدية للأفارقة أو البوذيين أو الكونفوشيين أو الهندوس أو المسلمين.

فالإدارة الحالية للاقتصاد العالمى تتم إلى حد بعيد جداً وفقاً لقواعد الثقافة الغربية. ومن ثم، لا نجد على سبيل المثال، إلا دوراً ضئيلاً جداً للسكان الأصليين فى صياغة القواعد الضابطة لعمل الشركات العالمية التى قد تأتى إلى بلادهم. وبالمثل، عادة ما تميل السلطات إلى استبعاد الأبعاد الروحانية والعاطفية من ضبط وإدارة الاقتصاد العالمى بوصفها غير ذات صلة. ويكون من المتوقع من كل فرد أن يتصرف بطريقة غربية، حديثة، علمانية، عقلانية، رأسمالية استهلاكية. فالحضارة المتسيدة هى التى تضع قواعد اللعبة.

العولمة لا يجوز أن تفرض نسقاً معرفياً واحداً، أى طريقة واحدة للتنمية مؤسسة على معرفة علمية نابعة من أوربا. نحن فى حاجة إلى ديمقراطية المعرفة.

كريسادا بونتشاى

مشروع التعافى البيئى، بانكوك

العولمة هى امبريالية الغرب الثقافية. فنحن لا نريد معياراً قيمياً واحداً يكون مقياساً للآخرين فكل ثقافة لها قيمها الذاتية التى لا يجوز قياسها على الآخرين. فنحن لا نتعلم من مقياس قيمى واحد ولكنا نتعلم من الاختلاف.

براتشا هوتانواتر

ونجسانيت اشرم، تايلاند

من الخطأ إقامة نموذج واحد والإدعاء بأن هناك طريقة واحدة للعولمة تصلح للجميع.

عبد المعطى لطفى عبد المعطى

اتحاد جمعيات التنمية الاقتصادية وتنمية الدخل، مصر

أبناء بلدنا فى الريف قد لا يكونوا قادرين على التحدث بالإنجليزية إلا قليلاً، ولكن بالنسبة لهم فإن الفهم الحقيقى لاتفاقات منظمة التجارة العالية يتطلب أن يحصلوا على المعلومات بلغتهم المحلية.

أبو بكر موكى

المؤسسة القومية الأوغندية، كامبالا

أما المشاكل الأخرى النابعة من التسيد الثقافى فى الاقتصاد العالمى فهى أكثر تحديداً. على سبيل المثال، نجد أن سيطرة اللغة الإنجليزية على الاقتصاد العالمى تؤدى إلى تحجيم المزايا التى يمكن أن يتمتع بها أى شخص لا يكون مالكاً لناصية هذه اللغة، كما هو الحال مثلاً مع العديد من المفاوضين فى مجال التجارة والذين ينتمون إلى أفريقيا الفرانكفونية. إضافة إلى هذا، عادة ما يكون من العسير على الأفكار والمبادئ التى لا يمكن نقلها بسهولة إلى الإنجليزية أن تقدم نفسها فى الساحات العالمية.

يستطيع شخص سنغافورى واحد أن يسرق الأضواء من عشرة تايلانديين فى مفاوضات الاقتصاد العالمى نتيجة معرفته باللغة "الإنجليزية".

سومكيات تانجكيلفانيتش
معهد تايلاند لأبحاث التنمية، بانكوك

إضافة إلى هذا، نجد أن الإدارة الحالية للاقتصاد العالمى تتسيدها ثقافة التقنية الاقتصادية. معظم المواطنين، بما فيهم العديد من الساسة، يجدون صعوبة كبيرة فى فهم اللغة المتخصصة التى يستخدمها الذين يديرون سياسات الاقتصاد العالمى.

المنتمون إلى الحركات النسائية فى الهند وأوغندا يمكنهم أن يقوموا بمداخلات باللغة الإنجليزية تقدمهم للعالم، أما المنتمون إلى أمريكا اللاتينية فهم لا يُسمعون فى العالم الأوسع.

ماريا بيتانيا افيلا
النوع والمواطنة – SOS، فورتاليزا

إضافة إلى هذا أيضاً، نجد أن "الخبراء" يميلون إلى التحرك فى شبكات اجتماعية شبه مغلقة. فهم يذهبون إلى نفس الجامعات الراقية، ينتمون إلى نفس المؤسسات المهنية ويشتركون فى نفس النوادى الرياضية.. إلخ. ونتيجة لهذا يكون من الصعب جداً على أناس آخرين أن ينخرطوا فى صنع سياسة الاقتصاد العالمى.

إن البنك الدولى مطالب الآن بإصدار دراسات تتعلق بالآثار السيئة المترتبة على أنشطته، ولكن كيف يمكن للعامة أن يفهموا هذه اللغة الغامضة وأن يسهموا بتحليل مقابل يمكن أن يكون مؤثراً.

هيلين بالاند
أصدقاء الأرض، باريس

نخلص إذن إلى أن الإدارة الحالية للاقتصاد العالمى تنطوى على تبعية ثقافية متشعبة. كثير من الناس الذين يواجهون هجوماً على قيم عزيزة عليهم يبحثون عن طرق يعبرون بها عن عدم رضاهم ويحمون من خلالها أسلوبهم فى الحياة. ولكن ترتيبات الإدارة الحالية للاقتصاد العالمى تتيح إمكانات محدودة للغاية للتعددية الثقافية وللتفاوض والحوار فيما بين الثقافات.

<u>تبعيات أخرى</u> :

معظم الجدل حول التمايزات الهيكلية فى الاقتصاد العالمى الراهن تلقى الضوء على سيطرة الدولة أو الطبقة أو الثقافة. إلا أنه توجد هيراركيات أخرى تزعزع الديمقراطية فى العولمة الاقتصادية، وواقع أن معدل الإشارة إليهم يكون أقل لا يعنى بالضرورة أنهم أقل أهمية.

التمايز النوعى هو أحد النماذج. فالنساء يشكلن تقريباً نصف البشرية ولكن أقلية صغيرة جداً من متخذى القرار فى إدارة الاقتصاد العالمى هم من الإناث. إضافة إلى هذا، عادة ما يكون أصعب على النساء مقارنة بالرجال أن يجدوا آذاناً صاغية لدى صانعى سياسات الاقتصاد العالمى. ويعانى الكثير من البنات فى أنحاء العالم المختلفة من عدم المساواة فى الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية مما يؤدى إلى تقليص قدرتهن على أن يضحين مواطنات كاملات الأهلية فى حياتهن المستقبلية.

لابد أن نتدبر نموذجاً للديمقراطية يكون موائماً للتنوع القانونى والثقافى فى العالم. فكل شخص من حقه أن يشعر بالارتياح فى إطار منظومة تقاليده.

فرانسوا – زافيرفيرستشاف

البقاء، باريس

الديمقراطية العالمية لن تنبع إلا من خلال مناقشة الاختلاف.

ليندساى بوابس

افحص رأسك، فانكوفر

نحن بحاجة إلى تطوير مفهوم النوع حتى تضحى النساء قادرات على فهم وإدراك زخم الأبوية فى الاقتصاد العالمى.

سوينسرى بانخكوكسانج

أصدقاء المرأة، بانكوك

إن مثالب الديمقراطية ما هى إلى قضية نوع فكلما زادت مشاركة المرأة فى صنع القرار – بداية من ميزانية المنزل ووصولاً إلى البنك الدولى – كلما تحسنت حالة الديمقراطية.

كلود بيجانيول – جاكييه

ATTAC - فرنسا، وحدة المرأة والعولمة، باريس

عـدم المساواة بين الأجناس يقف كذلك حجر عثرة فى سبيل تشكل اقتصاد عـالمى ديمقـراطى. فـالملونون مـثلهم مـثل النسـاء، يعانون من نقص شـديد فـى تمثـيلهم فـى الدوائـر الرسـمية المعنـية بشـئون الاقتصـاد العـالمى. فالأفارقـة السـود والأشـخاص من أصل أفريقى يواجهون إقصاءً وصل إلى حد أنـه أصـبح من المعتاد الحديث عن "ابارتايد عالمى". وباسـتثناء بعض الحالات النادرة مثل المؤتمر العالمى لمناهضة العنصرية لعام 2001 والذى رعته الأمم المـتحدة فإنـه نادراً ما يتم التعرض بوضوح لمشـكلة الأصول العرقية فى إدارة الاقتصاد العالمى.

التمايزات فـيما بيـن الـريف / الحضـر تشـكل هـى الأخرى عائقاً هيكلياً أمام الديمقراطـية فـى الاقتصـاد العـالمى. فمؤسسـات الحكـم والإدارة الرئيسـية توجـد كلهـا فـى المـدن الكـبرى الـتى لا يسـتطيع العديـد مـن سـكان الريف الوصـول إلـيها. إضـافة إلـى هـذا، نجد أن الغالب الأعم من المسئولين الذين يـنظمون الشـئون الاقتصـادية العالمـية لديهـم خلفيات حضرية بما لا يجعلهم مؤهلين بصورة جيدة لفهم مشاكل الريف.

الـنموذج المـثالى للحكـم يكرس تفوق الجنس الأبيض، فى حين أن ثلـثى سـكان العـالم ليسـوا مـن البيض. بدون إحداث تغيير فى هذا الوضع العبثى فلا يمكن الحديث عن مقرطة العولمة.

سويلى كارنيرو

معهد المرأة السوداء – Géledes، ساوباولو

قـبل العولمـة كانـت العنصـرية محـدودة بمكـان معيـن. الآن تنتشـر العنصـرية مـن خـلال أدوات الاتصـال الحديثة مـثل شبكة المعلومات الدولية والقنوات الفضائية التليفزيونية.

يسرى مصطفى

مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان القاهرة

وهـناك أنواع أخرى من التمايزات مثل تلك المتعلقة بالفئات العمرية والإعاقة والتفضـيلات المـتعلقة بالجـنس - يمكـن أن تـتدخل لـتزعزع هـى الأخـرى الديمقراطية فى إدارة الاقتصاد العالمى. على سبيل المثال، نجد أن صندوق الأمـم المـتحدة للطفولة (UNICEF) هو واحداً من النماذج القليلة جداً (والفقيرة فـى مواردهـا) لـلإدارة المتخطـية للدول التى تركز على الشباب فى حين لا توجـد ولا هيئة واحدة ترعى المشاكل النابعة الاقتصاد العالمى من والخاصة بكبار السـن أو المعاقين أو الأقليات الجنسـية الاقتصاد العالمى.

العمـال الأطفـال مجـردون تماماً مـن كـل عناصـر القوة فى الاقتصاد العـالمى. فـلا يمكـنهم التعبـير عـن حقوقهـم. ويـتم التضـحية بهـم لصالح النمو الاقتصادى بوصفهم سلعة رخيصة للتصدير.

كامبون ويرونرايون

مؤسسة تنمية الطفل، بانكوك

القـوى العالمـية تحـدد إلـى حـد بعيد شكل الديمقراطية، ولكن إلى أى حد تعتبر هذه القوى بذاتها ديمقراطية.

بيتى كواجالا

معهد ماكاريرى للبحوث الاجتماعية، كامبالا

كلمـا تـزايدت سـرعة العولمة، كلما تباطأت العملية الديمقراطية فى تايلاند.

ريوادى براسيرجاريونسوك

لجنة التنسـيق بين المنظمات غير الحكومية بخصوص التنمية، بانكوك

خاتمة

كما أظهرت الصفحات السابقة، فحتى المراجعة السطحية للمشاكل الديمقراطية فى الاقتصاد العالمى الراهن تعد أمراً معقداً. فلقد تضافرت مجموعة من المشاكل المؤسسية مع مجموعة من المشاكل الهيكلية لتخلق وضعاً غير ديمقراطى إلى حد بعيد. ونحن عادة ما نفهم الديمقراطية على أنها حكم الأغلبية مع ضمان حقوق الأقلية، ولكن الوضع الحالى فى الاقتصاد العالمى يسرع به إلى أن يضحى فى القريب العاجل حكماً للأقلية دون أية ضمانات لحقوق الأغلبية.

وكما تشير أقوال الكثيرين من الفاعلين فى المجتمع المدنى والتى وردت نصاً عالياً، فإن الناس فى كل أنحاء العالم ومن كل الشرائح الاجتماعية يدركون أن الديمقراطية فى الاقتصاد العالمى أضحت قضية حالّة. فى نفس الوقت، فإن معظم الناس غير قادرين على تقديم تشخيصاً واضحاً ومفصلاً لأوجه القصور الديمقراطى فى العولمة الاقتصادية. وحتى النشطاء المتمرسين والذين يملكون فهماً واعياً للمشكلة ما زالوا يناضلون من أجل وضع استراتيجية فعالة لمواجهة المشكلة.

فى الأجزاء التالية من التقرير سوف نهتم بالتعرف على ما يمكن القيام به من أجل مواجهة أوجه القصور الديمقراطى فى الاقتصاد العالمى. ولكنا لن نحاول تقديم حلاً شاملاً، بل سنحاول، عوضاً عن ذلك، استعراض كيف يمكن للمجتمع المدنى أن يساهم من خلال أنشطته فى إنجاز "حكم الشعب" بصورة أفضل فى إدارة الاتصالات، رأس المال، الاستثمار، الهجرة والتجارة العالمية.

التوجه الحالى فى العولمة هو أن السمك الكبير يأكل السمك الصغير. فنحن هنا فى مواجهة داروينية اجتماعية جديدة تتعلق بصعود الغنى على حساب الفقير.

هدى بدران

رابطة المرأة العربية، القاهرة

الوضع الحالى المتعلق بالتمايزات العالمية الشديدة العمق يذكرنا بالهواء، فعندما يختلط الهواء الساخن بالهواء البارد النتيجة ستكون عاصفة.

أسباسيا كامارجو

المركز الدولى للتنمية المستدامة، ريودى جانيرو

إن العولمة التى تقوم على إقصاء الكثيرين والتخلى عنهم سوف تعيد إنتاج الحادى عشر من سبتمبر مرات عدة فى أماكن عدة.

فلاديمير يوريسينكوف

الأكاديمية الروسية للتعليم، موسكو

إن الطريق إلى ديمقراطية عالمية هو طريق طويل ومعقد. ولا يوجد شكلاً واحداً كافياً بذاته.

اريك لوازيليه

منتدى الاستثمار المسئول، باريس

الجزء الثالث
إسهامات المجتمع المدنى نحو اقتصاد عالمى أكثر ديمقراطية

هل يعتبر المجتمع المدنى حلاً لأوجه القصور الديمقراطى فى إدارة الاقتصاد العالمى؟ مثل كل ما يتعلق بالديمقراطية، فلا توجد إجابة مباشرة على هذا السؤال.

ويجب أن نؤكد أنه لا يمكن الإدعاء بأن المجتمع المدنى هو الحل الأوحد أو الأكمل أو التلقائى أو بالضرورة الأفضل للمشاكل المؤسسية والهيكلية التى تمت مناقشتها فى الجزء الثانى من هذا التقرير. فعلى كل حال هناك بعض مؤسسات المجتمع المدنى (مثل الجماعات العنصرية) التى تعتبر فى صميمها ضد الديمقراطية. فى حين أن كيانات أخرى فى المجتمع المدنى تدعم الديمقراطية من حيث المبدأ إلا أنها فى واقع الممارسة العملية لا تولى دفع الديمقراطية إلا مركزاً متأخراً فى أولوياتها. هذا التجاهل النسبى عادة ما يميز المنظمات التى تدعم مصالح قوية ومتجذرة.

إذا نحينا هذا جانباً، نجد أن أنشطة المجتمع المدنى من المؤكد أنها تساعد الناس فى مناسبات عدة أخرى على تحقيق وعى أكثر وانخراط أكبر وتحكم أعلى فى ضبط وتنظيم العولمة الاقتصادية. هذه الفوائد تكون واضحة فى حالة بعض مكونات الحيوية للديمقراطية مثل الثقافة الجماهيرية، الحوار الجماهيرى، المشاركة الجماهيرية، الشفافية والمساءلة. وكما ستوضح المناقشة التالية، فلقد أسهمت مؤسسات المجتمع المدنى بالفعل فى تفعيل قدر أكبر من الديمقراطية فى الاقتصاد العالمى فى كل من هذه المجالات الخمس.

على الجانب الآخر، ما زال يمكن لجماعات المجتمع المدنى أن تحقق أكثر كثيراً مما حققت فى كل مجال من هذه المجالات. فما يمكن جنيه من ثمار جهود المجتمع المدنى الموجه نحو إدارة ديمقراطية للاقتصاد العالمى أكثر بكثير مما تحقق بالفعل حتى اليوم. فما زال هناك الكثير من الجهد الذى يجب بذله. فى الأجزاء 5.4 ستتم مناقشة الظروف التى أدت إلى تحجيم إسهامات المجتمع المدنى. أما الجزء السادس فسيقدم اقتراحات بما يمكن القيام به من أجل تعظيم الفوائد المبتغاة.

يجب أن تتواجد كل جماعات المجتمع المدنى فى عملية العولمة. هل نريدها ديكتاتورية أم نريد تضمين صوت الناس.

شفيق جبر

منتدى مصر الاقتصادى الدولى، القاهرة

الثقافة الجماهيرية

الديمقراطية الفعالة ترتكز على مواطنين يمتلكون المعرفة. ومن ثم فإن الثقافة تعتبر أمراً حيوياً. فالجماهير إذا كانت جاهلة فلن يمكنها القيام بعمل جماعى مثمر لتقرير المصير. فلكى يكون هناك تمكيناً ديمقراطياً بخصوص قضية ما - مثل العولمة الاقتصادية - يجب أن يفهم الناس الأفكار ذات الصلة بالموضوع وكذا المبادئ والسياسات والإجراءيات والأخلاقيات والأدلة.

ومن ثم، فإن مؤسسات المجتمع المدنى يمكنها أن تقوم بمهمة ديمقراطية حيوية من خلال الإسهام فى تثقيف الجماهير فيما يتعلق بالاقتصاد العالمى والكيفية التى يدار بها. وهذا يعنى تزويد المواطنين بمعلومات ذات صلة بإدارة الاقتصاد العالمى وتعظيم قدرات المواطنين على تحليل وتفسير هذه المعلومات. والقيام بدور تثقيف الجماهير يضحى هاماً على وجه الخصوص عندما تفشل مؤسسات أخرى مثل الحكومة والأحزاب السياسية والمدارس ووسائل الإعلام، كما هو الحال اليوم، فى تزويد المواطنين بأدلة كافية وتحليل ملاءم فيما يتعلق بالعولمة الاقتصادية.

إذا كنت تريد ديمقراطية فى إدارة الاقتصاد العالمى فأنت بحاجة إلى تضمين حقيقى للمجتمع المدنى.

ماريا بيتانيا افيلا

SOS – النوع والمواطنة، فورتاليزا

المعرفة هى شرط أول للديمقراطية.

جان سان دينس

الاتحادات المركزية لكوبيك (CQ)، مونتريال

المناهج الدراسية لم تواكب العولمة الاقتصادية. فطلاب المدارس الثانوية لا يعلمون شيئاً عن هذه المسائل.

سوثيباند شيرانيفات

كلية الاقتصاد، جامعة شولالونجكورن، بانكوك

أهم دور للمجتمع المدنى فى الإدارة الاقتصادية هو التثقيف الجماهيرى.

اندرى كورتونوف

مؤسسة موسكو للعلوم

وجماعـات المجـتمع المدنـى يمكـنها أن تدفـع التثقـيف الجماهـيرى بطـرق مـتعددة. مـن هـذه الطـرق عقـد نـدوات تعليمية، إقامة مراكز تعليمية، إصدار مـادة تعليمـية وتعمـيم المعـرفة مـن خـلال وسـائل الإعلام. ولكى يكون الأثر الديمقـراطى مكـتملاً لابـد وأن تسـعى مـبادرات المجتمع المدنى لأن تجعل مـثل هـذه الـثقافة مـتاحة - ومـن الأفضل أن تكون متاحة بقدر متساوٍ - لكل الدول والثقافات والشرائح الاجتماعية.

ATTAC – فرنسـا تـنظم محاضـرات وحلقـات نقـاس بصـورة منـتظمة فـى فـروعها المحلية المئتين وذلك حول قضايا رأس المال العالمى، المشـروعات والشـركات العالمـية والـتجارة العالمـية. وتنظم الحركة كذلـك فصـولاً صـيفية فـى موضـوع أساسـيات الاقتصاد تجتذب إليها 800 مشارك كل عام.

فى غضون ثلاث سنوات من تدشينها عام 1999 عقدت افحص رأسك: الشبكة العالمية لتعليم الشباب 700 ورشة عمل حول العولمة وذلك فى مدارس ولاية بريتش كولومبيا الكندية استفاد منها 10.000 شخص. وشبكة معلومات بدائل حقيقية (RAIN) فى فانكوفر قدمت للجماهير منذ 1998 مقرراً دراسياً مدته ثمان أسابيع عن قضايا الاقتصاد العالمى.

معهد السكان فى موسكو صمم مقرراً دراسياً لمدة أسبوعين فى موضوع العولمة والنوع. وفى كندا جمعت لجنة العمل القومية عن وضع المرأة حقيبة معلومات مفيدة عن المرأة والعولمة.

المعهد البرازيلى للدفاع عن المستهلك(EDEC) صمم العديد من المقررات عن حقوق المستهلك وكذلك جهز مادة تعليمية للمستهلك يستخدمها المدرسون فى المدارس.

نحن لا "نعلم" الذين بلا مأوى ماهية العولمة. بل نحن نقنعهم أولاً أنه يجب عليهم المقاومة، ثم نبدأ عملية نقاش تقودهم لإدراك لماذا هم فقراء.

رافاييل

حركة العمال بلا مأوى (MTST)، ريودى جانيرو

مزايا ومثالب العولمة هو أحد المواضيع الرئيسية التى نشرحها للملايين من أتباعنا فى مصر وذلك فى لقاءات تثقيفية ومن خلال صحفنا ومواقعنا على شبكة المعلومات.

قيادى بارز فى حركة الإخوان المسلمين، القاهرة

المناسبات التعليمية حول الاقتصاد العالمى وكيفية إدارته ممكن أن تتخذ أكثر من شكل. فمؤسسات المجتمع المدنى ترعى عدداً لا يحصى من المحاضرات والندوات وورش العمل وحلقات النقاش والموائد المستديرة والعروض الفنية وعروض الشوارع. ولقد طورت بعض منظمات المجتمع المدنى مقررات دراسية كاملة عن العولمة الاقتصادية. هذه الفرص المتنوعة لتحصيل المعرفة فيما يتعلق بالاقتصاد العالمى تجتذب العشرات وأحياناً المئات بل والآلاف من البشر. إضافة إلى هذا، فإن قدرة المجتمع المدنى على اجتذاب البرلمانيين يمكن أن يساعد على تثقيف ممثلى الشعب المنتخبين بخصوص الاقتصاد العالمى.

ونشاط المجتمع المدنى يمكن أن يكون عملية تعليمية فى حد ذاته. فالمشاركة فى عمل جماعى أو فى مناقشة عابرة يمكن أن يجعل الناس أكثر وعياً بالقوى الاقتصادية العالمية التى تشكل حياتهم. مثل هذا "التعليم بالممارسة" قد يكون هاماً تحديداً للناس الذين لم يتلقوا تعليماً رسمياً. فالانخراط فى أنشطة المجتمع المدنى بالتأكيد يمكن أن يساعد المواطنين – خاصة المنتمين لجماعات تابعة- على أن يضحوا واعين سياسياً بهويتهم وبمصالحهم وبحقهم فى أن يسمع صوتهم.

المراكز التعليمية توفر مواقع أكثر استقراراً لتثقيف الجماهير حول الاقتصاد العالمى وكيفية إدارته. على سبيل المثال، قامت بعض مؤسسات المجتمع المدنى بتكوين مكتبات ومراكز وثائقية متاحة للجماهير ومهتمة بقضايا الاقتصاد العالمى. ولقد أنشأ عدداً كبيراً آخر من جماعات المجتمع المدنى مواقعاً على شبكة المعلومات محملة بمعلومات عن العولمة الاقتصادية.

فى مارس 1999 نظمت بؤرة تركيز على الجنوب العالمى بانكوك

فيما يتعلق بالمادة التعليمية، فلقد أصدرت جماعات المجتمع المدنى فى مجموعها كماً هائلاً من الكتيبات والكراسات والمطويات والملفات وأدلة التدريب الإرشادية والنشرات والمجلات والكتب والملصقات الحائطية، والمواد الكاريكاتورية والمواد المسموعة - المرئية وغيرها حول إدارة الاقتصاد العالمى. والكثير من هذه الإصدارات تصدر فى شكل إلكترونى وكذا مطبوع. ولقد تم تصميم العديد من هذه المواد لتكون موجهة للعامة حتى تضحى المعرفة الخاصة بالعولمة الاقتصادية متاحة للمواطن العادى كما هى متاحة للخبير المهنى. كما أنه تم إعداد بعض هذه الأدوات التعليمية بأكثر من لغة لكى تصل إلى أوسع جمهور ممكن.

أما فيما يتعلق بوسائل الإعلام، فنجد أن جماعات المجتمع المدنى كثيراً ما تساعد فى رفع وعى الجماهير بالعولمة الاقتصادية من خلال التصريحات الإعلامية والمؤتمرات الإعلامية والمقالات فى الصحف والمجلات الرائجة والبرامج التليفزيونية والبث الإذاعى (بما فيه برامج استقبال مكالمات المستمعين). وأحياناً ما يلجأ نشطاء المجتمع المدنى إلى ما يشبه الحركات البهلوانية الجاذبة للانتباه من أجل تحقيق العلانية والرواج، ومن أمثلة ذلك الإعلانات الصادمة أو إحراق الدمى. وفى أحيان أخرى تستخدم منظمات المجتمع المدنى وسائل الإعلام للترويج لتحليلات مفصلة عن إدارة الاقتصاد العالمى وإيصالها للعامة.

ومن ثم، فإن المجتمع المدنى يستطيع من خلال استخدام طرق متعددة الإسهام بدرجة كبيرة فى تفعيل اقتصاد عالمى أكثر ديمقراطية من خلال تثقيف المواطنين. ومن الواضح أن أنشطة المجتمع المدنى فى العقود القليلة المنصرمة جعلت الكثير من المواطنين أكثر وعياً بشئون الاقتصاد العالمى وأكثر ثقة عند التعبير عن رأيهم فيها.

مؤتمراً عن "الهيمنة الاقتصادية فى عالم معولم" والذى اجتذب حوالى 400 شخص من جميع أنحاء العالم. أما الاجتماع السنوى لمنتدى مصر الاقتصادى الدولى فيولى اهتماماً خاصاً للقضايا العالمية. فى يناير 2002 عقد اتحاد النقابات التجارية المستقلة لروسيا (FNQR) مؤتمراً ضخماً عن العولمة.

فى عام 2002 نظم معهد القيم فى ساو باولو سوقاً تجارية عن المسئولية الاجتماعية التعاضدية عرضت فيها 200 شركة عملهم فى هذا المجال، وتعلموا من خبرات بعضهم البعض، وزادوا من وعى الحكومات ووسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية.

شبكة RITIMO لمراكز توثيق التنمية والتضامن الدولى والتى تأسست عام 1985 لديها 45 نقطة معلومات ومقابلات مفتوحة للجمهور فى جميع أنحاء فرنسا.

مركز تاريخ العولمة الموجود فى موسكو ينظم محاضرات عامة شهرية بالمجان فى متحف التاريخ القومى. وهو يسجل أيضاً محاضرات عن العولمة على أقراص مدمجة كى تستخدم فى المدارس والجامعات.

المركز المصرى للدراسات الاقتصادية يرسل إصداراته مجاناً لألف شخص ينتمون لشرائح مختلفة فى المجتمع. بالمثل، فإن منتدى البحوث الاقتصادية للدول العربية وإيران وتركيا والذى يتخذ من القاهرة مقراً له يعمم ما يصل إليه من نتائج علمية وأكاديمية على عدة آلاف من البشر مستخدماً دائماً لغة بسيطة فى طبعاته باللغتين العربية والإنجليزية.

ولكن مع هذا فما زال هناك الكثير الذى لابد من إنجازه فى هذا المجال – وهذا الكثير يتعلق بالكم والكيف على حد سواء. وكما سيرد بتفصيل أكثر فى الجزء الخامس، فمن المؤكد أن جهود المجتمع المدنى يمكن أحياناً أن تنتقص من ثقافة الجمهور فيما يتعلق بالاقتصاد العالمى. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يكون "التثقيف" غير دقيق، أو من الممكن أن يسئ التعبير عن وجهات النظر المختلفة بل ويمكن أن يدعم من التمييز ضد المجموعات التابعة.

الحوار الجماهيرى

المواطنون الديمقراطيون لا يكونون مثقفين وواعين وحسب ولكنهم يكونوا نشطاء أيضاً. فهم لا يقبلون فى سلبية كل ما تقوله أو تفعله السلطات الحاكمة. بل على العكس، ففى الدول الديمقراطية يتخذ الناس مواقف مدروسة بخصوص قضايا معينة ويتبنون مواقفهم بعد تفكير دقيق فى بدائل مختلفة للتحرك. فالإدارة الديمقراطية تعتمد إذن على حوار جماهيرى مفتوح مفعم بالحيوية حول وجهات نظر وخيارات متعددة.

ومن ثم، فإنه إضافة إلى أنشطة التثقيف الجماهيرى يمكن لمؤسسات المجتمع المدنى أن تفعل الديمقراطية فى الاقتصاد العالمى من خلال إتاحة فرص للمواطنين ليناقشوا جماهيرياً مجموعة واسعة من الخيارات والأوضاع السياسية. فالمجتمع المدنى هو الساحة التى يمكن للمواطنين – من الأفضل أن يكونوا كل المواطنين وأى مواطنين – أن يتحاوروا معاً حول رؤاهم بخصوص الاقتصاد العالمى.

تنشر ATTAC – فرنسا من خلال مجلسها العلمى عشرات من الكتيبات التعليمية تتناول مجموعة كبيرة من قضايا الاقتصاد العالمى. كل الكتيبات تكتب بلغة تلاءم القارئ العادى وتسعر بسعر زهيد. وتصدر ATTAC – فرنسا كذلك نشرة إلكترونية بعدة لغات تصل اعتباراً من أغسطس 2002 إلى ما يزيد على 12.500 مشترك فى أنحاء العالم المختلفة.

أعضاء شبكة ديون أوغندا عادة ما يستخدمون البرامج الحوارية فى الإذاعة وكذلك الرد على المكالمات التليفونية لكى يجذبوا المجتمع المحلى للمشاركة فى مناقشة قضايا تتعلق بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بالديون وبرامج تقليصها.

يمكن للمجتمع المدنى أن يحقق تنويعاً أوسع فى الخيارات. إذا كان زعماء العالم كلهم من رجال الأعمال، فلن يقدموا إلا وجهة نظر واحدة.

اولجا ماكارينكو

منظمة "الملكة اولجا" الخيرية، موسكو

إن دور المنظمات غير الحكومية هو مواجهة الأحادية القطبية وتشجيع التعددية القطبية.

محمد إدريس

الاتحاد التعاونى الزراعى المركزى، القاهرة

هـذا الجانـب مـن إسـهام المجتمع المدنى تبرز أهميته على وجه الخصوص فى الوقت الراهن الذى تميل فيه الدوائر الحاكمة فى أنحاء العالم إلى تبنى مقـتربات متشـابهة بصـفة عامـة فـيما يتعلق بكيفية إدارة الاقتصاد العالمى. ولقـد علـق الكثـير مـن المحللين علـى هـذا الوضع مشيرين إلى ما أسموه "وفـاق واشـنطن" أو "مـبادئ الليبرالية الجديدة" التى تتسيد العالم. ووجهة الـنظر السـائدة هـنا هـى الـتى تـروج لاقتصـاد عالمى يتبنى مفهوم السوق الحـر ويـتحقق مـن خـلال سياسـات الخصخصـة والـتحرير وانسـحاب الدولـة وتقليص النظام الضريبى.

ولكن، فيما يتعلق بالديمقراطية فالذى يهم ليس هو الطبيعة المميزة لوجهة النظر المهيمنة. فالخطر يحيق بالديمقراطية عندما يكون هناك مقترباً واحداً – أيـاً كانـت طبيعـته وسـواء كـان ليبرالـياً جديـداً أو أى مقترب آخر- يُنذر بقدرته علـى احتكار توجيه وإدارة الاقتصاد العالمى. فإذا ما نجح منظور واحد فى أن يحقـق تسـيداً كـاملاً، فعـادة مـا يـنجذب القـائمون علـى الإدارة نحو التسلط ويبدأون فى كبت المعارضة بصورة تحكمية.

يقـدم المجلـس الإسـلامى الأعلـى فـى أوغـندا مقترحات بخصوص القضايا الاقتصادية التى تخالف، بصفة عامة، توجهات بقية العالم.
إسماعيل ايكام
المجلس الإسلامى الأعلى لأوغندا، كامبالا

قـبل أن يـتخذ الـناس قـراراً مـن أى نـوع يكونـون فـى حاجـة إلى أن يـتعرفوا علـى القضـية مـن مناظير مختلفة. والمجتمع المدنى يقدم ساحة يمكن من خلالها تبادل كل وجهات النظر.
ساراوت براتومراج
لجنة التنسيق بين منظمات حقوق الإنسان فى تايلاند، بانكوك

عـادة مـا لا تـرى الحكومـات الجوانـب السـلبية لاتفاقـيات الـتجارة. المجـتمع المدنـى يقـدم وجهات النظر المقابلة، ويسلط الضوء على مثالب ما كان يمكن أن تظهر بطريقة أخرى.
ويل هورتر
مبادرة دوجوود (سابقاً : مستقبل الغايات)، فيكتوريا، بريتيش كولومبيا

ومن ثم، فإن مؤسسات المجتمع المدنى تلعب دوراً ديمقراطياً محورياً فى الاقتصاد العالمى من خلال تشجيع التعددية. وفى حين دعمت بعض جماعات المجتمع المدنى مقتربات الليبرالية الجديدة. فلقد عارض البعض الآخر الإجراءات السياسية القائمة عليها وكذا هيئات الإدارة. إضافة إلى هذا تجاوز العديد من النشطاء مجرد رفض الوضع القائم إلى تقديم مقترحات محددة بقواعد ومؤسسات عدة لترشيد العولمة الاقتصادية. فى هذا الصدد نجد أن كيانات متنوعة من المجتمع المدنى قد روجت لنماذج قومية واشتراكية ونسوية وبيئية وروحانية ونماذج بديلة أخرى كثيرة لضبط وتنظيم الأنشطة الاقتصادية العالمية.

باختصار، يوفر المجتمع المدنى ساحة يمكن فيها للجماهير أن يتحاوروا بحيوية (وأملنا أن يكون هذا الحوار بدون عنف) بخصوص كل الأفكار والرؤى الخاصة بإدارة الاقتصاد العالمى. الفيصل الديمقراطى هنا هو أن تكون الساحة مفتوحة لكل البدائل وأن يتم من خلالها تهيئة مناخ سياسى يشجع المواطنين على طرح الأسئلة وعلى تحدى القائمين على السلطة.

المشاركة الجماهيرية

إضافة إلى التثقيف الجماهيرى والحوار الجماهيرى فسمة أساسية للديمقراطية هى وجود مشاركة جماهيرية, فالإدارة والحكم يكونا أكثر ديمقراطية من ثم كلما شارك كل الأفراد المعنيين - سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة - فى مناقشة السياسات واتخاذ القرارات. ففى نظم الديمقراطية يكون المواطنون مسموعين.

عقدت جماعات المجتمع المدنى "منتديات شعبية" و"مؤتمرات قمة مضادة" على هامش العديد من المؤتمرات الرسمية الإقليمية والعالمية مثل مؤتمرات الـ,APEC والـEU والـG7 والـIMF والبنك الدولى والـUN والـWTO وغيرها كثير. هذه التجمعات تعطى مساحة لمناقشة سياسات بديلة للاقتصاد العالمى. وعادة ما تصدر الاجتماعات الموازية إعلانات مجتمع مدنى تتحدى البيانات الرسمية.

حضَّرت مجموعة عمل مجتمع مدنى عالمى تعمل على حقوق الاتصال فى مجتمع المعلومات (CRIS) مقترحات واستراتيجيات بديلة وقدمتها للمؤتمر العالمى لمجتمع المعلومات والذى دعا له الاتحاد الدولى للاتصال عن بعد عام 2003.

منذ عام 2001 يقوم المنتدى الاجتماعى العالمى بمشاركة المئات من جماعات المجتمع المدنى الإصلاحية والتحويلية وبالتضامن مع المنتدى الاقتصادى العالمى، وهو مؤسسة أعمال تشجع العولمة على أسس ليبرالية جديدة، بالدعوة إلى لقاء عالمى فى شهرى يناير وفبراير من كل عام. ولقد أنعشت حوارات الـWEF وWSF سياسات العولمة وحركتها إلى حد بعيد.

كل لقاء عالمى لابد وأن يسبقه لقاء للمجتمع المدنى يتم فيه إعلام الحكومات والمؤسسات متعددة الأطراف، ومن خلال المجتمع المدنى، بنبض الجماهير وقلقهم بخصوص المزمع اتخاذه.

إبراهيم علام

المنظمة العربية لحقوق الإنسان، القاهرة

مؤسسات المجتمع المدنى يمكنها مساعدة المواطنين لاكتساب مثل هذا التأثير فى صنع السياسات الخاصة بالاقتصاد العالمى. وهذه المهمة هامة على وجه خاص فى الوقت الحالى لأن الهيئات التشريعية التمثيلية فى كل أنحاء العالم، كما تمت الإشارة قبلاً، تخفق بصفة عامة فى الوصول بالمدخل الجماهيرى إلى مستوى ضبط وتنظيم العولمة الاقتصادية. إضافة إلى هذا يمكن لأنشطة المجتمع المدنى أن توفر فرصاً للمشاركة لشرائح فى المجتمع مثل الفقراء والنساء يكون تواجدهم عادةً محدوداً فى دوائر السياسة الأخرى (بما فيها البرلمانات المنتخبة).

لقد استطاعت أعداد متزايدة من منظمات المجتمع المدنى أن تصل مباشرة إلى كيانات رسمية تضبط وتنظم الاقتصاد العالمى، ومن ثم هى تفتح قنوات يمكن من خلالها صياغة وجهات نظر المواطنين وإيصالها إلى المسئولين. وعلى مدار العشرين عاماً المنصرمة، طورت أعداد متزايدة من (وإن لم يكن كل) هيئات الإدارة القومية والمتخطية للدول والمحلية والمهتمة بالاقتصاد العالمى روابط وعلاقات مع بعض (وإن لم يكن كل) جماعات المجتمع المدنى. على سبيل المثال، قد تشارك مؤسسات المجتمع المدنى فى استشارات تتعلق بالسياسات الرسمية. وقد يظهرون كأعضاء فى لجان ووفود رسمية، ومن الممكن أن يدلوا بشهادات فى جلسات استماع برلمانية وكذا فى مؤتمرات متعددة الأطراف. ويمكن أيضاً أن يتقدموا بأوراق تحدد معالم موقفهم ويمكنهم أن يضغطوا على السلطات. وأحياناً ما يحضر المسئولون المناسبات الخاصة بالمجتمع المدنى ويتفاعلون مع النشطاء فى ساحات نشاطهم الخاصة.

منذ حدوث ما أطلق عليه "معركة سياتل" فى أواخر عام 1999، زاد وزراء التجارة القوميون بصورة ملحوظة من مشاوراتهم مع جماعات المجتمع المدنى. ففى كندا نجد أن وزارة الشئون الخارجية والتجارة الدولية لديها برنامجاً مميزاً للتواصل مع المجتمع المدنى. وفى فرنسا يعقد وزير التجارة الخارجية اجتماعاً مطولاً مع الفاعلين فى المجتمع المدنى مرة كل شهرين. وفى روسيا، تتم مناقشة مسألة الانضمام لمنظمة التجارة العالمية فى لجنة ثلاثية تضم ممثلين عن الحكومة ورجال الأعمال والاتحادات التجارية. وفى أوغندا، شكلت وزارة التجارة والصناعة لجنة تجمع بين المؤسسات تهتم بشئون منظمة التجارة العالمية وبها ممثلين عن المجتمع المدنى فى كل لجانها الفرعية.

فى تايلاند، فى عام 2001، شكلت منظمات الفلاحين والمنظمات غير الحكومية ثلث أعضاء اللجنة التى صاغت مسودة اللائحة القومية الرسمية لإنفاذ اتفاقية منظمة التجارة العالمية بخصوص الجوانب المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية (TRIPS).

من خلال هذه الوسائل وغيرها تستطيع مؤسسات المجتمع المدنى أن تتيح فرصاً أمام كل المهتمين كى يُمثلوا فى عمليات السياسة. صحيح أن حفنة فقط من المتحدثين باسم المجتمع المدنى هم الذين يقومون بأنفسهم بدور فعلى فى العملية والإجراءات الرسمية، إلا أنه طالما أن هؤلاء النشطاء يحتفظون بصلات متينة مع القاعدة يكون فى مقدورهم أن ينقلوا خبرات واهتمامات جزء ضخم من الجماهير بما فيهم العديد من الجماعات المهمشة. فى مثل هذه الحالات تشكل أنشطة المجتمع المدنى جسراً يمتد فيما بين المواطنين العاديين من جانب والسلطات النظامية من جانب آخر.

وهناك أشكال أخرى من المشاركة الجماهيرية فى إدارة الاقتصاد العالمى من خلال جماعات المجتمع المدنى تصل إلى انتباه المسئولين بطريقة غير مباشرة. على سبيل المثال، نظمت مؤسسات المجتمع المدنى عدداً لا يحصى من اللقاءات الجماهيرية يستطيع المواطنون من خلالها التعبير عن همومهم وطرح مقترحاتهم بخصوص العولمة الاقتصادية. ولقد تم عقد العديد من مثل هذه التجمعات فى المكاتب وفى قاعات المؤتمرات أو من خلال الشبكة الدولية للمعلومات. وهناك مجموعة من اللقاءات اتخذت شكل المسيرات والتجمعات الهتافية والاعتصامات، كما هو الحال فى بعض أشكال الاعتراض المناهض للعولمة والذى حاز شعبية كبيرة فى السنوات الأخيرة. وعادة ما يحاط الحكام علماً بهذه الأحداث ويتلقون تقاريراً عنها حتى لو لم يحضروها بأنفسهم.

لقد طور كل من MERCOSUR, EU، آليات عدة على المستوى الإقليمى لاستقبال مدخلات المجتمع المدنى فى عمليات السياسة الخاصة بهم. وتجتمع جماعات المجتمع المدنى الفرنسى المهتمة بقضايا الاقتصاد العالمى بصورة منتظمة فى براسل لتعمل كجماعة ضغط.

منذ 1999 يطالب صندوق النقد الدولى والبنك الدولى الحكومات التى تستفيد من تخفيف عبء الديون بإعداد ورقة استراتيجية لتقليص الفقر PRSP، بالتشاور مع جماعات المجتمع المدنى، تحدد فيها كيف ستتم الاستفادة من التوفير الناتج عن تخفيف الديون فى محاربة الفقر. فى بدايات عام 2000 ساهم عشرات من جماعات المجتمع المدنى فى أوغندا فى تشكيل ورقتها الاستراتيجية لتقليص الفقر. إضافة إلى هذا نظمت قوة عمل ضاربة للمجتمع المدنى مشاورات مع مئات من المواطنين العاديين فى المحليات فى كافة أنحاء أوغندا بخصوص هذه الورقة الاستراتيجية

تستضيف جمعية حماية المستهلكين الأوغندية منتدى المهتمين بالعولمة بمشاركة نشطاء ومسئولين رسميين الذين يلتقون دورياً لمناقشة التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للعولمة.

ولقد فعَّلت جماعات المجتمع المدنى كذلك المشاركة الجماهيرية الغير مباشرة فى إدارة الاقتصاد العالمى من خلال المسوح والالتماسات وحملات جمع التوقيعات فيما يتعلق بقضايا متنوعة. صحيح أن هذا التعبير الجماعى عن وجهات النظر لا يكون له نفس ثقل أو مشروعية الاستفتاءات العامة، إلا أنه يعطى المواطنين فرصة التعبير عن مواقفهم كما أنه قد يؤثر فى السياسة الرسمية وكذا فى الرأى العام.

بفضل التغطية الإعلامية، أضحت مظاهرات الشوارع أحد أهم أشكال مشاركة المجتمع المدنى فى سياسات العولمة الاقتصادية. ولقد اجتذبت بعض المسيرات كما فى جنوة وكوبيبك وواشنطن انتباه العالم أجمع. إضافة إلى هذا فإن حركة الأشخاص المتأثرون بالسد (MAB) تنظم بصورة منتظمة مسيرات شعبية فى البرازيل وبالمثل فإن جمعيات الفلاحين والعمال فى تايلاند نظمت تجمعات عدة بخصوص قضايا التجارة والاستثمار العالمى. وفى روسيا نظمت النقابات العمالية مجموعة احتجاجات بخصوص سياسات إعادة الهيكلة التى تفرضها الليبرالية الجديدة. ولكن فى دول أخرى مثل مصر، نجد أن تحركات المجتمع المدنى الشارعية بخصوص العولمة تكاد تكون غير معروفة.

إضافة إلى التحركات الجماهيرية المتعارف عليها والمتمثلة فى المظاهرات والالتماسات نجد بعض مؤسسات المجتمع المدنى وقد تبنت وشجعت أشكالاً من المشاركة فى إدارة الاقتصاد العالمى لها طابع فنى. فبعض المواطنين ينخرطون بصورة أكثر طبيعية فى السياسة، ومن ثم يتركون أثراً أفضل، من خلال الرقص أو الرسم أو الشعر أو الغناء أو المسرح مقارنة بانخراطهم من خلال الخطابة والمشاركة فى المسيرات. وبرامج المجتمع المدنى يمكنها أن توفر فرصاً لمثل هذا النوع من الانخراط الجماهيرى.

فتحركات المجتمع المدنى إذن تُفعِّل، بأكثر من طريقة، الديمقراطية فى الاقتصاد العالمى وذلك عندما تتيح منتديات رجال الأعمال والاتحادات العمالية والمنظمات غير الحكومية والجمعيات الدينية ومعاهد الأبحاث وغيرها من الكيانات الطوعية للجماهير فرصاً للمشاركة فى العمليات السياسية التى تشكل حيواتهم. فى عبارة واحدة، إن الانخراط فى المجتمع المدنى يمكن أن يتيح للمواطنين صوتاً أعلى فى العولمة الاقتصادية.

حملة الكنيسة "اليوبيل..." والتى تستهدف إلغاء ديون الدول الفقيرة حصلت على الدعم من خلال الالتماسات الشعبية. لقد نجحت هذه المبادرة فى جمع 600.000 توقيع فى كندا، 520.00 توقيع فى فرنسا و100.00 توقيع فى أوغندا وأكثر من ألف توقيع فى تايلاند. فى ذات الوقت، فى البرازيل، عقدت منظمات غير حكومية والكنيسة الكاثوليكية فى سبتمبر 2000 "استفتاءً على الدين" غير رسمى صوت فيه 6 مليون شخص. فى المقابل، لم

بالتأكيد من الممكن أن تظهر مشاكل ديمقراطية عندما تتلون المشاركة فى المجتمع المدنى بنفس التمايزات الهيكلية التى تسم الإدارة العامة للاقتصاد العالمى. على سبيل المثال، نجد أن جماعات المجتمع المدنى المتمركزة فى الشمال يمكن أن تكون أكثر قدرة من مثيلاتها فى الجنوب على الوصول إلى المؤسسات الضابطة. كما قد تتمتع الطبقات الفقيرة بمشاركة أكبر من خلال مؤسسات المجتمع المدنى مقارنة بالطبقات الفقيرة. وقد تواجه النساء وكذا الملونون تمايزات هيكلية أكثر فى أنشطة المجتمع المدنى مقارنة بالرجال والبيض. هذه وغيرها من التحديات التى تواجه المشاركة الديمقراطية فى المجتمع المدنى ستتم مناقشتها بصورة أكثر تفصيلاً فى الجزء الخامس.

تشارك لا الكنيسة القبطية فى مصر ولا الكنيسة الأورثوذكية فى روسيا بأى صورة من الصور فى حملة اليوبيل 2000

فى عام 2003 شكل اثنان وعشرون شبكة مجتمع مدنى فى تايلاند برلماناً شعبياً يجتمع ربع سنوياً ويتيح فرصة للأفراد المعنيين مباشرة للتعبير عن آرائهم بخصوص قضايا مثل الإيدز، مشروعات البنية التحتية الممولة عالمياً وكذا الزراعة البديلة.

فى عام 1999 قادت مؤسسات المجتمع المدنى فى كندا حركة تعبئة جماهيرية لصالح مقترح ضريبة توبين. وبعد عدة شهور من تحرك المجتمع المدنى من خلال الالتماسات والخطابات والترويج الإعلامى، مرر البرلمان الكندى اقتراحاً لصالح فرض ضرائب على التحويلات العالمية للعملة

فى فرنسا عبأت منظمة التضامن من أجل التنمية "تحرك هنا" المواطنين من خلال حملات رأى عام متعددة كل عام بخصوص مجموعة منوعة من القضايا الاقتصادية العالمية. وتتعاون جمعية "تحرك هنا" مع شركائها من منظمات المجتمع المدنى الأخرى لتحث المواطنين على إرسال بطاقات بريدية تظهر اهتمامهم للسلطات المسئولة ذات الصلة وتنجح كل حملة فى توليد من 15.000 إلى 30.000 بطاقة.

الشفافية أمام الجمهور

إذا لـم تكـن الإدارة مرئـية، فـإن التثقـيف الجماهـيرى والحـوار الجماهـيرى والمشـاركة الجماهـيرية ستتعرض جميعها للخطر. فالمواطنون لا يمكنهم أن يحصـلوا علـى الـثقافة الملائمـة ولا يمكـنهم أن يديـروا حـواراً يتسـم بالكفاية والاقـتدار ولا يمكـنهم أن يمارسـوا مشـاركة فعالـة إذا كانت الدوائر الرسـمية تعمـل فى سرية خلف أبواب مغلقة. فالديمقراطية تتطلب الشفافية للجميع. فعملـيات وتحـركات الـنظام لابـد أن تكـون مـباحة أمـام أعيـن العامـة حـتى يسـتطيع المواطـنون أن يحصـلوا علـى معلومـات دقـيقة تتسـم بالمصـداقية تمكنهم من الحكم على أداء الحكام وعلى أداء القواعد التى تحكمهم.

فـى عـام 1999/1998 استطاعت جماعة "مكِّن" وهى جماعة دفاع عـن العـاملات تعمـل فـى تايلاند أن توزع آلاف من المناديل مشغول علـيها عـبارة "صـندوق الـنقد الدولـى لا يمكـنه أن يجعلـنى أبكـى" كوسـيلة تمكـن النسـاء اللاتـى كن يكافحن فى ظل تداعيات الأزمة المالـية فـى آسـيا فى نهاية التسعينات للتعبير عن المصاعب التى يواجهنها.

لكـى تمقـرط الاقتصـاد العالمى لابد وأن يكون الناس على دراية بما يجـرى. ففـى هذه الحالة يكون فى مقدورهم معرفة كيف يتصرفون، كما سيشعرون بأنهم يملكون ناصية العملية.

بونثان فيراونجس

مركز أبحاث السلام وحقوق الإنسان، بانكوك

فـى عـام 1997 أدى الضـغط الـذى مارسـته "شـبكة الـبرازيل عـن المؤسسـات المالـية مـتعددة الأطـراف" (REDE) إلـى نشـر اسـتراتيجية البـنك الدولـى لمسـاعدة الـدول والخاصة بالبرازيل كما أنه تم ترجمتها إلى اللغة البرتغالية.

إذن يمكن أن تقدم مؤسسات المجتمع المدنى خدمة ديمقراطية إضافية إذا ما استطاعوا أن يجعلوا إدارة الاقتصاد العالمى أكثر شفافية أمام كل المهتمين. هذه المهمة هامة جداً اليوم لأن معظم إجراءات ضبط وتنظيم الاتصالات ورأس المال والاستثمار والهجرة والتجارة العالمية تحدث خارج حدود نطاق رؤية العامة. فالمواطنون عادة ما لا يعرفون – ويجدون أنه من الصعب عليهم معرفة - ما هى القرارات السياسية التى تتخذ بخصوص قضايا الاقتصاد العالمى، متى يتم اتخاذها، أين يتم اتخاذها، من يتخذها، ما هى الخيارات المتاحة، ما هى الأسس التى تنبنى عليها القرارات، ما هى نتائجها المتوقعة وما هى الموارد المتوفرة لتنفيذها.

من أجل تصحيح هذا الوضع، دفعت العديد من جماعات المجتمع المدنى السلطات المسئولة فى الاقتصاد العالمى لتكون أكثر انفتاحاً فى عملها. على سبيل المثال، دفع نشطاء المجتمع المدنى فى مناسبات عدة هيئات الإدارة فى الاقتصاد العالمى لزيادة قدرتهم على أن يكونوا مرئيين للجماهير من خلال نشرات معلومات، تقارير سنوية، مواقع على شبكة المعلومات، معارض، خطب، ظهور فى وسائل الإعلام.. إلخ، إضافة إلى هذا قامت بعض مؤسسات المجتمع المدنى بحملات لدفع الكيانات الضابطة فى الاقتصاد العالمى للإفراج عن وثائق رئيسية خاصة بالسياسات والمشاريع حتى يستطيع المواطنون أنفسهم أن يقوموا بتحليل الأوضاع والخيارات بصورة أفضل وأن ينخرطوا فى مشاركة مؤسسة على المعلومات.

فى عام 1998 نشرت منظمات المجتمع المدنى فى كندا وفرنسا نص الاتفاقية متعددة الأطراف للاستثمار (MAI)، والذى كان قبلاً نصاً سرياً، وهى الاتفاقية التى كان يتم التفاوض بخصوصها من خلال الـOECD. هذا النشر ولد حواراً جماهيرياً متصاعداً بخصوص المقترح والذى تم التخلى عنه فى وقت لاحق.

فى أوغندا، دفعت المنظمات غير الحكومية المهتمة بالبيئة الحكومة لنشر اتفاقيتها مع شركة AES، أكبر شركة توليد كهرباء فى العالم، وذلك بخصوص مشروع سد بوجا جالى والمقترح بناءه على النيل بتكلفة 500 مليون دولار.

بفضل الضغط الآتى من جماعات المجتمع المدنى، أنشأ نادى باريس (وهو منتدى ما بين الحكومات لضبط المشاكل المترتبة على الديون الثنائية) موقعاً على الشبكة الدولية عام 2001.

قادت حوالى أربعين جماعة مجتمع مدنى فى فرنسا حملة عام 1999 باسم "الشفافية، الديمقراطية: المؤسسات المالية الدولية كذلك!" ومنذ ذلك الوقت تقدم الحكومة الفرنسية للبرلمان تقريراً سنوياً علنياً بخصوص أنشطتها فى مؤسسات بريتون وودز.

وأحياناً ما تصر جماعات المجتمع المدنى كذلك على الحاجة ليس فقط للشفافية بل لشفافية فعالة ومؤثرة. فهناك فرق بين أن تنشر المعلومة وبين أن تجعل هذه المعلومة مفهومة لكل الأفراد المعنيين والمهتمين. ومن ثم، فإن نشطاء المجتمع المدنى يحثون هيئات الإدارة والحكم فى الاقتصاد العالمى كى يجعلوا أنفسهم مرئيين "بحق" للمواطن العادى. على سبيل المثال، لابد وأن تعرض الميزانيات بطريقة تجعلها تفهم بسهولة. العبارات المنشورة والخاصة بالسياسات لابد وأن تتحرر من المصطلحات التقنية ومن المختزلات الغامضة ومن الرطانة المهنية وغيرها من المفردات المتخصصة التى يمكن أن تختلط على الشخص العادى وتجعله يشعر بالاغتراب. كما يجب ترجمة الوثائق إلى لغات الجماهير المعنية، كما يجب إتاحة الوثائق فى شكل نسخة مطبوعة وذلك للأفراد الغير قادرين على الوصول إلى شبكة المعلومات الدولية. بعبارة أخرى، يمكن لضغوط المجتمع المدنى أن تضمن تجاوز الشفافية مرحلة الالتزام السطحى والخطابى بها لكى تضحى ذات معنى حقيقى من وجهة نظر ديمقراطية.

تسعى شبكة تضامن ماكيلا والتى تتخذ من تورنتو مقراً لها إلى تحسين الإعلان عن وشمولية المعلومات الشائعة بين شركات عدة حتى يستطيع المستهلكون الذين يرغبون فى التمسك بقيم وأخلاقيات محددة أثناء عملية الشراء الحكم بطريقة أفضل على سلوكيات الشركات العبر حدودية والتى تعمل فى مناطق التصدير فى المكسيك.

قبل مؤتمر قمة كويبيك الذى عقد عام 2001 تابعت جماعات المجتمع المدنى تحت قيادة التحالف الاجتماعى لنصف الكرة الأرضية حملة استمرت عاماً تحت شعار "حرروا النصوص"، والتى نادت من خلالها بضرورة أن تنشر السلطات الوثائق الخاصة بمفاوضات الـFTAA حتى تكون البنود متاحة للنقاش العام حولها. ولقد رضخت الحكومات أخيراً ومباشرة قبل الاجتماعات.

ربما يكون صندوق النقد الدولى قد قام بنشر خطابات النوايا مع تايلاند أثناء الأزمة المالية لنهاية التسعينات ولكن هذه الخطابات لم تقدم بلغة يمكن للأفراد العاديين أن يفهموها.

لاى ديرولويتاف فارات

كلية الاقتصاد، جامعة شولالونجكورن، بانكوك

المسائلة الجماهيرية

يمكن للشفافية الجماهيرية بدورها أن تضحى أداة لتحقيق معلم محورى آخر من معالم الديمقراطية وهو المساءلة الجماهيرية. فى الأنظمة الديمقراطية يكون الحكام مسئولين أمام المحكومين. عندما يكون أداء السلطات الديمقراطية جيداً فإنهم يحتفظون بتأييد الجماهير. ولكن عندما يخطئون فإن الحكام يكونون مدينين للمواطنين باعتذار وإيضاح وتعويض. عندما يكون القصور المترتب على الإدارة والحكم المضلل شديداً فإن الضغط الشعبى فى إطار نظام ديمقراطى يؤدى إلى تنحية الأشخاص المسئولين عن مناصبهم وقد يصل الأمر إلى إخراج الهيئة المساءلة من مجال الفعل. ومن هنا، فإن الديمقراطية تعتبر تصحيحاً مستمراً للأخطاء

والمجتمع المدنى يمكن أن يكون قناة يستطيع من خلالها الجماهير - ومن الأفضل أن يكون كل الجماهير - ممارسة المساءلة لضبط وتنظيم العولمة الاقتصادية. وهذه المهمة تعتبر على جانب كبير من الأهمية فى الوقت الراهن لأن الآليات الديمقراطية الأخرى للمساءلة غاية فى الضعف. فكما رأينا فى الجزء الثانى فالعديد من السلطات التى تحكم الاقتصاد العالمى لم يتم انتخابها جماهيرياً ومن ثم فإنهم غير مطالبين بتجديد أهليتهم من خلال آلية تجديد ديمقراطى مباشرة ودورية. ومعظم البرلمانات لا تقوم إلا بأقل القليل من أجل متابعة السياسات الخاصة بالتجارة والهجرة والاستثمار ورأس المال والاتصالات العالمية. بالمثل، فإن المحاكم والمحكمين القضائيين ليس لهم وجوداً ملموساً فى قضايا الاقتصاد العالمى. ومن ثم، فإن عدداً قليلاً من الناس يقومون بمهمة تحذير السلطات وكذا الجمهور فيما يتعلق بإخفاقات الإدارة والحكم فى الاقتصاد العالمى.

نحن نلقى الضوء على وبرز ممارسات عادة ما تفضل السلطات المسئولة أن تخفيها لأن ذلك يخدم مصالح معينة. نحن نطرح أسئلة محرجة وندفع الدوائر الحاكمة نحو تبرير قراراتها.

برونو ريبيل

السلام الأخضر – فرنسا، باريس

فى مبادرة مراجعة سياسات التكيف الهيكلى (SAPRI) عملت مؤسسات مجتمع مدنى من عشر دول (بما فيها أوغندا)) مع البنك الدولى لإجراء دراسات لتقويم الآثار المترتبة على توصيات صندوق النقد الدولى والبنك الدولى.

قام عدد من مؤسسات المجتمع المدنى بمتابعة إلى أى حد نفذت الحكومات الوعود التى قطعتها على نفسها فى اجتماعات قمة الأمم المتحدة. وقد لعبت جمعية الفلاحين القومية فى أوغندا هذا الدور فيما يتعلق بمؤتمر قمة الغذاء العالمى لمنظمة الغذاء والزراعة. وهناك جماعات مجتمع مدنى من البرازيل وكندا أعضاء فى شبكة المراقبة الاجتماعية العالمية تابعت التقدم نحو الأهداف التى حددها مؤتمر القمة العالمى للتنمية الاجتماعية.

تابعت منظمات حقوق الإنسان فى عدد من الدول منها البرازيل وروسيا وكندا ومصر مدى التزام حكوماتهم بالعهد الدولى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية الثقافية. ولقد قدمت العديد من المنظمات غير الحكومية تقريراً موازياً إلى لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان مناهض للتقرير الرسمى المقدم من حكوماتهم بخصوص الأوضاع فى بلادهم.

مؤسسات المجتمع يمكنها أن تحسن هذا الوضع من خلال الضغط لتفعيل آليات رسمية لمتابعة والتحكم فى تنظيم الاقتصاد العالمى. وتحقيقاً لهذا فإن عدداً من جماعات المجتمع المدنى حثت الهيئات التمثيلية المنتخبة المحلية والقومية والإقليمية على المتابعة الأكثر دقة للسياسات المتعلقة بالعولمة الاقتصادية. كما قام بعض نشطاء المجتمع المدنى بحملات لتأسيس وتفعيل آليات رسمية لتقويم آثار القواعد والإجراءيات والمؤسسات فى ضبط وتنظيم الاقتصاد العالمى.

فى مناسبات عديدة أخرى قامت جماعات المجتمع المدنى بدور كلب الحراسة لمتابعة واقع إدارة وحكم الاقتصاد العالمى. فلقد قامت العديد من كيانات المجتمع المدنى بالمراقبة للتأكد من أن السلطات تلتزم بتصريحاتها العلنية وبالقوانين القومية وبالالتزامات الدولية فيما يتعلق بالاقتصاد العالمى. إضافة إلى هذا فإن عدداً لا يحصى من الدراسات التى قامت بها منظمات المجتمع المدنى اهتمت بتوثيق النتائج المترتبة على سياسات عدة تتعلق بالعولمة الاقتصادية. ولقد فضحت العديد من هذه الدراسات أخطاءً وعدم كفاءة وفساداً وأضراراً وقعت. ومن ثم فإن عمل المجتمع المدنى من الممكن أن يكون مصدراً قيماً لنقد السياسات.

كما توفر مؤسسات المجتمع المدنى كذلك قنوات تمكن المواطنين – من أى دولة أو ثقافة أو شريحة اجتماعية – من تصحيح الأخطاء التى تحدث فى إدارة وحكم الاقتصاد العالمى، فلقد مارست جماعات المجتمع المدنى ضغوطاً من أجل تعديل القواعد، وتغيير المسئولين وإعادة هيكلة المؤسسات ودفع التعويضات. ومن أجل إنجاز هذا أوصلت منظمات المجتمع المدنى الشكاوى من السياسات المتعلقة بالعولمة الاقتصادية إلى قضاة فى جلسات استماع وإلى محكمين قضائيين وإلى البرلمانات والمحاكم ووسائل الإعلام. إضافة إلى هذا، قام بعض النشطاء بإقامة محاكمات رمزية من خلال محاكم غير رسمية كوسيلة لدفع السلطات المسئولة للتحرك والاضطلاع بمهامها.

الضغوط من جماعات المجتمع المدنى كانت محورية فى تحقيق إنشاء مجلس فحص ومعاينة للبنك الدولى عام 1994 وكذا وحدة تقويم مستقلة لصندوق النقد الدولى فى عام 2001. وتقوم مؤسسات المجتمع المدنى فى الوقت الراهن بالمتابعة النشطة لهذه الآليات وكذا باستخدامها.

تستخدم شبكة ديون أوغندا برنامج شفافية ومساءلة للمتابعة والتأكد من أن المسئولين لا يسيئون استخدام النقود المتوفرة من تخفيف عبء الدين. كما نشطت لجان متابعة صندوق مكافحة الفقر بمشاركة قاعدية فى 17 مقاطعة فى أنحاء أوغندا.

فَعَّلَت مؤسسات مجتمع مدنى فى دول عدة أفكاراً وممارسات تتعلق بالمسئولية الاجتماعية التعاضدية (CSR). فى إطار هذه المنظومة تقوم الشركات (وبعضها يضطلع بعمليات عبر حدودية) بالرضوخ لآليات غير رسمية للمساءلة لصالح الأفراد المعنيين. ومن أمثلة الجماعات التى تتابع آلية الـCSR مجلس مؤتمرات كندا، رجال الأعمال من أجل المسئولية الاجتماعية فى مصر، منتدى الاستثمار المسئول فى فرنسا، معهد القيم فى البرازيل، غرفة التجارة التايلاندية وشبكة المجازفة الاجتماعية فى تايلاند.

المراقبة العالمية للغابات، وهى شبكة تنتشر فى تسع دول منها البرازيل وروسيا وكندا، تتعقب التحطيب الغير قانونى وأثره على السكان المحليين. فهى إذن تقوم بعمل متابعة تجاهلته حكومات عدة.

جماعات السود فى البرازيل انضموا الحركة عالمية أوسع تطالب بتعويضات للجرائم التاريخية التى قامت بها قوى الاستعمار فى حق الأشخاص الملونين. وتقوم جمعية جيليديز، وهى مؤسسة نساء ملونات فى ساوباولو بإعداد قضية فى هذا الخصوص لعرضها على محكمة حقوق الإنسان لما بين الأمريكتين.
على مدار السنين أقام عدداً من مؤسسات المجتمع المدنى محاكم غير رسمية تجرى محاكمات غير رسمية للفاعلين فى مجال الاقتصاد العالمى وتحاسبهم على أخطائهم. فلقد تم إنشاء محكمة الشعب الدائمة عام 1979 والتى تداولت بطريقة علنية قضايا عدة ضد شركات عالمية وكذا ضد صندوق النقد الدولى والبنك الدولى. كما عقدت محكمة الشعب الدولية للديون جلسات فى المنتدى الاجتماعى العالمى لعام 2002 فى بورتو اليجرى.

نحن بحاجة إلى مساحة عامة، مساحة للحوار والمواجهة يمكن من خلالها أن تقوم الشبكات العالمية للفاعلين غير الدوليين بالدفاع عن الخير العام العالمى.

برناربينو
مركز بحوث ومعلومات التنمية، باريس

المجتمع المدنى يمكن أن يساعد فى صنع "عالم واحد" من الناس بدلاً من مجرد "عالم واحد" من رأسمالية السوق.

سورياساى كاتاسيلا
الحملة من أجل الديمقراطية الشعبية، بانكوك

بإختصار، سعت العديد من مؤسسات المجتمع المدنى لبذل الجهد من أجل تامين المساءلة الديمقراطية لإدارة وحكم الاقتصاد العالمى فى وقت لم يتابع فيه هذا الهدف عن قصد إلا عدد قليل من الفاعلين فى مجال السياسة. ونتيجة لهذا الجهد نجحت مؤسسات المجتمع المدنى فى تصحيح بعض الأخطاء

<u>خاتمة</u> :
أوضحت المناقشة السابقة أن مؤسسات المجتمع المدنى يمكنها أن تسهم فى تحقيق إدارة أكثر ديمقراطية للاقتصاد العالمى وأنها قد حققت بالفعل إسهاماً فى هذا الخصوص بخمس وسائل رئيسية متداخلة :

- ثقافة جماهيرية – ترعى مواطنين واعين يتمتعون بالمعرفة.
- حوار جماهيرى – يمنع الاحتكار السلطوى لصالح وجهة نظر سياسية واحدة.
- مشاركة جماهيرية - تزود المواطنين بقنوات للتأثير السياسى.
- شفافية جماهيرية – تجعل الإدارة مرئية للمواطنين.
- مساءلة جماهيرية – تجعل الحكام مسائلين أمام المحكومين.

ويمكن لهذه الفوائد الخمس للمجتمع المدنى مجتمعة أن تبث قدراً أكبر من الشرعية الديمقراطية فى الاقتصاد العالمى. فالنظام الذى يتمتع بشرعية ديمقراطية هو النظام الذى يسلم فيه العامة بأن السلطات لها الحق فى الحكم وأن المواطنين عليهم واجب الطاعة. وحتى اليوم، إدارة الاقتصاد العالمى لم تتمتع بقدر كبير من الشرعية الديمقراطية. ويشير النقاش السابق وكذا الأمثلة الواردة قبلاً يمكن للمجتمع المدنى النشيط أن يحسن من هذا الوضع.

ولكـن بالمقـابل لا يجـوز أن نـبالغ فـى الحديـث عـن زخـم وتأثير هذه الفوائد. فأنشــطة المجتمع المدنى الخاصة بتفعيل الديمقراطية فى الاقتصاد العالمى ما زالت حتى الآن محدودة وضعيفة فى العديد من مناطق العالم. إضافة إلى هـذا، لا تضـع الكثـير مـن مؤسـسـات المجـتمع المدنـى المهـتمة بالعولمـة الاقتصادية موضوع تعظيم الديمقراطية كأحد أهم أولوياتها. والقليل نسبياً من مؤسسـات المجـتمع المدنى التى تعمل على قضايا الاقتصاد العالمى تتمتع بعضـوية كبـيرة ومسـتمرة. ولكن ما زالت منظمات المجتمع المدنى تستطيع أن تفعـل أكـثر كثـيراً ممـا فعلـت مـن أجـل تفعـيل الثقافة الجماهيرية والحوار الجماهـيرى والمشـاركة الجماهـيرية والشـفافية أمـام الجماهـير والمسـاءلة الجماهيرية فى الاقتصاد العالمى.

الجزء الرابع
إدراك الإمكانيات الكامنة : تأثيرات بيئة

حتى الآن استعرض هذا التقرير أوجه القصور فى إدارة الاقتصاد العالمى (الجزء الثانى) والتحركات التى يمكن أن تتخذها مؤسسات المجتمع المدنى من أجل مجابهة هذه القضايا (الجزء الثالث). ويدرس الجزءان التاليان التحديات التى تواجهها جماعات المجتمع المدنى عند اكتشاف الإمكانيات الكامنة التى يتمتعون بها والتى يمكنهم توجيهها نحو مقرطة الاقتصاد العالمى. والتشخيص الجيد للظروف التى يمكن أن تدفع أو تعوق هذه الجهود لمقرطة الاقتصاد العالمى يمكن أن يقودنا إلى وصفة علاجية ناجحة لأنواع الاستراتيجيات التى يمكن للاعبى المجتمع المدنى أن يتابعوها لتعظيم مقرطتهم للعولمة. ويقدم الجزء السادس مقترحات عامة موجهة نحو هذه الغاية.

والظروف التى تؤثر فى قدر الديمقراطية الذى يمكن أن يجلبه المجتمع المدنى للاقتصاد العالمى منها ما هو خارجى ومنها ما هو داخلى يتعلق بمؤسسات المجتمع المدنى المعنية. ومن ثم، فإن بعض هذه التأثيرات يأتى من البيئة التى تعمل فى إطارها مؤسسات المجتمع المدنى، فى حين أن البعض الآخر يتعلق بممارسات منظمات المجتمع المدني ذاتها. ولسنا فى حاجة إلى أن نذكر أن العوامل الخارجية والداخلية عادة ما تتداخل وتتشابك. ومن ثم فيجب على الفاعلين فى المجتمع المدنى أن يتعرضوا لكل من الظروف البيئية (التى ستتم مناقشتها حالاً) وقضايا الممارسات الداخلية (والتى ستناقش فى الجزء الخامس) إذا ما أرادوا التعرف على قدراتهم الكامنة على فعل المقرطة.

الصفحات القادمة تستعرض التأثيرات الآتية من الأطر الثقافية والاقتصادية والتاريخية والسياسية والاجتماعية التى تجد جماعات المجتمع المدنى نفسها تعمل داخلها. فالظروف البيئية المواتية يمكنها أن تُفَعِّل بشدة جهود المجتمع المدنى لتحقيق قدر أكبر من الثقافة الجماهيرية والحوار الجماهيرى والمشاركة الجماهيرية والشفافية لصالح الجماهير والمساءلة الجماهيرية فى إدارة الاقتصاد العالمى. على الجانب الآخر، نجد أن الأطر غير المواتية يمكنها أن تحبط حتى مؤسسات المجتمع المدنى التى تتمتع بأفضل نوايا وأقصى التزام وأعظم طاقة على العمل.

الحوارات التى دارت فى إطار هذا المشروع مع بضع مئات من ممارسى المجتمع المدنى فى ظروف شديدة الاختلاف وفى أجزاء مختلفة من العالم أبرزت أن ستة ظروف بيئية رئيسية تؤثر على أساليب دفع الديمقراطية فى الاقتصاد العالمى وعلى المدى الذى يمكن أن تصل إليه الديمقراطية. هذه التأثيرات تنبع من: مستويات الموارد المتاحة، وجود أو غياب شبكات مجتمع مدنى داعمة، موقف الدوائر الرسمية من المجتمع المدنى، تناول وسائل الإعلام للعولمة الاقتصادية وأنشطة المجتمع المدنى ذات الصلة، الثقافة السياسية السائدة وطبيعة وزخم الهيراركية الاجتماعية.

الموارد

نشاط المجتمع المدنى يتطلب موارد: أرصدة، موظفين، معلومات، لغة طلقة، أبنية، تجهيزات، إمدادات، سمعة.. إلخ. فمؤسسات المجتمع المدنى تحتاج إلى وسائل لتبنى تحركات فيما يتعلق بالثقافة الجماهيرية والحوار الجماهيرى والمشاركة الجماهيرية والشفافية من أجل الجماهير والمساءلة الجماهيرية فى إدارة الاقتصاد العالمى. فهذه الإسهامات لا يمكن أن تأتى من لا شئ.

ومدافعة المجتمع المدنى عبر العالم تحتاج تحديداً لموارد كثيرة. فلقد أصبح الاتصال العالمى عبر شبكة المعلومات الدولية رخيص نسبياً بالنسبة للعديد من مؤسسات المجتمع المدنى، إلا أن بعض المؤسسات ما زال لا يملك حتى حاسبات آلية. إضافة إلى هذا، فما زالت جوانب أخرى من العمل على نطاق عالمى مكلفة مثل السفر بالطائرات والدعوة لمؤتمرات وخدمات الترجمة. ومن ثم، فإن النشاط المكثف عبر العالم – وهو عادة ما يكون ضرورياً للتعامل مع قضايا الإدارة العالمية بطريقة فعالة – عادة ما يكون متاحاً فقط للمنظمات المدعومة بصورة جيدة.

وتتمتع بعض جماعات المجتمع المدنى التى تتعامل مع قضايا العولمة الاقتصادية بموارد جيدة نسبياً. هذه الكيانات تتضمن عدداً من مراكز البحوث الاقتصادية ومؤسسات الأعمال الكبرى. بالمثل، بعض المنظمات غير الحكومية والمنظمات العقيدية التى تهتم بالمشاكل الاقتصادية العالمية اجتذبت عدداً ضخماً من الأعضاء وكذا موارد هائلة. أوكسفام والكنيسة الرومانية الكاثوليكية يعتبرا مثلان جيدان فى هذا المقام.

اللعبة غير متوازنة بالمرة. فالمجتمع المدنى لا يملك إلا قدراً ضئيلاً جداً من القوة. فنحن غاية فى الضعف والهشاشة والتزعزع.

جيرى بار

المجلس الكندى للتعاون الدولى، أوتاوا

العمل دولياً مكلف للغاية. فتذاكر الطيران وحدها يمكن أن تستهلك جزءاً كبيراً جداً من مواردنا. فى الماضى كان يمكن لأعضائنا أن يتقابلوا فى بدروم كنيسة وأن يصلوا إلى حل لقضية ما. اليوم نحن بحاجة إلى موارد ضخمة لا نملكها لكى نتواجد فى الاجتماعات الدولية. وهذا يحجم بشدة قدرتنا على التمكين.

دارين كوالمان

الاتحاد القومى للفلاحين، ساسكاتون

المجتمع المدنى فى روسيا هو عبارة عن عدة مئات من مفكرى علم الاجتماع الذين يمكن أن يتجمعوا فى ما لا يزيد حجرة واحدة.

جوديث شابيرو

كلية الاقتصاد الجديدة، موسكو

ولكـن الاسـتثناءات تـبرز القاعدة، وهى أن معظم انخراطات المجتمع المدنى فـى قضـايا الاقتصـاد العـالمى جـاءت فـى ظـل قـيود ثقـيلة فرضـتها المـوارد المحـدودة. فمعظم مؤسسـات المجتمع والمنظمات غير الحكومية والجماعات الدينـية والـنقابات الـتجارية عملـت فـى ظـل ميزانـيات محدودة وتأمين مالى قصـير المـدى الزمـنى. كمـا أنـه لا يوجـد لـدى معظمهـم إلا عـدد محدود من الموظفيـن المؤهليـن للـتعامل تحديـداً مـع قضـايا الاقتصـاد العالمى وعادة ما يعـتمدون وإلـى حـد بعيد على المتطوعين وعلى العمالة المنخفضة الرواتب. وحـتى بعـض منـتديات رجـال الأعمـال (خاصـة فى المشـاريع الصغيرة) وبنوك الفكر (خاصة فى الجنوب) عانوا وجوداً غير ثابت ومزعزع.

حـدة هـذه الصعوبات الخاصة بالموارد تجعل معظم منظمات المجتمع المدنى التى تتعامل مع قضايا الاقتصاد العالمى صغيرة نسـبياً. فلكون معظمهم قد تم تأسيسـها خـلال العقديـن الأخيريـن، بـل إن بعضهم قد تأسـس فى السـنوات القلـيلة المنصـرمة فقـط، فلـم يكن لديهم إلا قليلاً من الوقت لبناء مقومات أو ذاكـرة مؤسسـية. وكثـير مـنهم لا يسـتطيع الاسـتمرار. وبالتأكـيد نجد نسـبة معتـبرة مـن مـنظمات المجـتمع المدنى المسجلة فى العديد من الدول هى فى حالة احتضار.

جماعـات المجـتمع المدنـى فـى مصـر والـتى تـتعاطى القضـايا الاجتماعـية وقضـايا الحكـم والإدارة لـيس لهـا أى مصدر ثابت للدخل إلا مـن خـلال الـتمويل الأجنـبى. فـلا توجـد مبادرة خيرية محلية من رجـال الأعمـال لمسـاندة المجـتمع المدنـى، وتطـور هـذه المـبادرة يحتاج لوقت طويل.

بسمة قدمانى

مؤسسة فورد، القاهرة

لكـى تبـنى ديمقراطـية أنـت فـى حاجة إلى وقت ومساحة وموارد. وعادة ما لا نملك أى من هذه.

جوزفين جراى

الأسر منخفضة الدخل معاً، تورنتو

نحـن نود أن ننخرط فى التثقيف الجماهيرى بخصوص قضايا الاقتصاد العـالمى، ولكـنا نفـتقد للـتمويل الـلازم وللخـبرة بين موظفينا للقيام بهذه المهمة.

آن كريستين هابار

الاتحاد الدولى لحقوق الإنسان، باريس

ولسوء الطالع، فإن مؤسسات المجتمع المدنى ذات الموارد الأفضل مثل منتديات رجال الأعمال وبنوك الفكر الاقتصادية تميل فى الغالب الأعم إلى إيلاء أهمية قليلة نسبياً للدفع الصريح للديمقراطية فى الاقتصاد العالمى. فى المقابل، فإن جماعات المجتمع المدنى والتى تنشط فى مجال تفعيل أكبر للديمقراطية فى الإنتاج والتبادل والاستهلاك العالمى عادة ما تصارع فى ظل موارد محدودة للغاية. فى ذات الوقت نجد أن مؤسسات المجتمع المدنى ذات الموارد المحدودة عادة ما تكون هى التى تسعى لإعطاء صوتاً للقطاعات التابعة فى الاقتصاد العالمى. ونتيجة لذلك، فإن الأشخاص الذين من المفترض أن يكونوا أكثر الغانمين من تفعيل المجتمع المدنى للثقافة الجماهيرية والحوار الجماهيرى والمشاركة الجماهيرية والشفافية لصالح الجماهير والمساءلة الجماهيرية فى الاقتصاد العالمى يكونون هم أصحاب الفرص الأقل للحصول على هذه الفوائد وذلك بسبب القيد المتمثل فى محدودية الموارد.

تنفق الحكومة الكندية مئات الملايين من الدولارات لإنعاش الصادرات وتضيع ملايين فقط توجهها ببرامج دعم حقوق الإنسان. نحن زهيدون. نحن غاية فى الضآلة. من غير الممكن عملاً أن يكون لنا أى تأثير.

ديانا بورنسون
الحقوق الديمقراطية، مونتريال

المنظمات غير الحكومية فى روسيا تهتم بالمواضيع التى يمكن أن يحصلوا على مال لها، ولا يوجد أحد مهتم بتمويل عمل بخصوص قضايا مثل الديمقراطية الاقتصادية أو حقوق العمال.

نودارى سيمونيا
معهد الاقتصاد العالمى والعلاقات الدولية، موسكو

حتى هؤلاء من بيننا الذين يقدرون أهمية العولمة مستوعبين تماماً فى معركة الحياة اليومية إلى درجة لا تجعلهم قادرين على الاهتمام بهذه القضايا الاستراتيجية. قمة السخرية هو أننا إذا ما استطعنا أن نجد الوقت للتأمل فسيكون الوقت قد أصبح متأخراً جداً للتحرك والمواجهة.

وليام كاليما
جمعية منتجى أوغندا، كامبلا

ولسنا فى حاجة إلى القول بأن المناخ الاقتصادى العام الذى تعمل فى إطاره مؤسسات المجتمع المدنى يمكنه أن يؤثر بشدة على مدى نجاح أو فشل هذه المؤسسات فى الحصول على موارد تكفيهم لمتابعة برامجهم. فإذا عملت مؤسسة مجتمع مدنى فى ظل بيئة منتعشة نسبياً، فإن الاحتمالات أمامها تكون أكبر لجذب الموارد اللازمة لاتخاذ خطوات محسوسة نحو مقرطة الاقتصاد العالمى. ففى النهاية نجد أن الأفراد الأغنى يكونون أكثر قدرة على دفع قيمة العضوية وعلى الإسهام فى حملات المجتمع المدنى وعلى تأسيس أوقاف خيرية يمكنها أن تمول عمل المجتمع المدنى. وفى المقابل، فإن تجميع الموارد اللازمة يكون أصعب بكثير إذا كانت مؤسسات المجتمع المدنى تعمل فى بيئة موبوءة بالفقر. إضافة إلى هذا، نجد أن الفقراء – الذين عادة ما يعانون أكثر من غيرهم من أوجه القصور الديمقراطى فى الاقتصاد العالمى – يفتقدون بصفة عامة لكل من الوقت اللازم لكى يضطلعوا بعمل مدنى نشط ومستدام وكذا للموارد اللازمة لدعم آخرين مستعدين لكى ينشطوا فى العمل المدنى باسمهم ونيابة عنهم.

معظم المصريين يصارعون من أجل لقمة العيش. ويصبح من الرفاهية بالنسبة لهم أن يهتموا بأنشطة المجتمع المدنى.

عبد الحميد حسن الغزالى

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة

إن معركة الحياة اليومية لتأمين الاحتياجات الأساسية فى روسيا ما بعد الشيوعية لم تترك للناس إلا قليلاً من الوقت والطاقة لأنشطة المجتمع المدنى. ولم يظهر الأغنياء الجدد فى روسيا إلا قدراً ضئيلاً من الميل نحو العمل الخيرى. أما دوائر المهنيين والذين يشكلون الجانب الأعظم من القاعدة الاجتماعية للمجتمع المدنى فى دول أخرى عادة ما ينتمون فى روسيا إلى الطبقة الفقيرة الجديدة.

لا تعرف تايلاند تقليد التبرع لمنظمات المجتمع المدنى، ومن ثم فإن هذه الجماعات عليها عادمان تتوجه للخارج للحصول على تمويل.

براسونج ليوتواتانويسوت

جمعية صحفتى تايلاند، بانكوك

بالتأكيد تستطيع مؤسسات المجتمع المدنى أن تتابع عدداً كبيراً من الأنساق المبتكرة ليعضدوا وضعية مواردهم. فبعض المنظمات ذات المشاريع الضخمة (مثل وكالات الغوث الإنسانى الكبرى) جمعت موارد معتبرة للغاية حتى عند تعاملها مع مجموعات مهمشة إلى حد بعيد فى الاقتصاد العالمى. بالرغم من هذا، فإن الاستثناءات تبرز مرة أخرى القاعدة وهى أن مشاكل الموارد المحدودة وغير الكافية قوضت الكثير جداً من جهود المجتمع المدنى لمقرطة الاقتصاد العالمى. وبالفعل، وكما سيرد تفصيلاً فى الجزء الخامس، فإن الرغبة العارمة للحصول على تمويل يمكن أن تدفع مؤسسات المجتمع المدنى لكى تخاطر باستقلالها.

سعت جماعات المجتمع المدنى فى أندونيسيا إلى تعبئة موارد الزكاة وغيرها من أوجه الصدقات فى ظل العقيدة الإسلامية لتحسين وضعية مواردهم.

حولت بعض دوائر المجتمع المدنى (بما فى ذلك روسيا وتايلاند) جهودها الهادفة إلى إيجاد تمويل من شركات الأعمال الكبرى إلى أصحاب المشاريع المتوسطة والصغيرة.

الشبكات

النقص فى الموارد اللازمة لأنشطة المجتمع المدنى الخاصة بالاقتصاد العالمى يمكن أن يتم التغلب عليه ولو جزئياً عندما تتشابك مؤسسات المجتمع المدنى. منظمة المجتمع المدنى التى تكون ضعيفة وهى متوحدة يمكنها أن تضحى قوية من خلال التعاون مع منظمات أخرى. فوجود أو غياب التشبيك يمكن أن يحدث فرقاً كبيراً فيما يتعلق باحتمالات بقاء واستمرار مؤسسة مجتمع مدنى ما وكذا بالتأثيرات التى يمكن أن تمارسها.

منذ تدشينها فى عام 1993 أضاف التشبيك من خلال دولية الشفافية قوة معتبرة لعشرات من الحملات القومية (بما فيها داخل الدول السبع المبحوثة فى هذا التقرير) من أجل تكريس الانفتاح والوضوح ولتقليص الفساد فى الإدارة الاقتصادية.

تربط شبكة الحرية الاقتصادية مراكزاً بحثية (معظمها صغيرة) فى 56 دولة (بما فيها البرازيل وروسيا وفرنسا وكندا) لتفعيل سياسات غاية فى التحرر بإزاء العولمة.

والتشبيك ينطوى على تجميع لقدرات المجتمع المدنى. فمن خلال علاقاتهم مع بعضهم البعض تتشارك المؤسسات المنضمة إلى شبكة واحدة فى المعلومات والبيانات والخبرات. ويساعد التعاون كذلك على تجنب تكرار وتناسخ الجهود فيحقق من ثم توفيراً فى الموارد النادرة والمحدودة. وفى بعض الحالات قد توحد منظمات المجتمع المدنى مواردها وإمكاناتها للقيام بأنشطة معينة ما كان يمكنهم القيام بها من الأصل أو بقدر مواز من الجودة إذا ما تحركوا كل على حدة.

معظم حالات التشبيك فى المجتمع المدنى تتضمن أنواعاً متشابهة من الجماعات: ومن ثم نجد الاتحادات التجارية تتعاون مع اتحادات تجارية أخرى؛ ومنظمات المجتمع المدنى تتشارك مع منظمات حقوق إنسان أخرى.. إلخ. ولكن الشبكات التى تنطوى على قطاعات مختلفة من المجتمع المدنى يمكنها أن تكون مؤثرة أيضاً فيما يتعلق بقضايا الاقتصاد العالمى. على سبيل المثال، نجد أنه فى بعض المناسبات شكلت منظمات غير حكومية واتحادات تجارية وجماعات دينية ومنتديات رجال أعمال فريقاً واحداً للدفاع عن قضية تخفيف عبء الديون عن الدول الفقيرة. والشبكات القطاعية المقطعية فى المجتمع المدنى يمكنها أن تساعد بوجه خاص فى تقوية موقف الجماعات التابعة فى الاقتصاد العالمى. على سبيل المثال، حركات السود يمكنها أن توحد جهودها مع الحركات النسائية، وحركات الشباب يمكنها أن تتشابك مع حركات الفلاحين.. وهكذا.

منذ تدشينه فى عام 2001 يعمل المنتدى الاجتماعى العالمى بصورة أساسية من خلال تشبيك جماعات المجتمع المدنى فى دائرة متصلة من الاجتماعات العالمية والإقليمية والقومية فى بورتواليجرى وباماكو وبانكوك وفلورنس وحيدرآباد.

فى أوغندا تشاركت مجموعة واسعة من المنظمات غير الحكومية منذ منتصف التسعينات فى صورة المنتدى القومى للمنظمات غير الحكومية. ولكن التعاون عبر القطاعات فيما بين المنظمات غير الحكومية والاتحادات العمالية وجمعيات رجال الأعمال ما زال ضعيفاً.

برنامج تدريب الشباب من أجل التنمية فى تايلاند عمل عبر الطبقات ليربط الطلاب وشباب الفلاحين.

تشهد البرازيل حالياً بعض الترتيبات القوية لقوى المجتمع المدنى فيما بين الكنيسة وجمعيات المجتمع ومنظمات غير حكومية واتحادات تجارية كما تضم أحياناً منتديات أكاديمية ومنتديات لرجال الأعمال ذات اهتمامات اجتماعية.

شبكات المجتمع المدنى العابرة للحدود نجحت كثيراً فى تنفيذ حملات المطالبة بتخفيف عبء الديون عن الدول الفقيرة. فتجمعات مثل الشبكة الأفريقية للديون والتنمية (AFRODAD) والشبكة الأوربية للديون والتنمية (EURODAD) يتمتعون بعضوية إقليمية. حملة يوبيل 2000 لإلغاء الديون والتى انطلقت مع بداية الألفية الجديدة انخرط فيها أشخاصاً ينتمون إلى أكثر من ستين دولة فى كافة أنحاء العالم.

وأحد الأشكال المثمرة لتشبيك المجتمع المدنى فى قضايا الاقتصاد العالمى هو التعاون عبر الحدود. فى هذه الحالة نجد المؤسسات المنتمية إلى نفس القطاع أو إلى قطاعات مختلفة والتى تنشط فى دول عدة تعمل معاً. وتحالفات الشمال - الجنوب والجنوب - الجنوب عادة ما يمكنها وبوجه خاص تقوية مركز جماعات المجتمع المدنى الضعيفة - التى تعمل فى دول فقيرة.

حصلت العاهرات فى تايلاند على صوت أعلى فى الاقتصاد العالمى من خلال الاجتماعات غير الدورية لشبكة آسيا – باسيفيك للعاملين فى مجال تجارة الجنس.

وشبكات المجتمع المدنى تفرز أشكالاً للتنظيم متنوعة. فبعض هذه التحالفات فيما بين المؤسسات تتم صياغتها فى مذكرات تفاهم ومثلها من الصياغات التنظيمية، فى حين نجد أن تشبيكات أخرى تظل متخذة أشكالاً غير رسمية. كما أن التواصل قد يكون منتظم أو قد يكون عشوائى. وتتطور بعض الصلات فيما بين جماعات المجتمع المدنى إلى تعاون طويل المدى يتعامل مع مجموعة واسعة النطاق من القضايا، فى حين نجد بعضاً آخر من الشبكات تعبر عن تحالف لحظى يستجيب لمشكلة محددة أو حدث معين.

أدى تأسيس MERCOSUR إلى دفع جمعيات السود فى أكثر من اثنتى عشرة دولة (بما فيها البرازيل) لتشكيل تحالف استراتيجى للمنحدرين من أصول أفريقية فى أمريكا اللاتينية وجزر الكاريبى.

وبغض النظر عن الشكل التنظيمى، يمكن لشبكات المجتمع المدنى أن تتحالف بخصوص قضايا الاقتصاد العالمى فى أكثر من إطار. على سبيل المثال، يمكن للمؤسسات أن تجتمع فى إطار مؤتمرات رسمية على المستوى القومى أو الإقليمى أو العالمى. أو قد تنظم جماعات المجتمع المدنى المتعاونة مؤتمرات خاصة بها أو قد يتبادلوا الزيارات لمقار بعضهم البعض. ويمكن للشبكات أن تتواصل كذلك عن طريق وسائل الاتصالات الإلكترونية من خلال تشبيك المواقع الإلكترونية وكذا عن طريق الاتصالات التليفونية.

وتستطيع الشبكات أن تقدم فوائد عديدة لجهود المجتمع المدنى من أجل مقرطة الاقتصاد العالمى. على سبيل المثال، البيانات المجمعة والتحركات المنسقة يمكن أن تزيد من كفاءة وفعالية الجهود الرامية لجعل السلطات الحاكمة مساءلة. إضافة إلى هذا فإن تبادل الخبرات يمكن أن يزود المجتمع المدنى بأفكار وامضة تتعلق بوسائل يمكنها تحقيق ثقافة جماهيرية وتفعيل حوار جماهيرى وإيجاد مساحة مفتوحة للمشاركة الجماهيرية وانتزاع الشفافية لصالح الجماهير وكذا المساءلة الجماهيرية فيما يتعلق بإدارة الاقتصاد العالمى. إضافة إلى هذا، فإن مجرد العمل مع آخرين محملين بنفس القيم ولهم نفس المصالح يمكن أن يمد جماعات المجتمع المدنى بثقة كبيرة وطاقة متدفقة والتى بدونها سيشعرون بالعزلة والضعف.

تشاركت جماعات مجتمع مدنى من تسع دول (منها البرازيل وروسيا وكندا) فى برنامج المراقبة العالمية للغابات بغرض زيادة الشفافية والمساءلة فى إدارة الغابات من خلال مراقبة ومتابعة تحركات الشركات والحكومات والأفراد.

المشاركون فى الحملات المناهضة لبناء السدود الضخمة مثل حركة الأفراد المتأثرون بالسد (MAB) فى البرازيل حصلوا على الهام معتبر من الاجتماعات العالمية وزيارات التضامن الدولى مع بعضهم البعض.

العمل مع أصدقاء دوليين يعد شيئاً جيداً. فهم يأتون إلينا ويتضامنون معنا: أمريكان، هنود، يابانيون، فيتناميون، هولنديون، سويسريون، دانمركيون واستراليون. فنحن لدينا هنا قرية كونية.
سوان سانجسوم
جمعية الفقراء، قرية ماو من مان يوان، تايلاند

شبكات الجمعيات النسائية – مثل معهد مجتمع مفتوح فى روسيا – يمكنها أن تجذب انتباهاً أكثر لقضايا النوع فى العولمة الاقتصادية.

وهـذا لا يعني أن شبكات المجتمع المدنى لا تعانى أية مشاكل. فمن ناحية أولـى، نجـد أن التشـبيك الفعـال يحـتاج إلـى مـوارد قـد تفـتقدها مؤسسـات عديـدة. إضـافة إلـى هـذا، عـادة مـا تفتقد الشبكات إجراءيات واضحة لصياغة وإنفـاذ وضـع التشـبيك فتضـحى عملـية اتخـاذ القـرار الجمـاعى فـيما بيـن الجماعـات المشـاركة مسـألة معوقـة ومـربكة ومثـيرة للخلـط. أيضـاً نجـد أن الأعضـاء فـى شـبكة مجـتمع مدنـى يجـدون لـزاماً علـيهم أن يتفاوضـوا حـول الاخـتلافات - وهـى اخـتلافات أحـياناً مـا تكون خطيرة - فيما يتعلق بالأولويات والتحلـيلات والاسـتراتيجيات والـتحركات. وتضـحى مـثل هذه المفاوضات غاية فـى الصـعوبة فـى الشـبكات العـبر حدوديـة والمقطعـية حيـث يمكـن للتـنوع الـثقافى أن يولـد صـعوبات فـى التواصـل غايـة فـى العمـق. بل إنه فى بعض السـياقات، كمـا هو الحال فى روسـيا الحالية، فإن التشـبيك مع أجانب ممكن أن يسـتثير قـدر كبـير من عدم الثقة من جانب كل من الدوائر الحاكمة وعامة الشـعب علـى حـد سواء. وأيضاً، وكما هو الحال مع أى وحدة سياسية، نجد أن شبكات المجتمع المدنى تتضمن بدرجة أو بأخرى صراعات قوى وهيراركية فى القوى يمكن أن تقوض من جهود التعاون.

إلا أن مؤسسـات المجـتمع المدنـى الـتي يمكـنها أن تواجـه بـنجاح هـذه الـتحديات يمكـنها أن تعظـم بـلا شـك من تأثيرها على حالة الديمقراطية فى الاقتصـاد العـالمى. والأمـثلة الـواردة فـى الصـفحات المقابلـة تشـرح إمكانـية تحقـق هذا الاحتمال. فالقدرة على التشبيك بفعالية - بما فى ذلك التشبيك عـبر الـدول وعـبر القطاعـات - يمـثل بلا شـك قدرة تنظيمية محورية لجماعات المجتمع المدنى التى تتعامل مع العولمة الاقتصادية.

الرابطة الاجتماعية لنصف الكرة الأرضية والتى تأسست رسمياً عام 1999 لـتكون شـبكة مجـتمع مدنـى لـبدائل الـتكامل الإقلـيمى فى الأمريكتيـن، تـتحرك عمـلاً وإلـى حـد كبـير مـن خـلال اتصـالات غـير منتظمة فيما بين حفنة قليلة من الأفراد.

أى اتصال من جانبنا بأجانب من الممكن أن يؤخذ ضدنا.
لودميلا اليكسيفا
مجموعة موسكو هلسنكى

اخـتلافات الـرؤى وصـراع القوى فى الداخل أضعف فى بعض الأحيان الشـبكة الدولـية للمـراجعة المشـتركة لسياسـات التكيف الهيكلى (SAPRIN) والـتى انطـوى تحـت جـناحها عـدة آلاف مـن جماعـات المجـتمع المدنـى فـى إرجـاء العالم المختلفة منذ نهاية التسعينات لـتقويم نـتائج بـرامج التكـيف الهـيكلى فى اثنتى عشـرة دولة (منها أوغندا وكندا).

ترتـبط منظمتـنا بعلاقـات مع تحالف الصناعة البريطانية (CBI) وحركة مؤسسـات الأعمـال الفرنسـية (MEDEF) وغـيرها. هـؤلاء هـم أصدقاؤنا. نحن نعرف بعضنا البعض بأسمائنا الأولى.
أمورى تيمبورال
اتحاد صناعات دولة ريودى جانيرو

العلاقة مع الدوائر الرسمية

إضافة إلى الكيفية التى يتشابكون بها مع بعضهم البعض فإن قدرة مؤسسات المجتمع المدنى على تفعيل الديمقراطية فى الاقتصاد العالمى تعتمد كذلك وإلى حد بعيد على علاقاتهم بالسلطات الحاكمة. فإذا كانت الدوائر الرسمية واعية بجماعات المجتمع المدنى وتتحمس لتضمينهم فى عملية السياسة فسوف تتعاظم احتمالات أن تسهم أنشطة المجتمع المدنى فى تفعيل قدر أكبر من الديمقراطية. وفى المقابل، إذا كانت مؤسسات الحكم غير واعية بمنظمات المجتمع المدنى وتحجم عن التعامل معها وتتردد فى منحها مساحة سياسية فسوف تضعف احتمالات مقرطة الاقتصاد العالمى من خلال تحرك جماعى طوعى للمواطنين.

أحد المظاهر الهامة المعبرة عن طبيعة الموقف الرسمى هو الوضع القانونى الذى تسمح به الدول ومؤسسات الحكم والإدارة لمنظمات المجتمع المدنى. فالقواعد يمكن أن يكون لها إما تأثير محفز أو تأثير معوق لأنشطة المجتمع المدنى وذلك اعتماداً على طبيعة هذه القواعد. فعلى سبيل المثال، فإن القواعد المنظمة للاعتراف الرسمى بجماعات المجتمع المدنى (سواء من قبل الكيانات القومية أو الكيانات المتخطية للدولة أو الكيانات المحلية) ممكن أن تتراوح بين ترتيبات غاية فى الليبرالية والتحرر من جانب وبين أطر مفرطة فى الديكتاتورية وغاية فى الضيق من جانب آخر. إضافة إلى هذا، فإن النظام المالى مثل فرض أنواع متعددة من الضرائب أو الإعفاء منها يمكن إما أن يعظم أو أن يقوض وضعية الموارد لدى مؤسسات المجتمع المدنى. فى قولة واحدة، القوانين تحدث فرق.

فى روسيا لا تشجع الدولة الفيدرالية العمل الدفاعى للمجتمع المدنى إلا قليلاً. مؤسسات المجتمع المدنى المستقلة لم تحصل على الشرعية إلا منذ عام 1991، وحتى عندما حدث ذلك فإن النموذج المرجعى كان النظام السلطوى الجديد فى اندونيسيا. وحتى اليوم فإن قانون الضرائب يعامل منظمات المجتمع المدنى على قدم المساواة مع مؤسسات الأعمال الخاصة، بالرغم من الجهود المنظمة والمشتركة للمنظمات غير الحكومية وعلى مدار عدة سنوات لتغيير هذا التشريع.

فى العالم الثالث يكون التعاون بن المجتمع المدنى والحكومة عادة ضعيفاً خاصة فيما يتعلق بقضايا مثل حقوق الإنسان والبيئة والتى تشعر الحكومات بأنه يتم الضغط عليها بخصوصها. لقد عملت المنظمة العربية لحقوق الإنسان سنوات طويلة دون اعتراف رسمى، ولم تصل إلى اتفاق رسمى مع الحكومة إلا فى مايو 2000.

محمد فائق

المنظمة العربية لحقوق الإنسان، القاهرة

المادة 40 من الدستور التايلاندى الأخير تضمن حق العامة فى التحدث من خلال الراديو. استفادت العديد من مؤسسات المجتمع المدنى من هذه المادة لتحصل على وقت على الهواء.

المشـكلة الرئيسـية الـتى تواجهـنا هـى التنفـيذ. لقـد أصـدرت السـلطات فـى سـيبريا 120 قـانون خـاص بالمنظمات غير الحكومية منذ عام 1995 وبعضها يتضمن أبعاداً جيدة جداً تم صياغتها بواسطة أخصـائيين قانونيين، ولكـن وضـع هـذه القوانين موضع التنفيذ يعتبر قضية أخرى.

أيجور بارادا تشيف

المركز الصربى لدعم المبادرات المدنية، نوفوسيبرسك

كما أن الطرق التى يستخدم بها المسئولون سلطاتهم القانونية، أو يسيئون استخدامها، تحدث فرقاً أيضاً. فالسلطات الحاكمة غير المرحبة وغير المتعاطفة يمكن أن تستخدم مجموعة من الإجراءات لتحجم من أنشطة المجتمع المدنى ومنها: منع الاجتماعات، فرض الرقابة على المطبوعات، تعطيل المشاريع، مصادرة الأصول، اعتراض الاتصالات، منع السفر، فرض مزيد من الالتزامات البيروقراطية، المطاردة والترويع الأمنى، تنظيم حملات تشويه لسمعة المؤسسة أو قادتها وقد يصل الأمر إلى إغلاق المؤسسة كلية. فى بعض الحالات وصل الأمر إلى حد تحرك الدوائر الرسمية بالمخالفة للقانون لكبت عمل المجتمع المدنى من خلال تخريب مقر وممتلكات المؤسسات على سبيل المثال أو من خلال تهديد نشطاء المجتمع المدنى بالإيذاء البدنى. ومن المؤكد أنه يمكن لجماعات المجتمع المدنى أن تتخذ خطوات عدة ومتنوعة لمواجهة مثل هذه الضغوط السلبية من خلال استغلال الثغرات فى القوانين على سبيل المثال أو من خلال التوسل بالمعاهدات والعهود الدولية أو من خلال تصعيد الدعم الشعبى عن طريق وسائل الإعلام أو بإعادة توجيه التمويل إلى أماكن أكثر أمناً.. وهكذا. ولكن حتى فى ظل استخدام إجراءيات مواجهة خلاقة ومبتكرة إلا أن القدرة الكامنة للمجتمع المدنى لمقرطة الاقتصاد العالمى ستكبت إلى حد بعيد عندما يعمل هذا المجتمع فى إطار من العداء الرسمى (هذه الفقرة تعتمد بشدة على دراسة غير منشورة لـ: Peter van Tuijl, "Responding to Rights at Risk:NGOs in a Disabled Environment" July 1997.

الحكومة التايلاندية أحياناً ما تقدمنا على أننا الذراع الثالث وهذا يجعل بعض الناس يسيئون فهم دور المنظمات غير الحكومية.

رياوادى براسيرجاريونساك

لجنة التنسيق بين المنظمات غير الحكومية من أجل التنمية، بانكوك

تخشى العديد من مؤسسات المجتمع المدنى فى أوغندا مشروع القانون الجديد الخاص بالمنظمات غير الحكومية والذى قدم للبرلمان فى 2002 على أساس أنه قد يهدد حقوقهم الديمقراطية عن طريق زيادة قدرة الحكومة على التدخل فى شئونهم.

قانون المنظمات غير الحكومية فى مصر قانون كادح إلى حد بعيد. فالمنظمات غير الحكومية تفقد الكثير من الطاقة فى مجرد محاولة إبعاد الوزارة عن كاهلهم.

علاء عز

جمعية مؤسسات الأعمال للحفاظ على البيئة

نحن لا نسعى لتسجيل منظمتنا لأن لو حدث هذا ستبدأ الحكومة فى السيطرة على عملنا. فلقد أغارت الشرطة على مقرنا بالفعل وفحص المسئولون الحساب البنكى للمنظمة وكذا حساباتنا البنكية الشخصية.

ناشط مُجهَّل، بانكوك

فى المقابل نجد أن السلطات الحاكمة المتعاطفة يمكنها أن تسهل بدرجة كبيرة تحركات المجتمع المدنى وبرامجه لزيادة الوعى والحوار والمشاركة والشفافية والمساءلة الجماهيرية فيما يتعلق بالاقتصاد العالمى. إذا ما كان هذا السيناريو السعيد هو السائد فإن السلطات الرسمية يمكنها أن تساعد من خلال المساهمة فى توزيع مطبوعات المجتمع المدنى أو إفساح مساحة زمنية للمجتمع المدنى فى المحطات الإذاعية والتليفزيونية الحكومية أو إنشاء مجالس مشتركة مع مؤسسات المجتمع المدنى أو حماية منظمات المجتمع المدنى من الهجوم عليها بواسطة جهة ثالثة بل وقد تصل المساعدة إلى حد التمويل المباشر لمبادرات المجتمع المدنى. ولكن بعد هذا القول لابد من الإشارة إلى أن العلاقات مع السلطات الحاكمة إذا وصلت إلى مرحلة الحميمية الشديدة فإن هذا قد يضع على الطاولة مشكلة احتواء المجتمع المدنى، وهو ما سوف نناقشه بصورة أكثر تفصيلاً فى الجزء الخامس.

دشنت الحكومة الكندية بعض من أهم مبادرات المجتمع المدنى المتعلقة بالاقتصاد العالمى ومولت جانباً كبيراً منها، ومنها المعهد الدولى للتنمية المستدامة وحقوق وديمقراطية. كما ساند المسئولون فى أوتاوا أنشطة محددة للمجتمع المدنى ومن ذلك على سبيل المثال توفير تمويل لعقد قمة الشعب كنشاط موازٍ للاجتماع فيما بين الحكومات والذى عقد فى كويبيك فى إبريل 2001.

من المفيد أن تكون لك علاقات مع منظمات دولية منفتحة. ولكن من غير المفيد أن يكون لك علاقات مع المنظمات التى تخلق مشكلة أمام كل حل.

محمد إدريس
الاتحاد التعاونى الزراعى المركزى، القاهرة

المشـاورات المحـيطة بـأوراق اسـتراتيجية تقلـيص الفقـر هـى أداة للديمقراطـية الـزائفة. فديناميكيات القوة لم تتغير. لقد أعطى الناس "الحـق" فـى "اختـيار" التكـيف الهـيكلى. فالمشـاورات لا تُفَّعـل الديمقراطية إذا لم تحدث تغيراً معتبراً.

بام فوستر

مبادرة هاليفاكس، أوتاوا

فـى الحلقـة الأخـيرة مـن اسـتراتيجية مسـاعدة الـدول فى البرازيل تظاهـر البـنك الدولـى بإجـراء مشـاورات مع بعض جماعات المجتمع المدنـى، ولكـن تمثيلـية المشـاورات هـذه لـم تسـفر إلا عـن ملحق للـتقرير الأصـلى. فالمشـاورات لـم تغـير شـيئاً بالمـرة. فلمـاذا إذن نهتم؟

فلافيا باروس

شبكة البرازيل للمؤسسات المالية متعددة الأطراف، برازيليا

فقدت المنظمات غير الحكومية الكثير جداً من الوقت الذى لا يمكنها أن تـتحمل فقـده بسـبب انخـراطها فـى كـل هـذه "المشـاركة" مـع مؤسسات المال الدولية.

جون ديلون

Kairos : التحالف العام للعدالة الاقتصادية، تورنتو

مشـاركة المواطنين مع وزارة الخارجية والتجارة الدولية الكندية هى شئ مظهرى. نحن بحاجة إلى إسهام حقيقى للمواطنين.

تونى كلارك

معهد بولاريس، أوتاوا

أحـد الطـرق التى تلجأ إليها السلطات إما لتمنح مؤسسات المجتمع المدنى مسـاحة أو لتحرمها منها هى الإجراءيات التى تتبعها السلطات كى تُضمّن أو تسـتبعد مدخـلات المجـتمع المدنـى فـى العملـية السياسـية. علـى سـبيل المـثال، قـد تعطـى الإدارات الحاكمـة توجيهات واضحة ومحددة (مدعومة فى بعـض الأحـيان بـورش تدريبـية) لطـاقم موظفـيها تـتعلق بمـتى وكـيف ولمـاذا يـتعاملون مـع جماعـات المجـتمع المدنـى. إضـافة إلـى هـذا قـد تخصـص المؤسسـات القومـية والمتخطـية للـدول والمحلية والخاصة طاقماً محدداً من الموظفيـن وكـذا مخصصـات مالـية للتواصـل مـع كيانات المجتمع المدنى، مع تسـهيل وصـول مؤسسـات المواطنيـن إلـى كـبار المسـئولين بصـورة سـريعة ومباشـرة. بل إن بعض إدارات الحكم ذات التوجه الإيجابى قد تجعل أحد معايير تقويم وترقية موظفيها الأداء الجيد فيما يتعلق بالتواصل مع المجتمع المدنى. وقـد يـداوم المسـئولون كذلك على استشارات دورية متعمقة مع مؤسسات المجـتمع المدنـى مشـجعين إياهم على التواصل بتغذية استرجاعية فى أى وقـت وكل وقت من خلال البريد العادى والإلكترونى. والأكثر من هذا، قد تتيح كيانات الإدارة والحكم مقاعداً لوفود من المجتمع المدنى فى جلسات ولجان مـتعددة. وفـى المقـابل فـإن دوائـر الحكـم قـد تتجاهل أو حتى ترفض بوضوح تقديم تسـهيلات من هذا النوع.

والممارسات الرسمية فى هذا المجال تنوعت بشدة. فعلى مستوى الهيئات المتخطية للدول، على سبيل المثال، نجد هيئات مثل الاتحاد الأوربى والبنك الدولى قد طوروا ترتيبات معقولة جداً للتواصل مع جماعات المجتمع المدنى. وبالمقابل نجد أن منظمات أخرى مثل BIS وOECD لم تتخذ أية إجراءات من هذا النوع.

وتوجهات المسئولين أثناء المشاورات مع منظمات المجتمع المدنى لها دلالة كذلك. على سبيل المثال، قد تعتبر الهيئات الإدارية مثل هذه المناقشات حواراً جاداً له آثار معتبرة، ولكنهم على الجانب الآخر قد يتعاملون مع تبادل الآراء هذا مع جماعات المجتمع المدنى على أنه مجرد تمرين فى العلاقات العامة. وعند التخطيط للمشاورات قد تحدد السلطات بالمشاركة مع مؤسسات المجتمع المدنى المشاركين والأجندة وشروط وقواعد التواصل، ولكنها على الجانب الآخر قد تقوم بمثل هذه الترتيبات منفردة. وقد يبذل الموظفون الجهد والوقت لحضور أنشطة المجتمع المدنى فى أماكن إقامتها أو قد يصرون على أن ممثلى المجتمع المدنى هم الذين لابد أن يأتوا إلى مكاتبهم. كما قد يمد المسئولون نشطاء المجتمع المدنى الذين يتصلون بهم بمعلومات وبيانات ملائمة وكذا بالوقت الكافى للتقدم بمدخلات فى العملية السياسية تكون ذات معنى أو قد يمتنعون عن هذا.

المسئولون فى سانتبطرسبرج لا يعتبرون المنظمات غير الحكومية شريك يقف معها على قدم المساواة فى حل المشكلات. فآليات التفاعل فيما بين المنظمات غير الحكومية والسلطات التنفيذية أما أنها لا تكون موجودة إلا على الورق أو إذا كانت تنفذ فإنها لا تتسم بأى كفاءة بالمرة. فى الغالب الأعم، لا ينظر المسئولون باحترام إلى قطاع المجتمع المدنى، وهذا يرجع فى جزء منه إلى ضعف المجتمع المدنى وفى جزء آخر إلى صلف وجهل غالبية المسئولين.

روزا خاتسيكيليفيكا
مركز تنمية المنظمات غير الحكومية، سانتبطرسبرج

صندوق النقد الدولى يُعلم الناس. هو لا يستشير. وكأنه يعرف الإجابة.

مصطفى والى
اتحاد الصناعات المصرية، القاهرة

مشاريع البنك الدولى فى روسيا لا تنبنى على أية مناقشة جادة للجماهير تتعلق بالقضايا أو الآليات. فعادة ما لا يصبح الجمهور منخرطاً إلا بعد أن تكون القرارات الكبرى قد تم اتخاذها.

أندريه كورتونوف
مؤسسة علوم موسكو

والمشـاورات مـع مؤسسـات المجـتمع المدنـى قـد تعقـد فـى جمـيع مراحل عملـية صـنع السياسـات أو قد تؤجل حتى المرحلة النهائية من هذه العملية عندما تكون كل القرارات المحورية قد اتخذت. وقد تبذل السلطات جهداً خاصاً للوصـول والاسـتماع إلـى الجماعـات المهمشة، أو قد يكتفون بالاعتماد على خطابـات المجـتمع المدنـى الأيسر فى الوصول إليها. وقد تكون كيانات الإدارة مفـتوحة لاسـتقبال النقد أو قد يسعون فقط نحو وجهات النظر المتعاطفة من بين نشطاء المجتمع المدنى. وقد يبلغ المسئولون جماعات المجتمع المدنى بالكيفـية الـتى أثـرت بهـا مشـاركتهم فـى صـنع السياسـات أو قد يتجاهلون أعـلام المجـتمع المدنـى بذلـك. وقـد تظهر دوائر الحكم والإدارة تقديراً للوقت والجهـد المبذولـين مـن قـبل مؤسسـات المجتمع المدنى فى توفير مدخلات للعملـية السياسـية أو قد تعتبر السلطات هذا الأمر مجرد تحصيل حاصل، فلا تـرد مـثلاً علـى مراسـلات المجـتمع المدنـى أو قـد تلجـأ إلـى إلغاء المواعيد المحددة مسبقاً مع مؤسسات المجتمع المدنى قبل الاجتماع بفترة قصيرة.

وأحـد أهـم المسـائل المـتعلقة بالـتوجهات الرسـمية والـتى لها ارتباطاً دقيقاً بإدارة الاقتصاد العالمى هى موقف الدولة من علاقة المجتمع المدنى وصلاته بالكـيانات المتخطـية للـدول. فـبعض الحكومـات تـتخذ موقفاً مرناً من العلاقات المباشرة التى تقيمها مؤسسات المجتمع المدنى مع المؤسسـات الإقليمية والعالمـية دون وساطة الدولة، فى حين أن حكومات أخرى تعترض على مثل هـذه الصـلات وتنظر لها على أنها انتهاك لسيادة الدولة ومن ثم، لا تشجعها، بل وتعمل على إعاقتها. والنتيجة هى أن المواطنين يواجهون صعوبات إضافية فـى محاولـة الوصـول إلـى مؤسسـات المال الدولية أو كيانات التجارة متعددة الأطراف أو هيئات الأمم المتحدة.. وغيرها.

علينا أن نغير من توجهات البيروقراطيين حتى يبدأوا فى استشارة جماعات أخرى بجانب دوائر رجال الأعمال والخبراء التقنيين.

سومكيات تانجكيلفانيتش

معهد تايلاند لبحوث التنمية، بانكوك

الهيئات متعددة الأطراف تظن أن مجرد إجراء مكالمة معنا هو أمر كافى لإدعاء أن هناك مشاورة ونحن تقول أن هذا غير كافٍ. فنحن فى حاجة إلى وقت وإلى معلومات، نحن فى حاجة إلى مناقشة الآخرين.

فينسنت ايدوكو

شبكة ديون أوغندا، كامبالا

لقد دعونا ممثلى تايلاند فى اللجنة التحضيرية لمؤتمر قمة العالم للتنمية المستدامة لكى يأتوا ويتحدثوا معنا، ولكن مسئول واحد فقط هو الذى لبى الدعوة وحضر. وكان علينا أن نطارد الآخرين عبر الردهات.

شانيدا شانيابات بامفورد

بؤرة تركيز على الجنوب العالمى، بانكوك

إجمالاً، نجد أن الطريقة التى تقترب بها الدوائر الرسمية من المجتمع المدنى والطريقة التى تتعامل بها معه تؤثر بشدة على المدى الذى يمكن أن تذهب إليه هذه المؤسسات لمقرطة إدارة الاقتصاد العالمى. وهذا لا يعنى أن مسئولية تمكين منظمات المجتمع المدنى من إحداث وعى جماهيرى وانخراط جماهيرى وضبط جماهيرى لسياسات الإنتاج والتبادل والاستهلاك العالمية تقع كاملة على عاتق السلطات. بل على العكس من ذلك، وكما سيوضح الجزء الخامس من هذا التقرير بصورة مطولة، فالمجتمع المدنى ذاته عليه واجبات أيضاً فى هذا الصدد. ولكن التوجهات الرسمية يمكن أن تحدث فرقاً كبيراً فيما يمكن لمؤسسات المجتمع المدنى أن تحققه، أو لا تحققه، فيما يتعلق بمقرطة العولمة الاقتصادية.

الأوضاع فى وسائل الإعلام

إضافة إلى طريقة اقتراب الدوائر الرسمية فإن الظروف فى وسائل الإعلام يمكنها هى أيضاً وإلى حد بعيد أن توسع أو تضيق من القدرات الكامنة لدى مؤسسات المجتمع المدنى لمقرطة الاقتصاد العالمى. فالصحافة المطبوعة والمسموعة والمرئية تشكل الآن أهم المصادر اليومية للمعلومات الخاصة بالشئون العامة والمتاحة للمواطنين. ومن هنا، فإن وسائل الإعلام تؤثر بشدة على ما إذا كان الناس فى عمومهم مدركين للاقتصاد العالمى وجهود المجتمع المدنى لتشكيله ولتضمين أبعاداً أكثر ديمقراطية فيه والكيفية التى يدركون بها ذلك.

من المهم لنا أن نهتم بمجال الإعلام. فالأخبار المتداولة يتم استقاؤها من الدولة والشركات الكبرى فى قطاع الأعمال. وهذه تتسيد على رؤى الناس وتسيطر على عقولهم.

كانينكال كيوانكاتشورن

خدمات المتطوعين التايلانديين، بانكوك

معظم الناس لا يعرفون العولمة إلا من خلال الصورة التى تعرض بها على شاشات التليفزيون وهذا هو المصدر الوحيد لمعلوماتهم. ولا يوجد أى إسهام من المدارس أو من المنظمات الشعبية. فالتلفاز

مـن الواضح أن أنشطة المجتمع المدنى المتعلقة بالعولمة الاقتصادية وكيفية إدارتهـا قـد تم التيسير عليها إلى حد بعيد فأضحى المواطنون واعين بالقضايا المـثارة. فعـندما تركـز الصـحف والمجـلات والـراديو والتلـيفزيون والأقـراص المدمجـة.. إلـخ علـى قضـايا الإنـتاج والتـبادل والاسـتهلاك العـالمى فـإن مؤسسـات المجـتمع المدنـى الـتى تـتعامل مـع هذه القضايا تكسب بطريقة تلقائـية عـدداً أكـبر مـن المسـتمعين الواعيـن. ولكـن إذا مـا تجاهلـت وسـائل الإعـلام الاقتصاد العالمى فإن الجماهير ستكون أقل استعداداً لتقبل مبادرات المجتمع المدنى فى هذا الموضوع. لسوء الحظ، كما أشرنا قبلاً، فإن وسائل الإعـلام الرئيسـية عـادة ما تتجاهل قضايا العولمة الاقتصادية بدلاً من إبرازها. وهـذا الـتجاهل زاد مـن تعقـد جهـود المجـتمع المدنـى لتعبئة الجماهير حول هذه المسائل.

يسيطر عليهم، والقنوات الرئيسية كلها تعرض نفس الشئ.

رافاييل

حركة عمال بلا مأوى (MTST)، ريودى جانيرو

لأن الأعـلام تحـت سيطرة الدولة، فأى شخص يتحدث عن إدارة غير ديمقراطـية للاقتصـاد العـالمى سـيجد أن آراءه يـتم تحويـرها قـبل إذاعـتها. ومـن ثـم فأنـا أفضل اللقاءات الحية لأنى سأكون متأكداً أنه لن يتم تحوير كلماتى أو تحريرها.

جودة عبد الخالق

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة

معظم وسائل الإعلام فى روسيا تحتاج للساسة وشركات الأعمال الكبرى حتى لا تتوقف عن العمل. فوسائل الإعلام لا تتجه للرأى العام وإنما للقطط السمان الذين يدفعون لهم. أما الصحف فهى تدرك من يمكنها انتقادهم ومن الذين يجب عليها الابتعاد عنهم.

اليكسى سيمونوف

مؤسسة دفاع جلاسنوت، موسكو

تركز وسائل الإعلام فى روسيا على الحياة السياسية وليس على المجتمع المدنى. والحقيقة أنه كان من حسن حظنا أن الإعلام قد تجاهلنا فى السنوات الأولى. فهذا أعطانا فرصة أن ننمو ونتطور قبل أن يستطيعوا سحقنا. نحن الآن أقوى ونستطيع الاعتماد على أنفسنا.

لودميللا اليكسيفا

مجموعة موسكو هلسينكى

تصور العديد من وسائل الإعلام فى تايلاند وأمريكا النشطاء على أنهم إرهابيون، ومن ثم يضحى من العسير أن تجعل الناس يفهمون ويدعمون المنظمات غير الحكومية.

ريوادى براسيوجاريونسوك

لجنة التنسيق بين المنظمات غير الحكومية من أجل التنمية

كل المقالات الافتتاحية فى صحف البرازيل الرئيسية لها منحى ليبرالى جديد. قدر ضئيل جداً من النقد هو الذى ينشر. وهذا يقترب من أن يكون وضعاً شمولياً. فالناس لا يملكون حرية الحصول على المعلومات ولا حرية أن يفكروا بطريقة نقدية فيما يحدث من حولهم.

أوكتافيو لانتى

كلية العلوم الاجتماعية، جامعة ساو باولو

إن تعبئة وتحريك 10.000 شخص لا يعنى شيئاً إذا لم يغط التليفزيون والراديو والصحافة الحدث.

سورياساى كاتاسملا

الحملة من أجل الديمقراطية الشعبية، بانكوك

مبادرات المجتمع المدنى البرازيلى بخصوص الاقتصاد العالمى – الاستفتاء العام على الدين، نشر استراتيجية البنك الدولى لمساعدة الدول، تقرير المراقبة الاجتماعية – لم يكن أى منها حدثاً إعلامياً ضخماً. فهى أحداث هامة فى إطار دوائر المجتمع المدنى، ولكنها لم تكن كذلك للعامة.

ليز ليدز

مؤسسة فورد، ريودى جانيرو

نجاح ATTAC فى استثارة الوعى والحوار الجماهيرى فى فرنسا بخصوص العولمة الاقتصادية يمكن إرجاعه فى جزء كبير منه للاهتمام الإعلامى الكبير. فالحركة تم تدشينها إلى حد بعيد عام 1998 من خلال جريدة "العالم الدبلوماسى" ومنذ ذلك الوقت استمرت ATTAC فى اجتذاب تغطية منتظمة ومفصلة، حتى ولو كانت ناقدة فى كثير من الأحيان - لأنشطتها واقتراحاتها وذلك فى معظم الإعلام المطبوع والإلكترونى فى فرنسا.

نحن نعمل سنوات عديدة من أجل تطوير مواقف صلبة ثم لا تذكر الصحافة إلا مجرد أننا مناهضين للتجارة وأننا لا نتمتع بالمصداقية وحتى عندما تلقى قنابل الغاز على مظاهرة فإن رسالتنا لا تجد طريقها إلى معظم السكان.

وارين الماند

حقوق وديمقراطية، مونتريال

اهتمام الإعلام بالمجتمع المدنى اهتماماً متذبذباً وسطحياً.

فرانسواز سولنيير

أطباء بلا حدود (MSF)، باريس

نحـن لا يوجـد لدينا اسـتراتيجية إعلامية. بل أحياناً ما ننسى إصدار تصريح للنشر.

شانيدا شانيابات بامفورد
بؤرة تركيز على الجنوب العالمى، بانكوك

معهـد القـيم والأخـلاق هـو منظمة غير حكومية فى ساوباولو تعمل علـى تفعـيل مسـئولية اجتماعـية تعاضـدية، اسـتطاعت أن تحقـق اهـتماماً إعلامـياً منتظماً وإيجابياً. وللمنظمة موظفان مختصان بعمل الاتصـالات مـع وسـائل الإعـلام وهى ترسل نشرة معلومات شـهرية لمـئات مـن الصـحفيين. ولكـى تقوم بتغطية تتسم بالكفاءة لموضوع المسـئولية الاجتماعـية التعاضـدية، تخصـص المنظمة خمسة جوائز سنوية لوسائل الإعلام التى تكتب فى الموضوع.

إضافة إلى مساحة الاهتمام بقضايا الاقتصاد العالمى فى وسائل الإعلام فإن نوعية التغطية التى تقوم بها هذه الوسائل لقضايا الاقتصاد العالمى تحدث هى الأخرى فرقاً كبيراً بالنسبة لعمل المجتمع المدنى. فى الحالات الإيجابية تكون التقارير المطبوعة والمسموعة والمرئية عن التجارة العالمية والهجرة والاستثمار والمال والاتصالات العالمية واضحة ومفصلة وعميقة ودقيقة. وبمثل هذه النوعية من المساعدة تستطيع مؤسسات المجتمع المدنى أن تشكل فهماً جماهيرياً معقولاً للاقتصاد العالمى كما تستطيع بسهولة أكبر أن تدفع نحو انخراط جماهيرى عالى الكفاءة فى إدارة الاقتصاد العالمى. ولكن فى أحيان أخرى تكون تقارير وسائل الإعلام عن العولمة الاقتصادية مشوشة وسطحية وانفعالية ومكتوبة بدون عناية. فى مثل هذه الحالات تضحى وسائل الإعلام عقبة أكثر منها عامل مساعد وتضطر جماعات المجتمع المدنى إلى القيام بمهمة إعادة تثقيف الجماهير لتخليصهم من المعلومات الصحفية الخاطئة. ولسوء الحظ فإن الكثير من المعالجة التى تقوم بها وسائل الإعلام الرئيسية لقضايا الاقتصاد العالمى تتسم بالغموض ويشوبها الشك والريبة.

إضافة إلى ذلك فإن تقارير الإعلام حول العولمة الاقتصادية عادة ما تفتقر إلى الملكة النقدية التى يمكنها أن تعظم من جهود المجتمع المدنى الرامية إلى تفعيل حوار جماهيرى حول هذا الموضوع. وبالتأكيد علينا أن نتذكر أن الكثير من وسائل الإعلام المعاصرة هى فى حد ذاتها مؤسسة أعمال كبيرة وأن العديد منها يتم تنظيمه عالمياً. كما أن كثير من الناشرين والمذيعين وتحافظ على صلات وثيقة مع دوائر الحكم. ومثل هؤلاء الأعضاء فى مجال الإعلام لا يهمهم كثيراً تشجيع تحدى الوضع القائم فى العولمة الاقتصادية. صحيح أن كثير من الصحف السيارة نشرت عدة مقالات بشكل غير دورى تنتقد الاقتصاد العالمى خاصة مقوماته الديمقراطية الضعيفة، إلا أن الكيانات الإعلامية الكبرى نادراً ما تتبنى خطاً ثابتاً ناقداً للأنماط القائمة للعولمة الاقتصادية. فى ذات الوقت فإن وسائل إعلام أخرى بدون نسبة توزيع عالية ولا طموحات ضخمة تصارع على الهامش فى معظم أرجاء العالم اليوم.

وبعيداً عن تغطية الاقتصاد العالمى بصفة عامة، فإن كم وكيف معالجة وسائل الإعلام لمبادرات المجتمع المدنى تحديداً يمكنها أيضاً إما أن تساعد أو تعوق هذه الأنشطة. إيجابياً، نجد أن استخدام مؤسسات المجتمع المدنى والمتحدثون باسمهم لوسائل الإعلام حتى يصبحوا مرئيين سمح بكسب عدد كبير من المستمعين ومن ثم زيادة اتباعهم. وعلى وجه التحديد استطاع كل من التليفزيون والصحافة أن يزيدوا من شعبية ما يعرف باسم "الحركة المناهضة للعولمة" منذ مظاهرات ما عرف باسم "معركة سياتل" ضد منظمة التجارة العالمية فى نهاية 1999. بالمقابل فشل المنتدى الاجتماعى العالمى فى أن يصبح هو العناوين الرئيسية فى معظم صحافة العالم رغم أن هذه المبادرة اجتذبت عشرات الآلاف من المشاركين لسنوات عدة متتالية. كما أن وسائل الإعلام لم تول اهتماماً للعمل اليومى لمؤسسات المجتمع المدنى بعيداً عن مظاهرات الشوارع المتعلقة بأحداث معينة أو مؤتمرات الناس. وحتى فى هذا المجال مالت الصحافة نحو التركيز أكثر على العنف اللحظى والفرقعات التى تحيط أحياناً ببعض مناسبات المجتمع المدنى بدلاً من إبراز القضايا الهامة الخاصة بالعولمة الاقتصادية والتى ترغب المؤسسات فى إبرازها. إضافة إلى هذا، نجد أن كثيراً من الصحفيين يبالغون فى تبسيط مواقف المجتمع المدنى بخصوص الاقتصاد العالمى وإبرازها فى صورة كاريكاتورية مثلاً من خلال اقتراح أن "المنظمات غير الحكومية هى ضد التجارة". ومن ثم، فإن اهتمام وسائل الإعلام لا يعتبر إضافة بالضرورة لجماعات المجتمع المدنى، فطبيعة التغطية يعتبر هام أيضاً.

إذا ما أخذنا فى الاعتبار أهمية وسائل الإعلام لتشكيل صورة وأثر مبادرات المجتمع المدنى الخاصة بالعولمة الاقتصادية، فإنه يصبح أمراً حيوياً أن يضحى النشطاء مهرة عند تعاملهم مع دوائر الإعلام. معظم ممارسى المجتمع المدنى يبلون بلاءً حسناً فى فتح قنوات اتصال مع الإعلام، وتكون هذه القنوات منافسة لنشر رسالة المنظمات فى الوقت والمكان وبالكيفية التى تريدها المنظمة. وفى هذا الصدد عقدت العديد من جماعات المجتمع المدنى ورش عمل خاصة لتعريف الصحفيين بطبيعة منظمتهم وبرامجها إضافة إلى هذا، فإن مؤسسات المجتمع المدنى يمكنها كلما أمكن أن يساند جهود الإعلام البديل فى توليد "معرفة المهتمين" عوناً عن "معرفة المتفرجين".

فى قولة واحدة، يجب أن تهدف كيانات المجتمع المدنى إلى أن تجعل الإعلام يعمل لأجلهم وليس العكس. للأسف أنه حتى اليوم لم تسير الأمور فى هذا المنحى. فى أسوأ الحالات نجد أنه بدلاً من أن يحمى الإعلام حقوق المجتمع المدنى يضحى المجتمع المدنى فى حاجة إلى حماية وسائل الإعلام.

الثقافة السياسية

الظروف البيئية الأربع الذين تم استعراضهم حتى الآن – الموارد، الشبكات، الوضع الرسمى وأوضاع الإعلام – يتعلقون بصفات الفاعلين. أى أنهم ينطون على السمات التى تتمتع بها أو تفتقدها مؤسسات المجتمع المدنى وغيرها من اللاعبين فى سياسات الاقتصاد العالمى. أما التأثيران البيئيان المتبقيان – الثقافة السياسية والهيراركيات الاجتماعية – فإنهما يتعلقان بالظروف الهيكلية. فهذان المعلمان يتعلقا بالنظام الاجتماعى العام أكثر من تعلقها بالفاعلين أنفسهم.

مود بارلو من مجلس الكنديين وجوزيه بوفيه من تحالف الفلاحين فى فرنسا هما نموذجان لقادة مجتمع مدنى استطاعا، بأساليب شخصية مختلفة، أن يوظفا الإعلام بنجاح من أجل الدفع بقضية الحركتين اللتين ينتميان إليهما.

الميراث السلطوى للقياصرة وللشيوعية يعطل بدرجة واضحة من مسيرة تطور المجتمع المدنى فى روسيا المعاصرة.

البرازيل لديها تقاليد عريقة من التمسك بالموروث مع دولة شديدة المركزية إلى حد يضعف المجتمع. فى أواسط القرن العشرين تبنى الرئيس فارجاس النموذج الفاشى الإيطالى والذى قامت الدولة فى إطاره بتنظيم مصالح القطاعات الاجتماعية المختلفة فى شكل مؤسسات بدلاً من إعطاء الفرصة لظهور منظمات مجتمع مدنى بصورة تلقائية.

كارلوس افونسو
شبكة معلومات القطاع الثالث، ريودى جانيرو

الـثقافة السياسـية تشـير إلـى الطرق السائدة التى يتم من خلالها التعرض لأسـئلة تـتعلق بامـتلاك وتخصـيص وممارسـة القـوى فـى نسـق اجـتماعى معطـى. علـى سـبيل المـثال، فـبعض الـدول أو المـناطق أو قطاعـات ما فى مجتمع ما قد يكون لديها طقوس مستقرة تتعلق بتعبئة المواطنين وكذا ثقافة سياسـية ديمقراطـية متجذرة. فى مثل هذه الأنساق فإن "السياسة" تعنى الكفـاح مـن أجـل الحصـول علـى فـرص متسـاوية لكـل أفـراد المجـتمع لكـى يـنخرطوا فى عملية صنع قرار مفتوحة ومسئولة وجماعية. بالمقارنة، نجد أن بيـئات أخـرى تفـتقد بشدة للثقافة السياسية الديمقراطية. ولسـنا فى حاجة إلـى أن نقـول أنـه مـن الأسـهل بكثـير علـى مؤسسـات المجتمع المدنى أن تُفَعِّـل إمكاناتهـا الكامنة لمقرطة الاقتصاد العالمى فى إطار منظومة متعاطفة مـن حيـث المـبدأ مـع الديمقراطـية عـنه فـى إطار منظومة غير ديمقراطية أو مناهضة للديمقراطية.

فـى إطـار ثقافتـنا لا يمكنـنا أن نعمـل كمجـتمع مدنـى دون مساندة الحكومـة وتواجدهـا، ومـن ثم، فإنه يضحى من الأفضل أن نعمل مع الحكومة بدلاً من معارضتها. الديمقراطية الجيدة فى مصر هى التى تجمع بين المجتمع المدنى والحكومة.

نادى كامل

الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية (CEOSS)، القاهرة

الاهـتمام بالديمقراطـية يـأتى فـى المقدمـة بالنسـبة لحـركة المواطنين الفرنسيين بخصوص العولمة وذلك بسبب تقاليدنا الثورية الفرنسية.

برنار كاسين

ATTAC فرنسا، باريس

إن نسق الراعى – التابع نسق قوى فى تايلاند. فلدينا ميراث من الرق والعبودية للنبلاء وقبول وخضوع للسلطة من أعلى. لقد أصبح لدينا دستوراً عام 1932 ولكن الشعب التايلاندى لم يبدأ فى المساءلة بخصوص الشئون السياسية حتى 1973.

ساراوات براتومراج

اللجنة المنسقة لمنظمات حقوق الإنسان فى تايلاند؛ بانكوك

إذا استبعدنا حالات محددة من التمرد الشعبى فإن الرأى العام لم يكن أبداً قوة تؤخذ فى الاعتبار فى روسيا. فالحوارات الجماهيرية الكبرى فى روسيا تدور حول الفنون والثقافة والأدب لا حول السياسة. فى المسائل السياسية نجد أن الناس تعتمد كثيراً على قادة الرأى لكى يشكلوا أجندتهم. وهناك فكرة مسيطرة مؤداها أن سلطات الدولة عليها أن تعتنى بالمشاكل، لا الناس أنفسهم.

ايلينا فارتانوفا

كلية الصحافة، جامعة دولة موسكو

فى البرازيل لدينا تقاليد شعبوية ولكن ليس لدينا تقاليد انخراط اجتماعى. أما الآن فالناس يدركون أنه يجب عليهم المشاركة.

اسباسيا كامارجو

المركز الدولى للتنمية المستدامة، برازيليا

لا يوجد لدينا تقاليد ديمقراطية فى روسيا وهناك قطاع ضيق للغاية من السكان الذين يعتبرون أنفسهم منتمون إلى بيئة ديمقراطية.

كسينيا يودايفا

مركز البحوث الاقتصادية والمالية، موسكو

كيف يمكن أن ندفع الشباب كى يصبحوا من النشطاء؟ فهم يعيشون فى مجتمع لا يشجع المواطنين على الاهتمام. فالشباب ينظرون إلى السياسة بوصفها وظيفة ويقررون أن مثل هذه الوظيفة لا تناسبهم.

فيليب هيرزوج

مواجهات، باريس

فـى عـالم الـيوم نجد أن الثقافة السياسية هى إلى حد كبير وظيفة للدولة. وفـى بعـض الأماكـن نجـد أن الدولـة المتسلطة حجّمت إمكانية تطور مجتمع مدنـى مسـتقل، علـى سبيل المثال، فى الأنظمة الشيوعية والفاشية عادة مـا يكـون للسـلطات القـول الفصـل فـى تنظـيم - وكـذا فـى المتابعة الدقيقة والسـيطرة – على كل ما هو قائم من مؤسسات المجتمع المدنى. أما الدول النامـية الـتى تتسم بمركزية شديدة، كما هو الحال فى معظم الجنوب الآن، فعـادة مـا تـنظر بريـبة لمؤسسـات المجـتمع المدنى التى تظهر وتعمل خارج نطـاق السـيطرة الحكومية. على الجانب الآخر عادة ما تعامل الدول الليبرالية مؤسسـات المجـتمع المدنـى التى تظهر باستقلال عن الدولة على أنها جزء طبـيعى ومـتوقع مـن العملـية السياسـية. حـتى لـو لم تعجب الحكومات فى هـذه الـدول دائمـاً بمـا يقـوم بـه المجـتمع المدنـى أو بمـا يقوله، فإن الثقافة السياسـية قـد حمـت حق هذه المؤسسات فى الوجود والاستمرار. وكيانات الحكـم والإدارة الإقليمـية والعالمـية الـتى تسـيطر علـيها دول ليبرالـية قبلـت أيضـاً، وبصـفة عامـة، مجتمع مدنى نشط من حيث المبدأ حتى لو لم تتعامل معه مثل هذه الهيئات المتعددة الأطراف دائماً بارتياح فى الواقع العملى.

فنوع الدولة فى إطار نسقى معين يميل إلى الارتباط بقوة بنوع المواطن فى هذه البيئة. على سبيل المثال، فبعض الثقافات السياسية تتسم بتقاليد متينة تشجع نشاط المواطنين. فى مثل هذه الحالات يتمرس الأطفال على الروح الديمقراطية منذ نعومة أظافرهم. بالمقابل، فهناك ثقافات سياسية أخرى تتسم بالانقياد للسلطات الحاكمة. النظم الملكية وبعض العقائد الدينية عادة ما كانوا يتسمون فى الماضى بهذه التداعيات المحبذة لعدم التسييس. ومؤخراً نجد أن ثقافة الاستهلاك والترفيه كثيراً ما تعمى الناس، خاصة أجيال الشباب عن أهمية المواطنة المهتمة. فى الأوضاع الاستهلاكية عادة ما يميل الناس إلى الاستغراق فى متابعة المسلسلات التيفزيونية متعددة الأجزاء وكذا التسكع فى المراكز التجارية بدلاً من مواجهة السيطرة. لسنا بحاجة إلى القول بأن ثقافة السلبية السياسية تشوه مبادرات المجتمع المدنى بخصوص الديمقراطية فى الاقتصاد العالمى أو حتى مبادرته بخصوص أى قضية أخرى.

بالمثل فإن بيئة مشجعة على زهد مراوغ بخصوص السياسة يمكن أن تحط إلى حد بعيد من نشاط المواطنين من خلال مؤسسات المجتمع المدنى. فواضح أنه من الصعب جداً تعبئة وتجنيد أناس لا يؤمنون أن التحرك السياسى يحدث فرقاً أو أن التغيير ممكن. من المؤكد أنه فى إطار أنساق يميل فيها الناس إلى اعتبار كل الإدارة وكل مؤسسات الأعمال يتسمان بالفساد، فإن العديد من الناس قد ينظرون بشك إلى دوافع منظمات المجتمع المدنى أيضاً ويملؤهم الشك فى أن المجتمع المدنى يمكن أن يوفر مساحة يتاح فيها للأشخاص المهتمين متابعة مصالح العامة. لسنا فى حاجة إلى القول أن نشطاء المجتمع المدنى الذين يواجهون هذه الاتجاهات الواسعة الانتشار يمكنهم بسهولة أن يضحوا غير متعاطفين.

ّ

كثير من الناس مستعدون أن يضحوا بحريتهم فى سلبية استهلاكية لصالح العولمة. ولا يوجد أى أمل للديمقراطية إذا كانت الأجيال الشابة منقادة للنمط الاستهلاكى.

باكورن ليرتساتينشاى

مسرحية أطفال سيام، بانكوك

من الصعب أن تطالب الناس أن يمارسوا مواطنتهم فى إطار وضع لم يتغير أبداً، وهو وضع عدم وصول الناس إلى أية نتيجة من تحركهم.

سادى بارون

حركة الناس المتأثرون بالسد (MAB)، سان كارلوس، برازيل

السياسة فى البرازيل انعزالية للغاية ووعيها بالعالم منخفض

وهـناك مشكلة أخرى تتعلق بالثقافة السياسية – مشكلة تفرض بوجه خاص صعوبات على عمل المجتمع المدنى فى حقل القضايا العالمية – وهذه هى الحالـة الذهنـية للقوميين المؤمنين بالدولـة ذات الحـدود. ففـى العديـد مـن الأنسـاق فـى أنحاء مختلفة من العالم ما زال هناك أناس لديهم عقيدة ثابتة مؤداهـا أن السـاحة السياسـية هـى فقـط سـاحة الدولـة القومـية صـاحبة السـيادة علـى حـدود محـددة. بالتأكـيد هـناك بعـض البيئات السياسـية التى تتسـم بـتوجهات انعزالـية واضـحة جـداً. ومـن الواضح أن مؤسسـات المجتمع المدنـى الـتى تعمـل علـى قضـايا الاقتصـاد العـالمى تجد نفسـها أمام معارك كـبرى تحـتاج خوضـها لجـذب انتـباه وتأيـيد اتـباع غير معتادين على أن يفكروا بطريقة عالمية

صـحيح أن الـثقافات السياسـية غـير ثابتة بما فى ذلك معالمها التى تناهض أنشـطة المقـرطة مـن خـلال جماعـات مجـتمع مدنى. فعادات القهر والانقياد وعـدم المبالاة يمكن التغلب عليها. ومن الممكن جداً الدفع بمواطنين نشطاء ولكـن، كمـا أن الممارسـات المترتـبة علـى الـثقافة السياسـية تراكمـت عبر فـترات طويلـة من الزمن، فإنهم كذلك عادة ما لا يتغيرون بين يوم وليلة. فبناء والحفـاظ علـى بيـئات ثقافة سياسية يستطيع أن يزدهر فيها نشاط المجتمع المدنـى الـرامى إلـى مقـرطة الاقتصـاد العـالمى يحتاج إلى صبر وجهد مثابر يستمر على مدار حقبة معتبرة من الزمن.

بشـدة. فلـيس مـن السـهل أن تسـتثير اهـتماماً بمواضـيع لا تجرى أحداثها هـنا. فالجماعـات شـديدة التسـييس هى وحدها التى تتابع التطورات العالمية.

فيرناندوا كارديم

معهد الاقتصاد، جامعة ريودى جانيروا الاتحادية

الـناس فـى أوغـندا يميلون إلى رؤية الأحداث العالمية وكأنها بعيدة. فهـم غـير واعيـن بالصلة بيـن الفقـر فـى الداخـل، والقـروض وقضايا الأرض من جانب والاقتصاد العالمى من جانب آخر.

شيلا كاوامارا – ميشامبى

شبكة نساء أوغندا، كامبالا

معظـم الـناس فى روسيا لا يعلمون أى شئ عن العولمة. فلا يوجد حـوار جماهـيرى كما لا توجد معلومات كافية. ولا يتم تناول الموضوع إلا فى جرائد متخصصة أو من خلال شبكة المعلومات الدولية، وقراء هذه الصحف ومستخدمو الشبكة لا يشكلون إلا شريحة صغيرة جداً مـن السـكان. لا يوجـد مـن هـو مهـتم بتـنوير العامـة بخصـوص هذه القضية.

روزا خاتسكيليفيتش

مركز تنمية المنظمات غير الحكومية، سانتبطرسبرج

الهيراركيات الاجتماعية

ثم هناك الهيراركيات الاجتماعية المتعددة التى يمكنها أن تقف حجر عثرة فى طريق إنجاز الديمقراطية من خلال المجتمع المدنى. وهذه التبعيات التحكمية قد ترجع إلى السن أو المهنة أو الطبقة أو الدولة أو الثقافة أو العقيدة أو النوع أو العرق أو التوجهات الجنسية أو الانقسام بين الريفى والحضرى.. وغيرها كثير. لقد أشرنا قبلاً فى الجزء الثانى من هذا التقرير إلى أن أوجه القصور الديمقراطى فى الاقتصاد العالمى الراهن نتجت، فى جانب كبير منها، من هياكل متجذرة من عدم المساواة الاجتماعية. ومن ثم، فإن الغالبية العظمى من سكان العالم اليوم غير قادرين على تأمين قدر معقول من المعرفة والانخراط فى والسيطرة على إدارة الإنتاج والتبادل والاستهلاك العالمى بسبب صدفة الموقع الاجتماعى الذى ينتمون إليه بالميلاد.

من المؤكد أن الأنساق المختلفة تعزز تبعيات هيكلية بطرق مختلفة وبأبعاد متباينة. على سبيل المثال، نجد أن الفروق الطبقية أقل ظهوراً فى دول عنها فى دول أخرى. وبعض البيئات تتسم بقدر أكبر من التسامح وتقبل التنوع الثقافى والدينى والنوعى مقارنة ببيئات أخرى. ولكن الفرص الهيكلية غير المتكافئة – مثل تلك المرتبطة بالذكورة والتمييز العنصرى ومحورية الحضر – يمكنها أن تكون فى إطار بعض الأنساق متجذرة وشديدة المراوغة بحيث تبدو وكأنه لا يمكن إقصائها. من الواضح أن زخم التشرذم الهيكلى فى بيئة ما تتحرك فيها مؤسسات مجتمع مدنى ما يؤثر بشدة على قدرات المنظمة لتعظيم الديمقراطية فى الاقتصاد العالمى.

كما أنه يكون من الأسهل على جماعات المجتمع المدنى أن تجابه الهيراركيات الهيكلية عندما تكون البيئة المحيطة متناغمة مع تقليص التمايزات الاجتماعية. بعبارة أخرى، إذا كانت السلطات الحاكمة ووسائل الإعلام والمدارس وقطاع الأعمال وغيرهم من الفاعلين فى منظومة ما يشعرون بوطأة التمايزات الهيكلية ويلتزمون بالتقليل فيها، فإن جهود المجتمع المدنى لمكافحة العنصرية والمذهبية وما شابه تكون فاعلة فى تربة خصبة، ومن ثم، يكون الاحتمال الأكبر هو إحرازها تقدماً. فى المقابل إذا كان المسرح العام للأحداث يتسم بعدم الوعى أو اللامبالاة تجاه التبعيات الاجتماعية التحكيمية، فإن مؤسسات المجتمع المدنى التى تعمل على تفعيل المساواة تواجه معركة مضنية بالتأكيد.

خاتمة :

إن الظروف المتعلقة بالموارد والشبكات والمراكز الرسمية والإعلام والثقافة السياسية والتراتبات الاجتماعية تشكل مجتمعة تأثيراً هائلاً على قدرات مؤسسات المجتمع المدنى على تفعيل قدراتهم الكائنة لزيادة الثقافة الجماهيرية، الحوار الجماهيرى والمشاركة الجماهيرية والشفافية من أجل الجماهير والمساءلة الجماهيرية فيما يتعلق بإدارة الاقتصاد العالمى. فى عبارة واحدة، البيئة تحدث فرقاً - ضخماً تحديداً، لا يجوز أن نتوقع من منظمات المجتمع المدنى أن تصل بنا إلى أنماط ودرجات من الديمقراطية لا تسمح لهم الأوضاع الاجتماعية والتاريخية التى يعملون فى إطارها بتحقيقها.

الوعى المتزايد بالتمايزات النوعية فى أوغندا – من جانب الحكومة والهيئات المانحة والمجتمع ككل – خلقت بيئة مواتية اكتسبت من خلالها مؤسسات المرأة مساحة غير مسبوقة للعمل وذلك على مدار العقد المنصرم.

إن البيئة التى يسودها تسامح دينى سمحت لمنظمات المجتمع المدنى ذات الركيزة المسيحية أن تعمل دون أية مشاكل كبرى فى تايلاند التى تسيطر عليها العقيدة البوذية.

وهـذا لا يجـوز أن يوحـى بـأن علـى مؤسسـات المجـتمع المدنـى أن تتعامل بسـلبية مـع النسـق الـذى يعملـون مـن خلالـه أو أن يلـتزموا بـالحدود الـتى تفرضها عليهم أوضاع البيئة وظروفها. صحيح أن التأثيرات الخارجية على عمل المجتمع المدنى قد تقع خارج نطاق قدرة جماعات المواطنين على السيطرة علـيها. ولكـن، وكما أوضحت العديد من النقاط فى المناقشة السابقة، يمكن لجماعـات المجـتمع المدنـى أن تجابـه آثـار الأوضاع البيئية السلبية وأن تقلل مـن حدتهـا كمـا فـى حالـة محدوديـة المـوارد وتسـلط الحكومـة على سـبيل المـثال. ومـن ثـم، فإنـه يعـد أمـراً حـيوياً أن يمـتلك ممارسـو المجتمع المدنى معـرفة عمـيقة بالأنسـاق الـتى يعملـون فـى إطارهـا، وأن يدركـوا الفـرص والمعوقات فى سـبيل الديمقراطية التى يوفرهما هذا الوضع. مثل هذا الوعى يسـاعد مؤسسـات المجـتمع المدنـى علـى تفعـيل أقصـى قـدر ممكـن مـن مقرطة العولمة الاقتصادية فى إطار البيئات التى يعملون من خلالها.

فـى روسـيا عـادة مـا تعمـل منظمات المجتمع المدنى بموارد قليلة وتعـاون عـبر حـدودى وقطـاعى ضـئيل ودوائـر رسـمية وإعلامية غير مهـتمة أو حتى عدائية وثقافة سياسية لا تفسح إلا مساحة ضيقة للمجـتمع المدنى وهيراركيات اجتماعية غاية فى التجذر. فى كندا، علـى العكـس، نجـد أن مـنظمات المجتمع االمدنى بوجه عام لديها مـوارد أكثر وتشـبيك معتبر عبر الحدود والقطاعات وسياسات رسمية مـتعاطفة نسـبياً واهـتمام إعلامى ملحوظ وأعراف سياسية متأصلة تحـترم نشـاط المجـتمع المدنـى وجهـود منتشـرة (حتى لو لم تكن دائماً ناجحة) للقضاء على التمايزات الهيكلية.

الجزء الخامس
إدراك الإمكانيات الكامنة : الممارسات الداخلية

بالرغم من أهمية الظروف البيئية فى تفعيل أو تحجيم إمكانات المقرطة الكامنة فى مؤسسات المجتمع المدنى بخصوص الإقتصاد العالمى، إلا أن النتائج لا يمكن أن تعزى إلى القوى الخارجية وحسب. فممارسات منظمات المجتمع المدنى ذاتها تعتبر على جانب كبير من الأهمية أيضاً. فحتى تستطيع مؤسسات المجتمع المدنى أن تعظم من تأثيراتها على مقرطة الإقتصاد العالمى، فإنهم فى حاجة إلى أن ينظروا إلى الداخل – إلى الطريقة التى يعملون بها – بنفس قدر أهمية النظر إلى الخارج.

فالتساؤلات حول مستويات الديمقراطية فى مؤسسات المجتمع المدنى تزايدت مع تزايد القدرة على رؤيتهم ومع تزايد تأثيرهم على الإدارة والحكم اليوم. صحيح أن قدراً كبيراً من هذا الانتقاد جاء من جانب منافقين يسعون وراء مصالح شخصية أو من جانب دوائر رجال أعمال يريدون تشتيت التحديات التى يمثلها المجتمع المدنى على سلطتهم وسلوكهم إلا أن هذه الانتقادات عادة ما يكون لها أساس كبير من الصحة. فلأسباب أخلاقية وكذا عملية فإن مشاكل الديمقراطية داخل المجتمع المدنى يجب أن يتم تناولها ويكون على مؤسسات المجتمع المدنى، على وجه الخصوص، ضرورة تطوير مقومات مرتفعة للديمقراطية إذا كانوا يأملون فى الحفاظ على وتوسيع مجال تأثيرهم على إدارة الاقتصاد العالمى.

فمقابل كل إسهام من إسهامات المجتمع المدنى نحو اقتصاد عالمى أكثر ديمقراطية والتى تمت مناقشتها فى الجزء الثالث، هناك تحديات ديمقراطية داخلية موازية. ومن ثم، فى حين أن مؤسسات المجتمع المدنى يمكنها أن تعظم الثقافة الجماهيرية لابد وأن يضحوا هم أنفسهم على قدر كافٍ من الوعى والثقافة. وفى حين أن جماعات المجتمع المدنى يمكنها إن تشجع حواراً جماهيرياً إلا أنهم يجب أن يحترموا الخلاف فى وجهات النظر داخل دوائرهم هم تحديداً وكذا أن يحرصوا على أن لا يتم احتوائهم بواسطة قوى خارجية. وفى حين يمكن لمبادرات المجتمع المدنى أن تُفعِّل المشاركة الجماهيرية، إلا أنهم يواجهون تحدياً متمثلاً فى مدى استعدادهم لمنح فرص متساوية لكل الأفراد للمشاركة فى أنشطتهم. وفى حين إن كيانات المجتمع المدنى يمكنها أن ترعى دعاوى الشفافية لصالح الجماهير وكذا المساءلة الجماهيرية للفاعلين فى مجال الإدارة والحكم، إلا أنه يجب عليهم أيضاً العمل على تعظيم واقع أن يكونوا مرئيين ومساءلين من قبل الأعضاء أولاً والجمهور ككل ثانياً.

تستعرض الصفحات التالية قضايا كفاءة المجتمع المدنى وانفتاحه واستقلاله والقدرة على الوصول إليه وشفافيته وقابليته للمساءلة. وكما فى الأجزاء الأخرى من هذا التقرير فإن هذه المعالجة تجمع ما بين التحليل العام فى العمود الأيمن من كل صفحة مدعماً بشهادات وخبرات للمجتمع المدنى مأخوذة من أنساق وأطر متنوعة وهذه تظهر فى العمود الأيسر.

لابد أن يكون لدينا أساليب ديمقراطية لإدارة المعارك. لا يمكن أن نعلق الديمقراطية حتى ما بعد تحقق النصر.

لوى باسيجيو
رعاية كنسية للمهاجرين، الكنيسة الرومانية الكاثوليكية، ساوباولو

هناك منظمات مجتمع مدنى غاية فى السوء، بنفس قدر وجود شركات متعددة الجنسية غاية فى السوء.

ألكسندر بوزجالين
حركة كل روسيا الاجتماعية "بدائل"، موسكو

إذا كانت منظمات المجتمع المدنى ستقوم بتناول قضايا الديمقراطية، فعليهم أن يقوموا بنوع من النقد الذاتى للكيفية التى يعملون هم بها.

جون فوستر

معهد شمال – جنوب، أوتاوا

الكفاءة

كما تمت الإشارة إليه قبلاً، فإن مؤسسات المجتمع المدنى يمكنها أن تمارس تأثيراً ديمقراطياً معتبراً فى الاقتصاد العالمى من خلال تعظيم الثقافة الجماهيرية حول الاتصالات والمال والاستثمار والهجرة والتجارة عبر العالم. ولكن هذه الفوائد الكامنة - وبالتأكيد كل أنشطة المجتمع المدنى فيما يتعلق بالعولمة الاقتصادية - يتم مواءمتها إلى الدرجة التى تجعل النشطاء أنفسهم لا يتمتعون بالكفاية اللازمة للتعامل مع هذه القضايا.

لا يمكن إنكار أن بعض جماعات المجتمع المدنى تعد من أهم مصادر تجميع وتحليل المعلومات بخصوص الاقتصاد العالمى ولكن على الجانب الآخر هناك جماعات مجتمع مدنى أخرى تعانى من محدودية المعرفة، وحتى منتديات رجال الأعمال وبنوك الفكر ذات التمويل الجيد نسبياً أحياناً ما لا يكون لديها إلا موظف واحد أو اثنان ممن لديهم دراية بالطبيعة المحددة للقواعد التى تحكم أنشطة الاقتصاد العالمى وكذا العمليات المؤسسية والقوى الهيكلية التى تنتج هذه القواعد. كما تفتقد الكثير جداً من مؤسسات المجتمع المدنى إلى ميزانية موجهة نحو تنمية الموارد البشرية. إضافة إلى هذا فإن شبكات المجتمع المدنىعادة ما لا تملك آليات جيدة لتقاسم أشكال الكفاءة التى قد يمتلكونها فيما يتعلق بالاقتصاد العالمى وإدارته.

نحن بحاجة إلى مقرطة المجتمع المدنى ذاته: توجهاته. أنشطته وتكوينه.

فيليب هيرزوج

مواجهات، باريس

كخطوة أولى نحو مقرطة العولمة يحتاج المجتمع المدنى إلى تطوير المعرفة وإلى تعبئة الموارد الفكرية من أجل إنتاج أجندات للتغيير.

سيلفيوكاسيا بافا

المؤسسة البرازيلية للمنظمات غير الحكومية (ABONG)، ساوباولو

المنخرطون فى الحملات المناهضة للعولمة لا يملكون خبرة تحليلية جيدة. فنحن بحاجة إلى أكثر من مجرد شعارات عامة حتى نفهم اللعبة الدائرة الآن. فنحن بحاجة إلى قدرة حقيقية على الانخراط.

جيرى بار

المجلس الكندى للتعاون الدولى، أوتاوا

التكوين المهنى بخصوص العولمة فى المجتمع المدنى الروسى محدود للغاية. فعادة ما تكون المناقشات سطحية للغاية، حديث فارغ تماماً يقذف بأيديولوجيات بدلاً من إعطاء تحليل واقعى.

أندريه كوتينوف

مؤسسة علوم موسكو

بعض المشاورات مع البنك الدولى تكون فنية للغاية. فلابد أن يكون الموضوع مألوفاً تماماً لك حتى تستطيع أن تقدم شيئاً ملموساً. وأحياناً ما تتيح السلطات مساحة للمجتمع المدنى، ولكن لا توجد لدى المجتمع المدنى القدرة على شغل هذه المساحة.

فينسنت ايدوكو

شبكة ديون أوغندا، كامبالا

نحن لا نساهم فى حملات التشهير المبالغ فيها ضد اتفاقات التجارة الدولية. الناس ينظرون إلينا بوصفنا جبناء أو يشعرون أنك لا تملك التمكين الكافى.

مارك لى

المركز الكندى للسياسات البديلة، فانكوفر

بالتأكيد من المفيد أن تتضمن حملات المجتمع المدنى بخصوص العولمة الاقتصادية قيماً أخلاقية ونيات صادقة وإلهاماً حاداً يقف إلى جوارها ويساندها. إلا أن هذه الأسس الهامة لا يمكن أن تكون كافية بذاتها. فعلى سبيل المثال قد نجد أن التحليل المرسل الذى ينطوى على كثير من البلاغة وقليل من البحث والتحريات المفصلة قد يجذب انتباه العامة فى المدى القصير ولكنه لا يمكن أن يُمكِّن الناس كثيراً فى المدى الطويل. والأكثر من هذا فإن العديد من جماعات المجتمع المدنى فقدت مصداقيتها بسبب استخدامها السئ الغير محكم للبيانات الخاصة بالاقتصاد العالمى.

ورغم أن بعض جماعات المجتمع المدنى قد صبرت على دراسات مطولة عن العولمة الاقتصادية إلا أن البعض الآخر انجذب نحو متابعة تحقيق شعبية وانتشار سريعين على حساب البحث والتأمل المتسمان بالدقة. إضافة إلى هذا فإن عدداً من النشطاء فى مجال قضايا العولمة الاقتصادية كان مجال تركيزهم ضيقاً إلى حد بعيد. فهم يقفزون من قضية إلى أخرى بحسب الموضة السائدة فينقلون اهتمامهم من الديون إلى التجارة ثم يعودون إلى ضريبة توبين وبعدها إلى حقوق الملكية الفكرية.. إلخ. نتيجة لذلك نجد أن جماعات المجتمع المدنى هذه يمكن أن تفشل فى الاستمرار فى حملة ما لفترة زمنية معقولة تمكنها من تحقيق نتائج كبرى تتسم بالاستمرارية.

والنشاط السطحى للمجتمع المدنى كثيراً ما يتجاهل ضرورة أن يتحرك بعيداً عن المعارضة السلبية المحضة إلى تصميم مقترحات إيجابية كذلك.بلا شك لا يمكن إنكار أهمية المعارضة ومحاولات هدم الترتيبات الضارة فهذه تعد جهوداً قيمة ومشرفة، إلا أن طرح المقترحات وإعادة البناء هى أمور مطلوبة أيضاً. فهناك فرق بين أن تدعو لترتيبات إدارة جديدة للاقتصاد العالمى وبين أن تحدد ماهيتها. فالمبادرات المستدامة للمجتمع المدنى تحتاج لرؤى إيجابية يمكنها أن تطرح مقترحات ملموسة. بالتأكيد هناك العديد من الجماعات التى سعت إلى تخطى مناهضة العولمة إلى محاولة تغيير العولمة. وتعبر عملية المنتدى الاجتماعى العالمى عن هذه الجهود بصورة جيدة. ولكن هناك الكثير من المؤسسات الأخرى التى يمكنها أن تولى هذه المهمة اهتماماً أكبر. فهم قد يستثيرون فى العامة وكذا فى الدوائر الرسمية تحركاً ضد الميول "المناهضة" للمجتمع المدنى.

تأهيل المنظمات غير الحكومية فيما يتعلق بقضايا المال العالمية سيئ للغاية. فهم لا يعرفون ما هى الحقوق التى يمكن أن يطالبوا بها وما هى الآليات التى يمكن أن يستخدموها. والقلة القليلة من الناس هم الذين ينخرطون فى حوار حقيقى أو يقولون شيئاً له معنى.

فيرناندو كارديم

معهد الاقتصاد، جامعة ريودى جانيرو الاتحادية

أحد المشاكل التى تواجهها معظم منظمات المجتمع المدنى هى أن نفسها قصير فلا تلتزم بقضية واحدة لوقت طويل.

علاء عز

جمعية مؤسسات الأعمال للحفاظ على البيئة

أن حركة مناهضة العولمة فى حالة مواجهة دائمة. نحن بحاجة إلى أن نجلس ونفكر فيما يجب عمله.

كمال عباس

دار الخدمات النقابية والعمالية، حلوان، القاهرة

المجتمع المدنى عليه أن يتجنب "الحركية". نحن بحاجة إلى أن نتحرك أقل ونتأمل أكثر. فليس من الضرورى أن تكون نشط فى كل لحظة. التحليل، إعادة النظر والتعلم هم فى غاية الأهمية كذلك.

شايوات ثيوابانتى

الشبكة المدنية، بانكوك

الخطر هو أنه مع ضآلة وسوء المعلومات قد نتبنى مواقفاً يكون لها

تأثيرات سلبية علينا.

الكساندرا بوجاييف

تحالف عمال كل روسيا (VKT)، موسكو

منذ عام 1955 تملك الحركة العمالية فى البرازيل قسماً للإحصاءات والدراسات الاجتماعية والاقتصادية فى اتحد النقابات (DIEESE) وذلك بغرض القيام بأبحاث متعلقة بالحملات. إضافة إلى هذا ساعد DIEESE فى تنظيم تدريب لأعضاء الاتحادات العمالية حول قضايا الاقتصاد العالمى، خاصة تلك التى تتعلق بمفاوضات وترتيبات التجارة الإقليمية والدولية.

الهيئة الدولية للتقنيين والخبراء والباحثين (AITEC) ومقرها باريس تجمع فى إطارها مهنيين يدرسون قضايا عامة ويصدرون وثائق بحثية للحركات الاجتماعية "ومن بين المواضيع التى بحثتها AITEC جداول ونماذج تخفيض الدين ومؤسسات المال الدولية.

لقد تم تأسيس مركز السلام وموارد حقوق الإنسان فى بانكوك بغرض إمداد منظمات المجتمع المدنى فى تايلاند بمجمع للمعلومات المؤثرة عن العولمة وغيرها من الموضوعات.

أعد مركز العدالة والسلام فى فرنسا والذى يعمل كبنك فكر للكنيسة الرومانية الكاثوليكية تقاريراً حول العولمة، الديون، التجارة، والمؤسسات الاقتصادية المتخطية للدول وذلك استجابة لطلبات من قساوسة ونشطاء عاديين تعبر عن رغبتهم فى أن يعرفوا أكثر وبصورة أفضل عن هذه القضايا.

نحن بحاجة إلى أن نوفر للمجتمع المدنى فى عمقه معرفة أكثر بالعولمة الاقتصادية. وإلا فإن عقل المجتمع المدنى سيكون محدوداً بحفنة من الفكرين.

جون ديلون

KAIROS : التحالف العام للعدالة الاقتصادية، تورنتو

فى البرازيل فى ظل حكم ميناس جيرايس، قدمت جامعة جيوزدو فورا الاتحادية برامج عدة (تتضمن تغطية لقضايا العولمة) وكانت مصممة خصيصاً لنشطاء الحركة الاجتماعية.

وهـذا لا يعنى أن مبادرات المجتمع المدنى بخصوص الاقتصاد العالمى تحتاج أعـداداً ضـخمة مـن المحترفيـن الذيـن يقومـون بـنفس نوع التدريب ويطورون نفـس التحلـيل ويعـتمدون علـى نفـس المعلومـات كمـا هـو الحـال فى حالة السـلطات الحاكمـة. بالتأكـيد يمكـن لممارسـى المجـتمع المدنى أن يعملوا بصـورة أكـثر كفـاءة إذا مـا استطاعوا استيعاب المصطلحات والإحصاءات التى يتم تداولها فى الدوائر الرسمية. إلا أن "الكفاءة" لا تعنى أن نشطاء المجتمع المدنـى علـيهم أن يـتزودوا بـنفس الخـبرة الـتى توجـد عن الرسـميين. على العكـس، وكما تم التأكيد عليه قبلاً، فإن جزءً من القيمة الديمقراطية لنشاط المجـتمع المدنـى يـتمحور حـول تولـيد الحـوار مـن خـلال تحـدى ومناهضـة الأوثوذكسـية الحاكمـة وتقديـم رؤى بديلـة. ولكـن وبغـض الـنظر عمـا إذا كان النشـطاء سـيتبنون مناظـير تلـتزم بالعـرف والتقالـيد أم سـيلجأون إلـى رؤى مغايـرة فهـم فـى كـل الأحـوال يكونـون فى حاجة إلى فهم متمكن للاقتصاد العالمى.

كـيف يمكـن تعظـيم هـذه الكفـاءة؟ لسوء الحظ فإن المؤسسات التعليمية لا تقـدم إلا مقـررات دراسـية قلـيلة جـداً عـن الاقتصـاد العـالمى وإدارتـه تكـون مصممة خصيصاً لممارسى المجتمع المدنى. والمادة التعليمية نادراً ما تكون موجهـة لجمهـور المجـتمع المدنـى - علـى خـلاف مـا يحاولـه هـذا الـتقرير. وكنتـيجة لذلـك، فـإن جـزءً كبـيراً مـن قدرات المجتمع المدنى ترتكز إما على تدريـب "أكـاديمى" لا يـنجح كثـيراً فـى ربـط الـنظرية بالحـركة أو على تدريب عملـى مسـتقى مـن القـيام بالوظـيفة والـذى لا يـنجح كثـيراً فى الربط بين النشـاط المدنـى الـيومى مـن جانـب وفهـم أعمق وأوسع للقضايا من جانب آخر.

إضافة إلى إيجاد الأفراد المدربين تدريباً جيداً، فمؤسسات المجتمع المدنى يمكنها كذلك أن تبنى قدراتها البحثية الذاتية بخصوص قضايا الاقتصاد العالمى. فالبرامج البحثية والمصممة خصيصاً لشحذ تحليل السياسات يمكنها إنتاج معلومات وأفكار تستجيب مباشرة لاحتياجات المنظمة وعندما تفتقد كيانات المجتمع المدنى بصورتها الفردية - كما هو الحال فى معظم الأحيان - الوسائل الكافية لإقامة وحداتها البحثية الخاصة بها، فإنهم يستطيعون تجميع الموارد لدعم مراكز مشتركة (لابد أن ننوه إلى ضرورة أن تتجنب هذه الجهود المشتركة سيطرة الشريك الأكبر على الشريك الأصغر).

ويستطيع العديد من فاعلى المجتمع المدنى أن يعظموا من كفاءتهم من خلال التعاون بصورة أكثر كثافة مما هو قائم بالفعل مع أكاديميين واستشاريين وغيرهم من المتخصصين فى الاقتصاد العالمى. صحيح أن العديد من الأكاديميين لم يظهرون إلا ميلاً قليلاً نحو الإسهام فى سياسات المجتمع المدنى، كما أن الممارسين والباحثين عادة ما يفكرون ويعملون بأساليب مختلفة تماماً لدرجة أن الحوار بينهما ممكن أن يتحول إلى مشكلة كبيرة فى بعض الأحيان، ولكن رغم ذلك فإن "الفاعلين" و"المفكرين" تعاونوا تعاوناً مثمراً للغاية فى العديد من مبادرات المجتمع المدنى حول العولمة الاقتصادية. إضافة إلى هذا، أحياناً ما يقوم الأكاديميون بدور الوسيط فيما بين جماعات المجتمع المدنى من جانب والدوائر الرسمية من جانب آخر.

إجمالاً، إذا أرادت مؤسسات المجتمع المدنى أن تقوم بدور مؤثر كمثقِّف جماهيرى وكمنظم حملات بخصوص العولمة الاقتصادية، فإنهم فى حاجة إلى توجيه قدر كبير من الطاقة لاستيعاب ما يجرى تحديداً فى الاقتصاد العالمى، ولتحديد ما يريدونه بالضبط، وما الذى عليهم فعله تحديداً من أجل الوصول إلى الغايات المبتغاة.

ولقد تطوع الأكاديميون المشاركون فى التدريس فى هذه البرامج بوقتهم مجاناً، كما وفرت الجامعة قاعات التدريس مجاناً.

فى أوغندا يهدف تحالف المدافعين عن التنمية والبيئة (ACODE) إلى بناء فريق من المحللين لقضايا عدة منها العولمة.

إن التعاون بين الممارسين والباحثين يفجر مشاكل كبيرة تتعلق باللغة المختلفة وطريقة الفهم والإدراك المختلفة، ولكن عندما يخطط لهذا التعاون بطريقة جيدة فإنه ينتج نتائج رائعة.

الكسندر سانجوروف

مركز سانتبطرسبرج للعلوم الإنسانية واستراتيجية الدراسات السياسية

ليس لدينا المال الكافى لكى نرسل الأفراد إلى اللقاءات العالمية، ولكنا دائماً ما نرسل أشخاصاً مختلفين – خاصة من بين أعضائنا – وذلك حتى نساهم فى بناء قدراتهم من خلال الخبرة الدولية.

فلافيا باروس

شبكة البرازيل لمؤسسات المال متعددة الأطراف، برازيليا

المناقشة المفتوحة والصريحة

الإسهام الرئيسى الثانى الذى يقدمه المجتمع المدنى لإقامة اقتصاد عالمى ديمقراطى، والذى تمت مناقشته فى الجزء الثالث، وهو تفعيل حواراً جماهيرياً يمكن أن تتم مواءمته واستيعابه إلى الحد الذى يجعل المؤسسات نفسها غير مؤهلة لاحتضان مناقشة مفتوحة تعبر عن مواقف متعددة. ومن المؤكد أن العقول المغلقة يمكن أن تقوض كذلك من قدرات المجتمع المدنى على توفير تثقيف جماهيرى متوازن ومشاركة جماهيرية تتسم بالشمولية.

للأسف أن بعض جماعات المجتمع المدنى المهتمة بقضايا العولمة الاقتصادية تضع قيوداً أيديولوجية ضيقة على الحوار فى الداخل. على سبيل المثال، العديد من المعاهد البحثية المهتمة بالمال والإستثمار والتجارة العالمية تعمل فى إطار الحدود الضيقة لنظام معرفى أكاديمى واحد هو: الاقتصاد. وهناك عدداً من مؤسسات الأعمال لم تظهر أى قدر من الرغبة الجادة للمشاركة فى حوارات تتحدى الفهم التقليدى للاقتصاد العالمى. بالمثل، صمت العديد من الجماعات العقيدية آذانها عن الاستماع لوجهات نظر تقع خارج دائرة العقيدة التي يؤمنون بها. وفى ذات الوقت نجد عدداً آخر من منظمات الحركة الاجتماعية قامت بتفعيل رؤى للتغيير التقدمى وقبولها بوصفها حقيقة لا يمكن تحديها أو مناهضتها.

نحن نحب أن نعتبر أن كل الأفراد فى المجتمع المدنى هم على شاكلتنا، ولكن الكثيرون فى المجتمع المدنى ليسوا أصدقاؤنا. يجب أن نكون مستعدين لتقبل رؤى المجتمع المدنى التى تتعارض مع رؤانا.

وارن الماند

حقوق وديمقراطية، مونتريال

إن الكنيسة الروسية الأورثوذكسية يمكن أن تكون فى غاية الجمود والتحجر مؤكدة أن رؤيتها متفردة ومن ثم نائية بنفسها عن الحوار مع العقائد والدول الأخرى، فى حين أن العقيدة الأورثوذكسية فى روحها غاية فى الانفتاح.

جيورجى تشيستياكوف

الكنيسة الروسية الأوثوذكسية، موسكو

الذى جذبنى إلى ATTAC هو مجموعة المناظير والرؤى المختلفة. فكل الآراء ممثلة هنا. وهناك حوار ثرى. وهذا مثير للغاية.

كلود بجانيول – جاكيه

ATTAC – فرنسا، وحدة المرأة والعولمة، باريس

سياسة التعليم القومية (2000) التى يضطلع بها الاتحاد المركزى للعمال (CUT) فى البرازيل تؤكد أن برامجها التعليمية "لابد أن تستثير الحوار بين آراء متعددة.. حتى تظهر الأفكار المختلفة، ولتعرفوا بعضكم البعض، ولتواجهوا بعضكم البعض لتتباحثوا فى أمور الاتحاد".

فى مثل هذه الحالات جميعها نجد أن الفاعلين الممذهبين فى المجتمع المدنى تجاهلوا الواجب الديمقراطى الذى مؤداه ضرورة الاستماع إلى المقتربات المضادة وضرورة إشراك المخالفين فى حوار يتسم بالاحترام. بالطبع هذا الالتزام بالحوار ينتهى عندما يهدد المخالفون باستخدام العنف. وهناك حالات محددة لجماعات "غير مدنية" تطرفت إلى حد إنزالها أضراراً جسمانية بمعارضيها بل وقامت بعمليات قتل سياسى. وعلى الجانب الآخر، نجد العديد من مؤسسات المجتمع المدنى تغلق آذانها فلا تستمع للرؤى البديلة من قبل أن يتهددهم خطر حقيقى.

وهناك عدد قليل - ولحسن الحظ أنه عدد قليل بالفعل - من أعضاء المجتمع المدنى الذين تم مقابلتهم فى إطار هذا المشروع الذين عبروا دون مواربة عن قلقهم من مساءلة الرؤى المستقرة لمنظماتهم والخاصة بالاقتصاد العالمى. فكما تقوم بعض الحكومات والأحزاب السياسية والشركات بكبت الانقسامات الداخلية، فإن بعض مؤسسات المجتمع المدنى تقوم بفرض نظاماً جامداً داخل المنظمة لا يسمح بأى انشقاق. ومثل هذا التعصب لا يقوض فقط الأخلاقيات الديمقراطية ولكنه يحرم المنظمة كذلك من الحوار الداخلى الذى يمكن أن يولد أفكاراً جديدة بناءة ورؤية أوضح بكثير وكذا دقة متزايدة فى الاستراتيجية.

عندما أكون فى حالة تطوير سياسة ما للمنظمة فأنا أدعو الأعضاء لتقديم مدخلاتهم ولانتقاد المقترحات.

ريوادى براسير جاريونسوك
لجنة التنسيق فيما بين المنظمات غير الحكومية بخصوص التنمية، بانكوك

تتمتع المنظمة بتنوع كبير : علماء سياسة، محامون، نشطاء فى مجال مكافحة الفقر، وأعضاء فى اتحاد العمال. ونحن نتناول القضايا من مناظير مختلفة. وهناك أفق واسع للحوار فى إطار الأولويات التى نتفق عليها. فلا يوجد لدينا خطاً لا يجوز الحياد عنه.

مارك لى
المركز الكندى للسياسات البديلة، فانكوفر

مجلس إدارة الاتحاد القومى للطلاب فى البرازيل والمكون من 52 شخصاً يضم ممثلين لكل التيارات السياسية. وهناك سبع مجموعات رئيسية والعديد من الفروع بداخلها فيكون المجموع هو 20 - 25 مجموعة.

فيليب مايا
الاتحاد القومى للطلاب (UNE)، برازيليا

ولكن البعض الآخر من جماعات المجتمع المدنى تقوم بتحجيم الحوار الداخلى بطريقة أكثر دهاءً ومراوغة على سبيل المثال، العديد من المؤسسات لديها قيادة مفرطة فى مركزيتها حيث يتم اتخاذ القرارات الهامة فى معظم الأحيان داخل نطاق دائرة ضيقة. فى مثل هذه الحالة فإن الموظفين الآخرين فى المنظمة وكذا الأعضاء (إذا كان للمنظمة نظام عضوية) لن يكون أمامهم إلا فرصة ضئيلة لتقديم رؤى ومقترحات مختلفة. وبالتأكيد، فإن العديد من زعماء المجتمع المدنى لا يدعون أتباعهم ينتقدونهم بصورة منتظمة وفعالة. والكثير من الأفرع المحلية للمجتمع المدنى ترى أن المنظمة ليس لها إلا قنوات قليلة - وأنه أحياناً لا توجد لديها قنوات بالمرة - لتصعيد المبادرات من أسفل إلى أعلى. بالمثل، فإن الجماعات الأقوى فى إطار تحالف لمنظمات المجتمع المدنى قد تهمش - إما عن وعى أو عن غير وعى - الرؤى القادمة من الشركاء الأصغر.

والتغلب على مشاكل الإنفتاح على الحوار داخل دوائر المجتمع المدنى هو فى جزء كبير منه مسألة توجه. فالمنظمات من الممكن جداً أن تقبل وأن تشجع مناقشة إيجابية للرؤى المتعددة داخل الجماعة نفسها أو حتى خارجها مع جماعات أخرى. ومن المؤكد أن الخلاف الداخلى، إذا ما تم التعامل معه بطريقة بناءة، يمكن أن يولد تضامناً أكبر داخل منظمة المجتمع المدنى. فالوحدة فى إطار التعدد يمكن أن تؤدى إلى قوة أعظم وأكثر استدامة.

المركز المصرى للدراسات الاقتصادية يرسل الدعوات لمؤتمراته متبعاً نظام الحصص حتى يضمن تمثيل الرؤى السياسية المختلفة. وجلسات المؤتمر ومنصات الجلسات تتكون هى الأخرى باتباع هذا المبدأ والذى يضمن توليد منافسات بين وجهات النظر المتعارضة.

حتى نضمن تعددية فى وجهات النظر فنحن نضم إلى مجلسنا مؤيدين للأحزاب السياسية المختلفة.

شونا سيلفستر

معهد الإعلام والسياسية والمجتمع المدنى (IMPACS)، فانكوفر

إضافة إلى تغذية التوجهات التى تدعم الحوار يمكن لمؤسسات المجتمع المدنى أيضاً أن تتخذ إجراءات ملموسة لتفعيل التعددية. على سبيل المثال، سعت بعض الجماعات عن قصد لضم ممثلين للتيارات السياسية المختلفة فى مجالس إداراتها. ويصر العديد من مسئولى التنظيم فى مؤسسات عديدة للمجتمع المدنى على دعوة أشخاص لهم رؤى مخالفة لحضور اجتماعاتهم ولقاءاتهم. واتبعت منظمات عديدة طريقة أخرى لتوسيع الآفاق فتابعوا بكثير من الهمة حوارات عبر القطاعات المختلفة داخل المجتمع المدنى، بين القطاع الأكاديمى وقطاع الأعمال وقطاع العمل والمنظمات غير الحكومية والجماعات العقيدية على سبيل المثال.

بالتأكيد مثل هذه المبادرات لا يجوز أن تنطوى على مجرد القيام بعمل على الورق لطى الخلافات ولخلق وفاق اصطناعى. فهذا أيضاً سوف يثبط الحوار بدلاً من إثرائه. ولكن المناقشة التى تدور على أساس من الاحترام للرؤى المتنافسة فى المجتمع المدنى - مناقشة تتم مدفوعة بالرغبة فى الاستماع والتعلم - يمكنها أن تساعد كل الأطراف على فهم أفضل لأنفسهم كما للآخرين.

منظمتنا هى ساحة لقاء بين قطاع الأعمال، النقابات التجارية، المنظمات غير الحكومية والحكومة. أنها المكان الذى يمكن فيه لحركة الفلاحين بلا أرض (MST) أن تتحدث مع ممثلى ماكونالدز
مارسلو لينجويت
مركز القيم والأخلاق، ساو باولو

الاستقلال

مشكلة أخرى يمكنها أن تعرض للخطر قدرات المجتمع المدنى الكامنة لتعظيم الديمقراطية فى الاقتصاد العالمى هى الاحتواء. فأى مؤسسة يمكن أن تسيطر عليها بدرجة أو بأخرى مصالح خاصة تملى عليها أولوياتها ومقترحاتها وأنشطتها ونوع التحليل الذى تأخذ به. والواقع أنه لا يوجد أى فاعل سياسى يستطيع أن يحتفظ باستقلال تام عن كل المؤثرات الخارجية. ولكن العديد من جماعات المجتمع المدنى تضحى بدرجة أو بأخرى، سواء ارتضت هذا أم لا، أدوات فى يد قوى أخرى.

بنود الاتفاق هى أن نوقف الاحتجاجات فيفتحون باب الحوار.
نيكولا بولارد
بؤرة تركيز على الجنوب العالمى، بانكوك

المجتمع المدنى فى روسيا يتسم بالاعتمادية فنحن نفضل ألا نخاطر بإغضاب دولتنا أو رؤسائنا فى العمل.
يورى ميلوفيدوف
اتحاد النقابات التجارية المستقلة فى روسيا (FNPR)، موسكو

كلما زادت درجة استقلال منظمات المجتمع المدنى عن مراكز القوى، كلما زادت قدرتها على تحريك حوار جماهيرى لا تكبله القيود. وكلما زادت درجة استقلالية جماعة المجتمع المدنى كلما زادت قدرتها على المطالبة بحق المساءلة الجماهيرية دون خوف من ارتداد هذا عليها. وعلى العكس من ذلك، كلما زادت درجة احتواء المؤسسة كلما زادت درجة تحجيم قدرتها على المجاهرة بآراء معينة وعلى مساءلة ومحاسبة القوى صاحبة السلطة ومن ثم الحد من قدرتها على إنجاز تأثير ديمقراطى.

احتواء المجتمع المدنى يمكن أن يحدث من قبل الفاعلين أو من قبل الهياكل الاجتماعية. ففى الحالة الأولى، يمكن أن تضحى مؤسسات المجتمع المدنى آلات فى يد لاعبين سياسيين أكثر قوة. على سبيل المثال، قد تقع جماعة مجتمع مدنى تحت سيطرة إدارة أو حزب سياسى أو شركة أو مؤسسة خاصة يترأسها شخص قوى صاحب سلطة ونفوذ، وغير ذلك. وعندما يتم هذا النوع من الاحتواء تضحى منظمات المجتمع المدنى تابعة وعرضة للاستغلال بواسطة كيانات أخرى عادة ما تكون كيانات غير ديمقراطية.

فيما يتعلق بالهياكل، يمكن لأنشطة المجتمع المدنى.. حتى بالخلاف لمقاصدهم - تعظيم المصالح الخاصة مثل تسيد الشمال، على سبيل المثال، أو الرأسمالية أو التوجه نحو الغرب أو الذكورة أو العنصرية أو التوجه نحو الحضر.. إلخ. فعندما يكون هناك احتواء هيكلى تضحى مؤسسات المجتمع المدنى وكيل غير ناقد - وربما غير مدرك للبنيان ولا حتى لجوانبه الغير ديمقراطية. واحتواء الفاعلين والهياكل من الممكن بالتأكيد أن يحدث بالتوازى.

نحن لا يمكن أن نتحمل رفاهية إلقاء تعليقات سياسية صريحة تتعلق بالكيفية التى يعمل بها مانحون مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة أو البنك الدولى.

ماريو دوميللو دياس

المؤسسة البرازيلية للحفاظ على الطبيعة، ريودى جانيرو

يجب أن تكون حريصاً وأنت تتعامل مع السياسة. فإذا ما عبرت عن انتقادك للعولمة يجب أن تخشى أن يوقف الممولون دعمهم لك.

ديلياس اسييمو

معهد مكاريرى للبحوث الاجتماعية، كامبالا

إن اتحاد العمال الرئيسى لا يعتبر اتحاد عمال حقيقى. فهو ميراث سوفيتى تم تنظيمه لدعم الحكومة وللسيطرة إلى العمال.

لودميل اليكسييفا

مجموعة موسكو هلسينكى

هيئات قطاع الأعمال التى تهتم بالاقتصاد العالمى عادة ما تتعرض لتدخل محسوس من جانب الدولة. فى مصر، على سبيل المثال، يعين وزير التجارة رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية وكذلك ستة من أعضاء المجلس الـ34. بالمثل، فإن اتحاد الصناعات التايلاندى هو تحت إشراف وزير الصناعة. وفى روسيا فإن نصف أعضاء المجلس التنفيذى لهيئة قطاع الأعمال الدولية لموسكو هم من الحكومة. وفى البرازيل تمول الحكومة مؤسسات الأعمال الرئيسية.

فقـدان جماعـات المجـتمع المدنـى للاسـتقلالية من الممكن أن يتم بطريقة فجة كما يمكن أن يحدث بطريقة مراوغة فالاحتواء يكون واضحاً عندما تتدخل أطـراف أخـرى فى طريقة عمل مؤسسـات المجتمع المدنى من خلال تقديم الرشـاوى مـثلاً أو مـن خـلال فـرض تعييـن موظفين محددين. وفى مناسبات أخـرى، قـد يتـنازل الفـاعلون فـى المجتمع المدنى عن اسـتقلاليتهم بطريقة ضـمنية على سـبيل المثال من خلال فرض رقابة ذاتية على أنفسـهم (أحياناً ما يكون هذا بدون وعى) والتى تقلل من، أو حتى تنهى قدرتهم على النقد، النقد الموجه للسـلطات وللهياكل الاجتماعية المترسـبة والمترسـخة.

الـتمويل الحكومـى الضـخم لمـنظمات المجـتمع المدنـى فـى كـندا يجعلـنا مخـتلفون عـن الولايات المتحدة الأمريكية وعن أوروبا. فحتى الـبرامج الدولـية لاتحـادات العمـال تـتلقى دعمـاً مالـياً من الحكومة. وهذا الاعتماد على التمويل الحكومى يشجع على ثقافة التأدب.

ديانا برونسون

حقوق وديمقراطية، مونتريال

والعديد من المحاذير فيما يتعلق بالاحتواء تتضمن العلاقة فيما بين جماعات المجتمع المدنى من جانب وكيانات الإدارة من جانب آخر. فعندما يكون هناك استلاب رسمى تضحى مؤسسات المجتمع المدنى خادماً طيعاً لهيئات الإدارة سواء فى المستوى القومى أو المحلى أو حتى على المستوى العبر قومى. ومثل هذا "المجتمع المدنى" يمكن استخدامه لتجميع التأييد خاصة فيما يتعلق بالسياسات العامة التى لا تلقى تأييداً شعبياً. وفى هذا المقام نجد أن كيانات الإدارة تلجأ أحياناً إلى تبنى إنشاء مؤسسات مجتمع مدنى – وفقاً لشروط المسئولين بالطبع. ومن أمثلة ذلك منتديات رجال الأعمال والاتحادات التجارية التى تنشأها الدولة، بنوك الفكر التى يتم تأسيسها إلى حد كبير بناءً على تحفيز المؤسسات الاقتصادية متعددة الأطراف مثل البنك الدولى، وكذا المنظمات غير الحكومية التى يتم تنظيمها حكومياً (والمعروفة باسم "GONGOS") فى مثل هذه الكيانات قد يحتل أفراداً معينين من قبل هيئات الإدارة مقاعداً فى مجالس إدارة منظمات المجتمع المدنى، وبهذا يكون تواجد المسئولين محسوس بطريقة مباشرة. إضافة إلى هذا فإن الدول وغيرها من كيانات الضبط قد تمول مؤسسات المجتمع المدنى: على سبيل المثال، من خلال المنح أو التعاقد على القيام بمشروع أو من خلال بعض الإعفاءات الضريبية أو إعطاء تمويل لحضور اجتماعات ولقاءات رسمية. وقد تعرض هيئات الإدارة أيضاً فى بعض الأحيان بعض الوظائف (تكون رواتبها وفوائدها مغرية) على أفراد من المجتمع المدنى، فيعير النشطاء، أما بصورة مؤقتة أو دائمة، إلى القطاع الرسمى. وقد تظهر مسألة الاحتواء أيضاً عندما يقبل ممثلو المجتمع المدنى الدعوات للانضمام إلى الوفود الرسمية للمؤتمرات متعددة الأطراف أو حتى للقيام بمشاورات مع صناع السياسة الرسميين. على سبيل المثال: قد يؤدى "الحوار" مع المسئولين أحياناً إلى توسع وتمدد النزاع دون أى تنازل حقيقى للقضايا التى أدت إلى هذا الصراع منذ البداية. وأحياناً ما تتبنى مؤسسات المجتمع المدنى الخطاب الرسمى على أمل انتزاع اهتمام أكثر واحترام أكبر من كيانات الإدارة وأيضاً قد تستعير السلطات النظامية الخطاب النقدى للمجتمع المدنى ومن ثم تحيد قدرته الكامنة على أحداث التغيير. ويجادل البعض فى أن هذا كان مصير أفكار مثل "التنمية المستدامة" و"الملكية" وبالطبع كذلك مفاهيم "الإدارة والحكم" و"المجتمع المدنى" والتى يتم تفسيرها بطرق معينة.

حاولت الحكومة التايلاندية أن تنظم "المجتمع المدنى" فى كل أنحاء الدولة فى شكل "منتدى مدنى". وبصورة من الصور هذا لا يختلف كثيراً عن النظام الشيوعى والذى يكون كل شئ فيه تحت السيطرة.

أمارا بونجسابيتشى
كلية العلوم السياسية، جامعة شولالونجكورن، بانكوك

يتقرب الكثير جداً من المنظمات غير الحكومية من مؤسسات المال الدولية آملة أن تحصل على تمويل، وهذا يحيد دورها الناقد.

جورج دوراو
هيئة منظمات المساعدة الاجتماعية والتعليمية (FASE) ريودى جانيرو

توجه الحكومة وكذا البنك الدولى الدعوة لك ثلاث وأربع مرات فتبدأ فى التفكير أنه من الأفضل لك أن تلتزم الصمت. فالناس يعلمون أن ثلاثة أرباع نقودهم تأتى من الحكومة. فهل تطلق النار على الحكومة فتفقد مصدر تمويلك، لا، من الأفضل أن تذهب إلى لقاءاتهم الكثيرة ومن هنا تصبحون أحباباً.

ناكانييك ب. موسيسى
معهد مكاريرى للبحوث الاجتماعية، كامبالا

المانحون يتفقون تماماً بخصوص القضايا التى يدعموها. وعلينا أن نستجيب لمصالحهم حتى يمكننا البقاء.

رابختيب ايمرونجروانج
اللجنة الكاثوليكية للعدالة والسلام، بانكوك

فى أوغندا معظم أعضاء البرلمان عندهم منظمة غير حكومية كوسيلة لتعبئة الدعم بين الناخبين.

نيانجا بياكى بازارا
مركز البحث الأساسى، كامبالا

فى البرازيل تم تأسيس المركزية العامة للعمال (CGT) والقوة النقابية (FS) بناءً على مبادرات أصحاب العمل. فى روسيا، توجد مقار تحالف عمال كل روسيا (VKT) فى مكاتب الشركة التى تستخدمها معظم أعضائها. لا غرابة إذاً فى أن قيادات مثل هذه الاتحادات عادة ما تكون لطيفة مع أصحاب العمل.

وقضايا الاحتواء هذه يمكن أن تبرز فيما يتعلق بالعلاقات فيما بين مؤسسات المجتمع المدنى من جانب والأحزاب السياسية من جانب آخر، خاصة إذا كان الحزب المقصود هو الحزب الحاكم. وتقدم منظمات المجتمع المدنى المرتبطة بالأحزاب الاشتراكية والفاشية أمثلة واضحة على مثل هذا النوع من الاعتمادية. وقد تنحدر كذلك علاقات الاتحادات التجارية مع الأحزاب الديمقراطية - الاشتراكية إلى علاقة احتواء بواسطة النخب الحاكمة. فى حالات أخرى نجد أن الساسة قد أقاموا كيانات مجتمع مدنى كواجهة تخدم طموحاتهم الشخصية، وقد يصل الأمر بهم إلى حد شراء الأصوات.

وقد يتسلل الاحتواء كذلك إلى علاقات المجتمع المدنى بالفاعلين فى السوق. فالشركات قد تؤسس تشرف على وتحرك، ومن ثم، تؤثر وتسيطر على مؤسسات المجتمع المدنى. هذه القيود على الاستقلالية تكون واضحة بصورة خاصة فى العلاقة مع منتديات الأعمال والتى تقوم معظمها بدور جماعات الضغط لصالح المصالح الخاصة للشركات بدلاً من الصالح العام. إضافة إلى هذا، يعتمد عدد من المنظمات غير الحكومية وبنوك الفكر إلى حد كبير على ممولين من قطاع الأعمال. وحتى بعض الاتحادات العمالية. حلقها أصحاب الأعمال وليس العمال.

عندما تحصل المنظمات غير الحكومية الشمالية على مال من شركات عبر قومية فإنهم يبدأون فى التعرف على الاحتمالات الإيجابية للتواءم والإصلاح.

ريوادى براسير جاريونسوك

لجنة التنسيق بين المنظمات غير الحكومية بخصوص التنمية، بانكوك

يتشكل مجلس إداراتنا بالكامل من رجال شركات ولكنى قلت لهم منذ البداية أننا سنقول أشياء قد تجرحهم. وهم يتقبلون هذا الوضع منذ خمس سنوات ولم يطالبوا المركز ولا مرة واحدة بأن يدفع بمصالحهم الخاصة.

أحمد جلال

المركز المصرى للدراسات الاقتصادية، القاهرة

من السهل أن تُضَمَّن بعض إجزاء من المجتمع المدنى الدولى فى الرأسمالية العالمية ثم تحطمهم بوصفهم قوة بديلة.

وحـتى القطاع الخيرى يمكن أن يكون له تأثيرات احتوائية على الفاعلين فى المجـتمع المدنـى. فالمؤسسـات الخيرية والأفراد الأثرياء يمكنهم، إما بصورة مباشـرة أو بطـريقة مراوغة تشـكيل أجندة وخطط عمل المجتمع المدنى بما يجعـل مؤسسـات المجـتمع المدنـى تسـهم فـى إبـراز هـذه القوى بدلاً من تحديهـا. وهـناك العديـد مـن التسـاؤلات المحـرجة الـتى يمكـن أن تطرح هنا بطبيعة الحال فيما يتعلق بمدى استقلال المشروع والتقرير الحالى المدعوم من مؤسسـة بعينها.

إضافة إلى إمكانية احتواء المجتمع المدنى من قبل فاعلين آخرين هناك أيضاً إمكانية للاحتواء من قبل الهياكل الاجتماعية المتسيدة. ومثل هذا الاستلاب بواسـطة "الـنظام" يمكـن أن يحدث حتى لجماعات المجتمع المدنى التى لا تعـتمد بصـورة خاصـة علـى الدولـة أو على قوى السوق. ففى بعض الأحيان يحدث هذا الفقدان للاستقلالية بدون قصد وبدون وعى.

السكندر بوزجالين
الحركة الاجتماعية لكل روسيا "بدائل"، موسكو

يمكـن للمـنظمات غـير الحكومـية كذلـك أن تكـون جزءً من العمليات الـتى تخلـق صـورة مصـطنعة للديمقراطـية، مثل الدائرة الكاملة من مؤتمـرات الأمـم المـتحدة الاجتماعـية والـتى لم يكن لها أى تأثيرات واضحة.

جورجو دوراو
هيئة منظمات المساعدة الاجتماعية والتعليمية (FASE)، ريودى جانيرو

مـن الهـام لمـنظمات المجـتمع المدنى الروسـية أن تكون أكثر تجذراً فـى الشـعب الروسـى. فنحن كثيراً ما نتهم باننا جواسـيس ممولين بنقود أجنبية.

أفجينى أ. فقارتر
WWF – روسيا، موسكو

على سبيل المثال، حتى منظمات المجتمع المدنى التى تعمل باستقلالية عن الإدارة الرأسمالية وعن كيانات قطاع الأعمال يمكن أن تظل ترساً فى عجلة النظام الرأسمالى. ففى النهاية نجد أن جزءً كبيراً من المجتمع المدنى الحالى هو صناعة مدرة للمال حيث يملك تمويلاً معتبراً يمكنه من خلق الوظائف وعقد المؤتمرات وكتابة التقارير وتوفير خدمات الرفاه الاجتماعى.. وهكذا. وحتى عندما تحصل أنشطة المجتمع المدنى من قبيل برامج التعاون من أجل التنمية وحملات المطالبة بحقوق الإنسان على التمويل من خلال تبرعات الجمهور فتجهر من ثم بهجوم مباشر على الإمبريالية، فإنهم يستمرون ضمناً فى العمل على بقاء هذا الوضع الغير ديمقراطى. فعلى سبيل المثال، نجد أن بعض أنشطة الإغاثة الإنسانية قد تحول الطاقات من انتقاد الرأسمالية إلى إعادة تأهيلها.

ومثل هذه الديناميكيات قد تظهر كذلك فى العلاقة مع الهياكل الأخرى الغير ديمقراطية التى تم وصفها فى الجزء الثانى من هذا التقرير. ومن ثم، فحتى مؤسسات المجتمع المدنى المتمركزة فى الجنوب يمكنها عملاً تقوية هياكل السيطرة الشمالية من خلال ترتيبات التمويل على سبيل المثال. وحتى كيانات المجتمع المدنى الناقدة للتفوق الشمالى والرأسمالى فى الاقتصاد العالمى الراهن يمكنها أن تخدم كوكيل للهيمنة الثقافية الغربية. وكما ستظهر مناقشة موضوع القدرة على الوصول فى الجزء التالى فإن مؤسسات المجتمع المدنى يمكنها أن تصبح أيضاً أدوات لهيمنة الذكور، البيض المتمركزين فى الحضر فى مثل هذه الحالات أيضاً فإن الاحتواء لصالح الهياكل الاجتماعية المتسيدة يحد من قدرة جماعات المجتمع المدنى على توليد حواراً جماهيرياً ومشاركة جماهيرية.

وفرت حكومة كوبيك ثلثى التمويل اللازم لعقد قمة الشعب الموازية للقاء النصف كروى الرسمى فى إبريل 2001. فمن ضمن التقاليد الكندية أن تقوم الدولة بتسهيل تطور المجتمع المدنى. وهذا لا يعد احتواء. يكفى أن تنظر إلى قائمة الطلبات الصادرة عن قمة الشعب.

جيسى سميث
شبكة معلومات البدائل الحقيقية، فانكرفر

من الأفضل أن تعمل مع الحكومة بدلاً من أن تحاربها. فلا معنى لأن تتخطى الخطوط الحمراء للحكومة فتجعلهم يدفعونك بعيداً عنها. ولكن الأجدى أن تدفع الحكومة لإعادة ترسيم الخطوط "الحمراء" لتعطيك ساحة أوسع.

علاء عز
جمعية مؤسسات الأعمال للحفاظ على البيئة، القاهرة

البعض يقولون أنه ليس صحيحاً أن تكون مقرباً جداً من الدوائر الرسمية وأن تنسى القضايا الحقيقية. أما وجهة نظرى فهى أنه علينا أن نستفيد من المساحة المتاحة. فأنت تذهب إلى المناقشات وفى ذهنك وجهة نظر محددة نبعت من المفاوضات المسبقة فى إطار المجتمع المدنى. والاحتواء يحدث عندما لا تكون متأكداً من موقفك ولم تقم بواجبك. فى هذه الحالة يمكن بالفعل أن تتم الإحاطة بك.

جين نالونجا
شبكة تنمية الهيئات الطوعية المحلية، كامبالا

والواقع أن قضايا الاستقلال والاحتواء عادة ما تكون أكثر تعقيداً مما أظهرته المناقشة السابقة لمعالم هذه القضايا. على سبيل المثال، هل التمويل الحكومى بالضرورة مشبوه حتى إذا كان مصدره هو نقود دافعى الضرائب فى إطار دولة ديمقراطية؟ هل يمكن للجهات الخاصة المانحة أن تؤيد جماعات معارضة فى المجتمع المدنى دون إلقاء ظلال الشك حول القناعة الأخلاقية التى مؤداها أن المعارضة ضرورية لديمقراطية صحية؟ ألا يمكن العمل "مع" السلطة دون أن تصبح "من" السلطة؟ هل التواءم هو دائماً احتواء؟ هل يمكن أن تفرض رسالة المجتمع المدنى عليه أن ينحاز بالفعل إلى سياسات حزبية وأن يشجع قادته وموظفيه على تبنى مواقف السلطة الرسمية؟ هل يجب التمييز بين التحالفات والخيارات السياسية للأفراد المنتمين إلى منظمة مجتمع مدنى ما من جانب وبين استقلال المنظمة نفسها من جانب آخر؟

كما تمت الإشارة مسبقاً، فإن الاستقلالية التامة لا يمكن أن تكون متاحة بصورة مطلقة لجماعات المجتمع المدنى. فالغالبية العظمى من المؤسسات تعتمد بصورة ضخمة على قوى تقع خارج نطاق المجتمع المدنى وذلك من أجل الحصول على الاعتراف القانونى بها وكذا للحصول على الموارد ولتأسيس سمعة جيدة. وتعمل كيانات المجتمع المدنى، دون استثناء تقريباً، وبدرجة كبيرة داخل إطار هياكل اجتماعية مستقرة بغض النظر عن درجة ازدرائهم لاضطرارهم استخدام رأس المال الرأسمالى العالمى أو تكنولوجيا الاتصالات العالمية "الغربية". أما الجماعات التى تصر على اكتفاء ذاتى تام وترفض تماماً كل أشكال علاقات القوى السائدة فى الاقتصاد العالمى لم تستمر طويلاً ولم يكن لها تأثير يذكر. فالقضية بالنسبة للمجتمع المدنى إذن ليست الجرى وراء وهم الاستقلالية التامة وإنما العمل على تعظيم القدر المتاح من هذه الاستقلالية.

فى المجتمع المدنى المصرى لابد من أن تقدم تنازلات حتى يمكن أن تسمعك الحكومة. ولكن فى نفس الوقت يكون من الصعب جداً اعتبارك ممثلاً للمجتمع المدنى عندما تعمل قريباً من الحكومة. ومدافعو المجتمع المدنى يواجهون موقفاً صعباً عندما يراوحون بين الاستقلال (حيث لن يكون لهم تأثير) وهيمنة الحكومة عليهم.

بسمة قدمانى

مؤسسة فورد، القاهرة

أحد تحديات الديمقراطية الرئيسية التى تواجه المجتمع المدنى هى إلى أى مدى يمكنك أن تبنى جسوراً بينك وبين الأحزاب السياسية والحكومة، وما هو نوع هذه الجسور؟

جيلد جاكوبسين

الاتحاد المركزى للعمال (CUT)، ساوباولو

يمكن لجماعات المجتمع المدنى أن تأخذ أموالاً من الحكومة طالما أنها مخلصة لأهدافها وطالما أن لديها منافذ عدة للتدخل فى كيفية تنفيذ المشروع.

سوثى براسارتست

كلية الاقتصاد، جامعة شولالونجكورن، بانكوك

كيف يمكن إنجاز ذلك؟ أن جماعات المجتمع المدنى الأكثر استقلالية هى عادة التى تكون أكثر وعياً وإدراكاً لمشاكل الاحتواء. وهم يفكرون فى التداعيات المترتبة على تحالفاتهم بصورة نقدية تعكس كثيراً من الحرص والحيطة ويتطرق بهم التفكير إلى: لمن يقدمون دعمهم وممن يتلقون الدعم؟ فكلما قررت منظمات المجتمع المدنى الحريصة على الاستقلالية أن تساند أو أن تتلقى مساندة من حزب سياسى أو هيئة إدارة أو مؤسسة قطاع أعمال فإنهم يحرصون على أن يظلوا صديقاً "ناقداً" ودائماً ما يحتفظون بخيار فصم الروابط إذا ما أضحت العلاقة مستوعبة بطريقة غير مقبولة لرسالاتهم ولاستقلاليتهم. ويتم تفعيل الاستقلالية عندما تأخذ كيانات المجتمع المدنى فى اعتبارها المصالح التى يمثلها شركاؤها والتأثيرات التى يمكن أن يمارسوها على أهدافها وأنشطتها.

إضافة إلى توخى الحذر، يمكن لمؤسسة المجتمع المدنى أن تعظم استقلالها من خلال الحصول على الموارد من مصادر متعددة ومتنوعة حتى لا تصبح رهينة لأية جهة واحدة. وكلما أمكنها ذلك عليها أن تسعى للحصول على تمويل ومساهمات عينية من خلال عضوية متسعة. وإذا كانت طبيعة عمل جماعة المجتمع المدنى أو ضآلة قاعدتها يعوقا تشكل قاعدة عضوية كبيرة فعلى المؤسسة أن تعظم استقلالها من خلال توزيع تمويلها على أكثر من مانح. وكلما أمكن يمكن للمؤسسة أن توفر تمويلاً ذاتياً لها من خلال توليد دخل غير ربحى عن طريق المؤتمرات وبيع إصداراتها وبعض الأعمال الاجتماعية الأخرى.

الحذر من الاحتواء أثمر فى حالة منتدى المجتمع المدنى فى موسكو فى نوفمبر 2001، فالرئاسة أخذت مبادرة إقامة هذا الحدث ودفعت تكاليفه وانتوت فى البداية أن يتبنى اللقاء فكرة تأسيس كيان حكومى يشرف على المجتمع المدنى. إلا أن العديد من منظمات حقوق الإنسان قادت حركة مقاومة فيها قدر شديد من التصميم ضد هذه الخطة والتى تخلت عنها الحكومة. وفى النهاية، قام واحد من ثوار المجتمع المدنى بمشاركة الرئيس بوتين المنصة فى الجلسة الافتتاحية.

وزعت شبكة تضامن ماكيلا والموجودة فى تورنتو مصادر توزيعها على عدد من اتحادات العمال وكذا أحد حشر منظمة دينية، خمسة مؤسسات والعديد من المنظمات غير الحكومية. فى القاهرة، أصرت جمعية مؤسسات الأعمال للحفاظ على البيئة على أن يكون هناك من 10-12 مانح لكل نشاط من أنشطتها وذلك حتى تتجنب سيطرة مانح واحد عليها. أما تحالف جمعيات المستهلكين ما بين الجمهوريات (Konfop) والتى مقرها موسكو فلا تأخذ أى نقود من دوائر قطاع الأعمال وتحصل على مواردها من خلال مزيج من اشتراكات الأعضاء ومنح وإيراد بيع المجلات والاشتراكات القانونية. فى بانكوك. بؤرة تركيز على الجنوب العالمى أصرت على أن يكون لها مانحين متنوعين – عشرون فى منتصف 2002 – حتى تستطيع الحفاظ على استقلال سياساتها.

ثالـثاً، يمكـن لجماعـات المجـتمع المدنـى المـنخرطة فـى قضـايا الاقتصـاد العـالمى أن تفعـل اسـتقلالها من خلال التعديل المستمر لأجنداتها وخطابها حـتى يحـافظوا علـى مسافة معقولة بعيداً عن الخطاب والأولويات الرسمية. وهـذا لا يعـنى أنـنا ندعـو إلـى أى وكـل معارضة للمعارضة. ولكن مؤسسـات المجتمع المدنى يمكنها بالفعل أن تعمل من أجل مجابهة توجهات السلطات الحاكمـة المنتشـرة فى الاقتصاد العالمى والرامية إلى تقليص الاختلاف من خلال التزام سطحى بالنقد.

القدرة على الوصول

إضـافة إلى قضايا الكفاءة والحوار المفتوح والاسـتقلال فإن مؤسسـة المجتمع المدنـى الديمقراطـية لابد أن تتعامل مع قضايا القدرة على الوصول إليها. أى مـدى يعتـبر المجـتمع المدنـى سـاحة سياسـية تتـيح لكل المواطنين فرصة متسـاوية للاهـتمام بمشـاكل العولمـة الاقتصـادية؟ هل تعتبر فرص الانخراط فـى المجـتمع المدنـى محـدودة وغـير مـتوازنة وتمـيل خاصة نحو الأشخاص المنتمون إلى قطاعات اجتماعية متميزة؟ من الذى يصل إلى المشاركة فى أنشطة المجتمع المدنى المتعلقة بالاقتصاد العالمى ومن الذى لا يصل؟

مصـداقية حـركات المواطنيـن تعـتمد علـى مـدى قـيامهم بمشاركة حقيقـية فى عملية صنع القرار داخل منظماتهم. وهذا يشكل تحدياً مستمراً.

تونى كلارك
معهد بولاريس، أوتاوا

فـى تـايلاند عادة ما لا يمتلك الأفراد التابعين حق أن يكونوا مهتمين وأن يشاركوا فى حل مشاكلهم.

سوينسرى بانجكوكانج
أصدقاء المرأة، بانكوك

كما رأينا فى الجزء الثانى من هذا التقرير، فإن التراتبات الاجتماعية الهيكلية تعد عنصراً أساسياً من عناصر أوجه القصور الديمقراطى فى الاقتصاد العالمى الراهن. وكما تم اقتراحه فى الجزء الثالث، فإن أنشطة المجتمع المدنى يمكنها أن تدفع بالديمقراطية من خلال تعظيم المشاركة الشعبية فى إدارة الاتصالات، رأس المال، الاستثمار، الهجرة والتجارة العالمية. ولكن، وكما تمت الإشارة مسبقاً فى الجزء الرابع، فإن هذه الجهود يمكن أن تتعقد بسبب التبعيات الهيكلية خاصة عندما تكون مركزة بشدة فى بيئة معينة وأيضاً عندما لا يكون الفاعلون الآخرون مثل الحكومة والإعلام ملتزمون بتقليص هذه التبعيات.

إضافة إلى ذلك، هذه القدرة الكامنة على مقرطة الاقتصاد العالمى والتى تملكها حركة المواطنين يمكن أن يتم استيعابها ومواءمتها إلى الحد الذى لا يجعل المجتمع المدنى نفسه ميداناً للعب ذى مستوى مقبول. من المؤكد أن مؤسسات المجتمع المدنى، بل والمجتمع المدنى ككل، يمكنهم أن يعكسوا ويرسخوا، وأحياناً يفاقموا التمايزات الهيكلية التى تسم الاقتصاد العالمى الراهن. ومن الواضح أنه من الصعب على جماعات المجتمع المدنى أن تتعامل مع أوجه القصور الهيكلى فى الاقتصاد العالمى إذا كانت أنشطتهم ذاتها نتيجة هذه الهيراركيات الاجتماعية.

عدم التساوى فى القدرة على الوصول إلى المجتمع المدنى يعبر عن نفسه بأكثر من طريقة. على سبيل المثال، فللأفراد المنتمون إلى جماعات إجتماعية معينة عادة ما يحصلون على فرص أكبر من الآخرين ليكونوا أعضاءً أو عاملين أو زعماء أو ممولين لمؤسسات المجتمع المدنى. ويستطيع الأفراد المنتمون لبعض الشرائح الاجتماعية أن تكون لديهم قدرة أكبر – بكثير – على الوصول إلى الموارد اللازمة لحركة مجتمع مدنى فعال بخصوص الاقتصاد العالمى، أى أنهم يكونون قادرين على الحصول على تعليم أكثر وكذا على مال وتكنولوجيا ومعلومات واتصالات متقدمة، وعلى اهتمام إعلامى وسفر وعمل.. إلخ.

الأكثر تهميشاً لا يتم تمثيلهم بصورة مباشرة فى المجتمع المدنى. فدائماً ما يمثلهم أشخاص آخرون.

بينيديكت هيرملين

سولاجرال، باريس

المثالية هى أن يكون المجتمع المدنى مكاناً يمكن من خلاله أن يشارك كل الأفراد، ولكن هذا ليس هو الحادث الآن.

سانجى جون

اللجنة القومية للحركة بخصوص وضع المرأة، ويندسور

أن صورة المجتمع المدنى فى روسيا، كما هو الحال فى معظم الدول الأخرى، تعبر عن الصورة العامة للسكان. فالقاعدة الاجتماعية لمعظم المؤسسات اليوم تتشكل من المثقفين الذين يقطنون المناطق الحضرية والمتمين إلى ما يشابه الطبقة الوسطى أيام النظام السوفيتى.

افجينى شفارتس

WWF روسيا، موسكو

أن شبكة المعلومات الدولية تعتبر فتحاً مبيناً فى مجال توفير المعلومات للمواطنين ولكن لا يوجد أكثر من 2 مليون مستخدم فى روسيا وكقاعدة عامة هؤلاء أناس يفهمون الوضع بالفعل.

يورى فودومتين

مراقبة أوضاع المواطنين، سانتبطرسبرج

إذا كنا ذاهبون لمقابلة الرئيس فمن الأفضل أن نأخذ معنا المستثمرون الأجانب البيض. فى هذه الحالة سيستمع أكثر.

وليام كاليما

والتمييز - سواء كان واضحاً أو ضمنياً وسواء كان مقصوداً أو غير مقصود - يؤدى إلى أن يكون لبعض الناس ثقلاً أكبر فى المجتمع المدنى مقارنة بآخرين لديهم نفس المزايا الشخصية وذلك فيما يتعلق بوضع الأجندات وتشكيل الاستراتيجيات وتحديد خطط العمل وتنفيذ البرامج وتقويم النتائج.. وهيراركيات القوى الاجتماعية داخل المجتمع المدنى عادة ما تتوازى مع التبعيات الهيكلية فى الاقتصاد العالمى فى عمومه - تبعيات مثل تلك الموصوفة فى الجزء الثانى.

مؤسسة منتجى أوغندا، كامبالا

إن الـ ICFTU شديد التوجه نحو أوربا وتهيمن عليه الولايات المتحدة والمملكة المتحدة. وتتلون معظم المقترحات والرؤى والأفكار بمنظور الدول الصناعية. وتحتاج الدول الأخرى وكذا التقاليد المغايرة للاتحادات العمالية إلى أن يتم تمثيلها بطريقة أفضل.

رؤية مركبة تشكلت من رؤى الاتحاد المركزى للعمال (CUT) فى البرازيل وتحالف العمل الديمقراطى الفرنسى (CFDT)، وتحالف العمل لكل روسيا (UICT) اتحادات النقابات العمالية المستقلة فى روسيا (FNPR).

على سبيل المثال، فإن نشاط المجتمع المدنى الخاص بالعولمة الاقتصادية عادة ما يكرر هيراركيات القوى فيما بين الشمال - الجنوب. فإجمالاً نجد أن أقوى مؤسسات المجتمع المدني العاملة. فى مجال الاقتصاد العالمى تتخذ مقارها فى أمريكا الشمالية وأوربا الغربية. صحيح أن العديد من جماعات المجتمع المدنى فى أفريقيا وآسيا ومنطقة الكاريبى وأوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية والباسيفيكى قدمت إسهامات ملموسة لسياسات العولمة الاقتصادية، ولكن حتى أفضل المؤسسات تمويلاً فى الجنوب عادة ما لا تضاهى الكيانات الأكاديمية والمهنية والدينية والعمالية والمنظمات غير الحكومية وقطاع الأعمال المتمركزة فى الشمال. كما أن العناصر الشمالية عادة ما تحتل مراكز متسيدة فى منظمات وشبكات المجتمع المدنى العابرة للحدود. وكنتيجة لذلك عادة ما تتبنى مؤسسات المجتمع المدنى الجنوبية الأجندات والأنشطة الشمالية حتى عندما تكون القضايا المتضمنة لا تشكل أولويات لدى شركاء "الجنوب". ومن هذا المنطلق رفض بعض النقاد المتشددين "المجتمع المدنى العالمى" بوصفه شكلاً من أشكال الاستعمار الجديد. من الواضح أن المجتمع المدنى لم يكن أبداً مكاناً للمساواة بين الشمال والجنوب بما فى ذلك المؤسسات التى أعلنت هذه المساواة هدفاً لها بل على العكس نجد أن أنشطة المجتمع المدنى بخصوص العولمة الاقتصادية رسخت بل وربما زادت من الهوة بين الشمال والجنوب.

فى أوغندا لا يمكن مقارنة موارد وتأثير بنك فكر مثل مركز بحوث السياسة الاقتصادية ومؤسسة قطاع أعمال مثل مؤسسة منتجى أوغندا بمثيلاتها فى الشمال.

ليس لنا إلا علاقات لحظية مع مؤسسات الفلاحين فى الدول النامية. أما روابطنا الدولية فهى مع الاتحاد الأوربى وأمريكا الشمالية واستراليا ونيوزيلاندا.

جوزيف جارنوتكل

الاتحاد القومى للاتحادات الزراعية (FNSEA)، باريس

نشطاء التنمية فى الدول الصناعية لابد أن يتخطوا الإيماءات الحمائية أو العاطفية وأن يلزموا أنفسهم ببناء شراكة فعالة مع الشعوب فى الجنوب. وحتى يتم التغيير، فإن الحاجة تكون حيوية للاقتسام المتبادل للموارد الفكرية والمالية وكذا لاستراتيجيات المدافعة.

ايريس الميدا

حقوق ودميقراطية، مونتريال

عواصم مثل القاهرة وباريس وموسكو وبانكوك وكامبالا هيمنت على مسرح أحداث المجتمع المدنى فى الدول التى ينتمون إليها. ورغم أن البرازيل وكندا لديهما بؤر عديدة لأنشطة المجتمع المدنى الخاصة بالاقتصاد العالمى إلا أنها كلها تقع فى مراكز حضرية كبرى.

وكـذا القـدرة غـير المتوازنة على الوصول إلى المجتمع المدنى المنخرط فى قضـايا الاقتصـاد العـالمى سـادت علـى أسـاس جغـرافى داخـل الدول. على سـبيل المـثال نجـد أن هـذا النشـاط يـتركز بشـدة وفـى معظم الحالات فى العاصـمة القومية وكذا فى مدينة أو مدينتين من المدن الكبرى. وبصفة عامة أيضـاً نجـد أن سـكان الحضـر يكـون لديهـم قدرة أكبر على الوصول إلى برامج المجـتمع المدنـى الخاصـة بالعولمـة الاقتصـادية مقارنـة بسـكان المـناطق الريفـية. حـتى فـى الحـالات القلـيلة والـتى يكـون فـيها لمـنظمات المجـتمع المدنـى أفـرعاً محلية متناثرة فى أماكن متفرقة من الدولة، فإن هذه الفروع لا يكـون لهـا قـدرة كبـيرة على التأثير فى أو اختراق المكتب الرئيسى. وفى ذات الوقـت فإن الفروق بين المناطق الجغرافية داخل الدول إنما تعنى، على سـبيل المـثال، أن الصـعيد (مصـر العلـيا) يـتم تهميشـه فيما يتعلق بأنشـطة المجـتمع المدنـى بخصـوص القضايا العالمية مقارنة بمصر الدنيا. بالمثل، فإن الأقالـيم الغربـية مـن كندا يكون لها صوت أقل مقارنة بالأقاليم الشرقية، وكذا الولايـات الجنوبـية فـى الـبرازيل تظهـر كمراكز للمجتمع المدنى أكثر قوة من مثيلاتها فى الشـمال والشـمال الشـرقى.

تفـتقر روسـيا إلـى آلـيات لمشـاركة مـنظمات المجـتمع المدنى من الأقالـيم فـى المسـتوى الفـيدرالى. وكنتـيجة لذلـك نجـد بعـض المـنظمات غـير الحكومية فى موسكو تحاول تمثيل مصالح كل قطاع المـنظمات غـير الحكومـية وتحـاول الهيمـنة علـى كـل المؤسسـات الجماهيرية وكذا الحصول على كل الموارد.

موظفو مركز دعم المبادرة المدنية الصربية، نوتوسيبيرسك

بالـرغم من التأكيد على ضرورة تطوير بؤر نشاط محلية إلا أن قيادات جماعـات مجـتمع مدنـى فـى فرنسـا مـثل ATTAC ومركـز بحـوث ومعلومـات التنمـية، والسـلام الأخضـر والبقاء ما زالوا متمركزين إلى حد بعيد فى باريس.

المـنظمات غـير الحكومـية تـتكون عـادة مـن مهنيـين مـن الطـبقة الوسطى يتكلمون عن واقع قاعدى لا يخصهم. المنتدى الاجتماعى العـالمى هـام جـداً للشـبكات النخـبوية فـى العـالم ولكـنى لا أرى الرابطة بينه وبين واقع المهمشين.

اميليا كوهن

مركز دراسات الثقافات المعاصرة، ساوباولو

داخـل المجـتمع المدنـى ينظر إلـى القـراء علـى أنهـم ضعفاء. أنهم يجلبونـنا عـندما يكونـون فـى حاجـة إلى أن يظهروا بمظهر جيد فى الصورة ولكن بخلاف هذا فنحن يتم تنحيتنا.

جوزفين جراى

الأسر منخفضة الدخل معاً، تورنتو

لأنـك فـلاح فـلا أحـد يأبـه بـك ولك. والمجتمع يجعل منا نكتة. فلماذا نكـون مهتميـن بصـندوق الـنقد الدولـى، ولماذا يكون علينا أن نلعب دوراً فى حركة عالمية؟

فيرابون سـويا

شبكة الناس لمناهضة للعولمة، تايلاند

هناك عملية ترشيح سئ وغير منضبط تتم فى المنظمات المصرية غير الحكومية. فلابد أن تعرف اللغة الإنجليزية وكذا مهارات الكمبيوتر وأن يكون لك خلفية تعليمية جيدة حتى تستطيع أن تحصل على موقع.

يسرى مصطفى

مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

اللغة التى تستخدمها ATTAC لم تتم مواءمتها مع الطبقات الشعبية

دومنيك بليهون

ATTAC فرنسا، باريس

النسويات فى الغرب عادة ما يعزفون على الوتر الخطأ ومن ثم هم يوقعون بنا كسيدات فى مصر ضرراً كبيراً.

هبة حندوسة

منتدى البحوث الاقتصادية للدول العربية وإيران وتركيا، القاهرة

كيف يمكن للمالبى، وهم السكان الأصليون من البدو فى شمال تايلاند، أن يهتموا؟ فمن الصعب جداً أن تفهم معاناتهم وليس لدينا منظومة تعالج احتياجاتهم.

سورتيشارون مايو

حملة من أجل الديمقراطية الشعبية، بانكوك

إن عمل المجتمع المدنى بخصوص التثقيف العالمى يهيمن عليه المتحدثون بالإنجليزية. ومن الضرورى أن تتم موازنة هذا بشخص يتحدث الفرنسية.

جان سانت دنيس

اتحادات وسط كويبيك (CSQ)، مونتريال

هـل يـتحدث الجمـيع الإنجليزية، هل لابد أن تتحدث الإنجليزية حتى تكون قادراً على الانتشار فى العالم؟

بورتين تارات

جمعية الفقراء، قرية ماو من مان يوان، تايلاند

يـتخذ الـرجال القـرارات فى المجتمع المدنى ويتركون للنساء الأدوار المسـاندة، أدوار الطهـى ورعايـة الأطفال. والنشـيطات من السـيدات الذيـن يحضرون الاجتماعات التى تعقد فى أوقات متأخرة تثار حولهم شـائعات سـلبية مـن الجيران مؤداها أنهن أمهات سـيئات أو أن لهن علاقـات غـير شـرعية مع الرجال. السـيدات النشـيطات فى المجتمع المدنـى لابـد أن يكـن قويـات وقـادرات علـى تحمـل الكثير من النقد الموجه من أزواجهن وأسرهن وجيرانهن.

سانبسرى بانجوكانج

أصدقاء المرأة، بانكوك

وأشـكال أخـرى مـن التميـيز فـى أنشطة المجتمع المدنى الخاصة بالاقتصاد العـالمى تـتمركز حـول الخـط الطـبقى. فعـدد مـن الحركات الاجتماعية التى تتـناول القضـايا الاقتصـادية عـبر العـالم تقـدم قادتهـا وأعضـائها أساسـاً مـن الطـبقات الدنيا مثل الصيادين والفلاحين وصغار العمال وساكنى العشوائيات. أمـا الدوائـر النخـبوية فقد سيطرت بصفة عامة على كيانات المجتمع المدنى (مـثل منـتديات رجـال الأعمال وبنوك الفكر) التى تمتك أغنى الموارد وأعلى قـدرة للوصـول إلـى دوائـر الإدارة فى الاقتصاد العالمى. إضافة إلى هذا، فإن مؤسسـات الأعمـال الكـبرى عـادة مـا يكـون لها قدرة أكبر على الوصول إلى مفاوضات التجارة متعددة الأطراف مقارنة بجماعات لا تمثل إلا صغار شركات قطاع الأعمال. كما أن مؤسسات المصرفيين ومراكز البحوث الاقتصادية تتمتع بامتياز الوصول إلى مؤسسات تسيطر على رأس المال العالمى. والعديد من المـنظمات غـير الحكومـية اسـتمدت معظـم العامليـن بهـا وكـذا أعضائها من صـفوف النخـبة. والواقـع أن وظـائف المـنظمات غـير الحكومية يمكن أن تكون مغـرية جـداً فـى الـدول الفقـيرة والـتى تحصـل فيها طبقة صغيرة متميزة من السكان على الجزء الأكبر من تمويل المنظمة غير الحكومية. كما يمثل التيار الرئيسى فى الحركة العمالية عادة أرستقراطية عمالية متميزة نسبياً تتكون مـن عمـال رسـميين يعملـون لكـل الوقت ولا يمثل دوائر هشة وضعيفة مثل العامليـن بالمـنزل، الخـدم، المهاجريـن، العامليـن لجـزء مـن الوقـت، باعـة الشوارع وكذا الذين لا يعملون. باختصار، بالرغم من أن العديد من مؤسسات المجـتمع المدنـى الحـالى تـتحدث عـن تضـمين "القـاعدة" و"المـنظمات الشـعبية" و"المحلـيات" إلا أن الفـرص الحقيقـية المتاحة أمام الطبقات الدنيا للمشـاركة فـى هـذه الحركات عـادة مـا تكـون محدودة للغاية. بالتأكيد، فإن العديـد مـن "اليسـاريين آكلـى الكافـيار" فـى المجـتمع المدنـى لـم يخفـوا ازدرائهم تجاه الطبقات الدنيا الغير متعلمة.

ولقد وسمت هياكل الهيمنة الحضارية كذلك معظم أنشطة المجتمع المدنى الخاصة بالعولمة الاقتصادية. ففى المجتمع المدنى، كما هو الحال فى معظم الاقتصاد العالمى، الأطر الثقافية الغربية اليهودية/ المسيحية تسيدت بصورة عامة مقارنة بالأنظمة الاجتماعية الأخرى. والاستثناءات التى تؤكد القاعدة هى حالة الإخوان المسلمين فى مصر وحركة التعليم الروحانى المستوحاة من البوذية فى تايلاند. ولكن على الجانب الآخر، لم يكن للحضارات الأفريقية وكذا الشرقية الأوثوذكسية إلا فرصة ضئيلة للتعبير عن نفسها للتأثير فى انخراط المجتمع المدنى فى أوغندا وروسيا فى قضايا الاقتصاد العالمى. ولم يكن للسكان الأصليين فى البرازيل وكندا إلا مشاركة هامشية فى أنشطة المجتمع المدنى الخاصة بالاقتصاد العالمى. وبالمقابل، فإن مؤسسات المجتمع المدنى المهتمة بالعولمة الاقتصادية فى معظم أنحاء العالم تقترب بصورة مكثفة من قضايا هذا الاقتصاد من خلال أنماط معرفية غربية، حديثة وعقلانية. ولم يبذل الأفراد المنخرطون فى هذا الأمر بهذا الشكل لا الوقت ولا الجهد فى محاولة فهم رؤى أخرى موجودة فى العالم. إضافة إلى هذا، فإن نشطاء المجتمع المدنى الذين يتكلمون لغات غربية بطلاقة - خاصة الإنجليزية - عادة ما تكون لهم فرص أكبر بكثير للتأثير فى العولمة الاقتصادية مقارنة بآخرين لا يتحدثون هذه اللغات ويستخدمون لغة حديث أخرى. وعندما يتعلق الأمر بالتعامل مع المؤسسات التى تتحكم فى الإنتاج والتبادل والاستهلاك العالمى نجد أن فاعلى المجتمع المدنى المفوهون فى الجوانب التقنية للاقتصاد عادة ما ينجحون فى الحصول على آذان صاغية مقارنة بأشخاص ليس لديهم هذا النوع من الخبرة.

ويميل المجتمع المدنى الذى ينشط فى مجال العولمة الاقتصادية كذلك إلى إعـادة إنتاج التمايزات النوعية الموجودة فى السياسات العالمية بصفة عامة. صـحيح أن أعـداداً كبـيرة مـن النسـاء تشـارك فـى أنشـطة المجتمع المدنى الـتى تتعلق بالاقتصاد العالمى خاصة فى المنظمات غير الحكومية وكذا فى الحـركات الاجتماعـية، وفـى حـالات اسـتثنائية، كما فى حالة المنظمات غير الحكومية فى المدن النشطة فى مجال العولمة الاقتصادية، إلا أنه إجمالاً لا يمكـن إنكـار أن الرجال هم الذين يملكون زمام الأمور فى هذا المجال. فعلى سـبيل المـثال، عـادة مـا لا تمـارس النسـاء إلا تأثـيراً محـدوداً للغايـة علـى منـتديات قطـاع الأعمـال والمـنظمات العمالـية والجمعـيات الدينـية ومعـاهد الـبحوث الـتى تهتم بقضايا الاقتصاد العالمى. وفى كل المجتمع المدنى نجد الـرجال يمـثلون بـأعداد كبيرة جداً لا تتناسـب مع أعداد النساء فى المجالس التنفـيذية والهيـئات الإداريـة وكـذا فى الوفود والجهاز المهنى للمنظمات فى حيـن يشـكل النسـاء معظـم الجهـاز الإدارى. ولسـنا بحاجـة إلـى إلقـول أن النساء اللاتى ينتمين إلى مراكز طبقية أو عرقية أو عمرية أو ريفية أو جنوبية قـد واجهـن قـدراً أفظـع مـن التهمـيش فـى المجتمع المدنى مقارنة بالنساء الشـماليات البـيض اللاتـى يسـكن المـناطق الحضـرية وينتمـين إلـى الفـئة المتوسـطة مـن العمـر وإلـى الطبقات العليا. ولكن التبعية النوعية إنما تعنى أنـه مـن الناحـية الهيكلـية فـإن قـدرة النسـاء علـى الوصول إلى والتأثير فى انخـراط المجـتمع المدنـى فـى العولمـة الاقتصادية تكون أقل مقارنة بالرجال عندما يكون لهن نفس الواجهة الاجتماعية.

جماعـة الأخـوان المسـلمين فـى مصـر، وكمـا يوحـى اسـمها الذى يحمـل معـالم تمييز نوعى واضح، لا يوجد فى مكتبها الإرشادى ذى العشـرين عضـواً ولا فـى هيئـتها التمثيلـية الـتى تتشـكل مـن 300 عضـو، ولا سـيدة واحدة. وحتى قطاعات المرأة فى المنظمة يشرف علـيها رجال. والواقع أننا إذا ما نظرنا إلى المجتمع المدنى فى مصر إجمـالاً لـن نجـد مؤسسـة واحـدة تترأسـها امـرأة اللهم إلا إذا كانت المنظمة مهتمة تحديداً بقضايا المرأة.

الرجال يتحدثون بفم ملآن عن المساواة النوعية ولكنهم لا يمكن أن يتركوا مكانهم لامرأة. هذا جلياً واضح.

بينيديكبت هيرملين

سولاجرال، باريس

أكثر من خمسى الموفدين إلى المنتدى الاجتماعى العالمى 2002 كانوا من النساء، ولكن فى العديد من الجلسات لم تكن هناك امرأة واحدة على المنصة.

ناسنى باروز

مسيرة نساء العالم، مونتريال

هيمـنة البـيض علـى حـركة مناهضـة العولمة يعتبر معضلة حقيقية.

ولـم تلـق التبعـية العرقـية فـى المجـتمع المدنـى النشط فى قضايا العولمة الاقتصـادية نفـس قـدر الاهتمام الذى حظى به التمييز النوعى، ولكن هذا لا يعـنى أنهـا بـالفعل أقـل أهمـية. فالغـياب النســبى للملونيـن مـن حمـلات المواطنيـن علـى الـتجارة ورأس المـال العالميين هى صادمة خاصة فى بلاد تتسـم بتركيـبة سـكانية متعددة الأعراق مثل البرازيل وكندا وفرنسا. فالجيل الأول مـن المهاجرين وبعض جماعات الشتات من الجنوب على وجه خاص لا يظهـرون فـى جـركات الشـمال المهـتمة بالعولمـة الاقتصـادية. وهـناك مؤلفاً واحـداً علـى الأقـل كـان دقـيقاً بـالفعل عـندما تسـاءل "أيـن كـان اللـون فـى سياتل؟ لماذا كانت المعركة الكبرى (ضد منظمة التجارة العالمية) بيضاء إلى هـذا الحد؟". من المؤكد أن المشاركة فى – ولن نقول قيادة – التحرك النشط للمجـتمع المدنـى فـى مجـال الاقتصـاد العـالمى لم يعكس التركيب العرقى للهيـئة السـكانية القومـية أو العالمـية. ويؤكـد نشـطاء عديـدون ينـتمون إلى جماعات عرقية تابعة أن التمييز العرقى هو عنصر فاعل فى المجتمع المدنى بنفس قدر تواجده فى المجتمع ككل.

ولسـوء الحـظ نحـن مـا زلـنا لا نملـك حـركة تضـامن عـرقى. فزعماء الحـركة علـيهم أن يظهروا للأفراد التابعين عرقياً أنهم مقبولون على الرحب والسعة.

مولود أونيت
حركة مناهضة العنصرية ومناصرة الصداقة بين الشعوب (MRAP)، باريس

لجـنة التمييـز العنصـرى الـتابعة للاتحـاد المركـزى للعمـال لـم تجـد تمويـلاً لسـكرتاريتها ممـا يمكـنها مـن مـتابعة أجندتها بصورة كاملة. وفـى المؤتمر القومى الأخير للاتحاد المركزى للعمال لم تعط الكلمة إلا لمدة ثلاث دقائق فقط.

ايزابيل كريستينا كوستا بالتازار
الاتحاد المركزى للعمال (CUT)، ريودى جانيرو

الأجـيال الأكـبر لا يجـوز أن تحـاكم الشـباب باسـتخدام معاييرهم هم الخاصـة بمـا هـو صـالح للمجـتمع. فهـم يفترضـون أننا سلبيون فى عصـر العولمـة ولكـنا يمكـنا أن نكـون فاعليـن. ففـى اسـتطاعتنا أن نسـتوعب تـيارات وثقافـات العولمة بطرق لا يستطيعها الناس الأكبر سناً.

شانشاى شايسوك كوسول
مسرحية أطفال سيام، بانكوك

فيما يتعلق بالفئة العمرية، فإن انخراط المجتمع المدنى فى العولمة الاقتصادية عادة ما يتضمن مشاركة وقيادة غير متوازنة تميل إلى الفئة العمرية من 40-60 عاماً. صحيح أن الطلاب وغيرهم من دوائر الشباب أحياناً ما يلعبون دوراً بارزاً فى مبادرات المجتمع المدنى بخصوص الاقتصاد العالمى مثل حالة احتجاجات الشوارع فى الشمال والخاصة بمجموعة الـ7 وصندوق النقد الدولى والبنك الدولى ومنظمة التجارة العالمية. وحتى فى إطار هذه الأنساق فطالما اشتكت الأجيال الأصغر من هيمنة متوسطى السن على معظم الأنشطة وبلا شك فإن محترفى المجتمع المدنى المحنكين كثيراً ما ينظرون إلى الشباب بوصفهم مصدراً رئيساً للأعداد للعمل التطوعى الزهيد الأجر بدلاً من اعتبارهم زملاء لهم قدر وقوة كامنة فى حركة المجتمع المدنى يقفون معهم على قدم المساواة. معظم المجتمع المدنى يواجه تحديات كبرى ليوفر للشباب فرص المشاركة والتأثير والشعور بالانتماء. ولكن فى ذات الوقت فإن تبعية كبار السن فى المجتمع المدنى هى متواجدة أيضاً. فلم يذكر ولا شخص واحد فقط من الذين تمت مقابلتهم فى إطار المئتى مقابلة الخاصة بهذا المشروع الأجيال الأكبر سناً بوصفهم مجموعة متميزة لها ضماناتها الخاصة فى الاقتصاد العالمى فيما يتعلق بالمعاشات أو التأمين الصحى على سبيل المثال. وبالمثل، لم يتخذ إلا عدداً قليلاً جداً من مؤسسات المجتمع المدنى أى خطوة تذكر لتضمين رؤى الأطفال فى عملهم الخاص بالعولمة الاقتصادية.

كان هناك التزاماً شفهياً وكلاماً سطحياً كثيراً عن الشباب فى المنتدى الاجتماعى العالمى الأول عام 2001، ولكن لم يجلس على المنصة أى شخص أقل من 40 عاماً.

باتى باريرا
حدود مشتركة، تورنتو

فى حالة شاذة من حالات "سيطرة الشعر الأبيض" على قضايا العولمة، قامت الأجيال الأكبر سناً بمعظم الأنشطة فى جمعية الفقراء فى تايلاند.

تُضَّمن مؤسسة تنمية الطفل فى بانكوك الأطفال أنفسهم فى عملية تصميم وتقويم مشاريعها الخاصة بعمالة الأطفال.

تساند حركة الأقليات الجنسية حركة الديمقراطية العالمية ولكن حركة الديمقراطية العالمية لم تفسح إلا مساحة ضيقة جداً للشواذ جنسياً.

سيلفيا بورين
NOVIB (أوكسفام، هولندا)، هيج

من المهم ألا تقدم المنظمات غير الحكومية ومنظمات الناس نفس المتحدث باسمهم كل مرة مهما كانت قوة الشخصية الكاريزماتية التى يتمتع بها هذا الشخص، فالناس سوف يتسائلون باستنكار عما إذا كان هذا الشخص يمثل بحق كل المؤسسة. إذا كانت القضية هى تمكين القاعديين، إذن دعهم يتحدثون.
براسونج ليرلترا تانادرسسوت
الهيئة التايلاندية للصحفيين، بانكوك

ويمكـن إطالـة قائمة المجموعات المهشمة عن طريق ضم المعوقين جسدياً والأقليات الجنسية وغيرها كثير. والواقع أنه لم تقم ولا جماعة مجتمع مدنى واحـدة فـى أى مـن الـدول السبع التى شملها هذا المشروع بالمدافعة عن المصـالح الخاصـة للمعاقيـن (نفقـات الـرفاه الاجـتماعى مـثلاً) أو الأقلـيات الجنسية (هجرة الشواذ جنسياً مثلاً) فى إطار العولمة الاقتصادية.

إذا مـا أخذنـا كل هذه التمايزات فى مجموعها فى الاعتبار، سنجد أن انخراط المجتمع المدنى فى العولمة الاقتصادية يتوازى هيكلياً بصورة مكثفة مع كل أنواع التبعيات التى تميز العلاقات الاجتماعية الحالية بصفة عامة. عندما يتيح المجـتمع المدنـى صـوتاً للـناس فـى إدارة الاقتصـاد العـالمى نجـد أن بعـض الشـرائح يكـون لهـا صـوتاً أعلـى مـن الآخريـن. وفـى أسـوأ الحـالات يمكـن لجماعـات المجـتمع المدنـى أن تعـوق بهمة واضحة مشاركة الأفراد التابعين الذين تدعى هذه الجماعات أنها تعمل من أجل تفعيل مصالحهم. وفى أوقات أخـرى يـتم التهمـيش بدرجـة مـن الدهـاء والمراوغة تجعله غير ملحوظ حتى للاعـبى المجـتمع المدنـى أنفسـهم. وفـى مثل هذه الحالات نجد أنه حتى نشـاط المجـتمع المدنـى حسـن المقصـد يمكن أن يضيف عن غير قصد إلى قـيمة دولـة، إقلـيم، طـبقة، حضـارة، نـوع، عـرق، فـئة عمـرية وغـيرها مـن الهيراركيات التى تقوض فرص المشاركة فى الاقتصاد العالمى.

فما الذى يمكن عمله لمجابهة الهيراركيات الاجتماعية فى أنشطة المجتمع المدنـى الخاصة بالعولمة الاقتصادية؟ ومشاكل التمايز فى قدرة الوصول إلى المجـتمع المدنـى لا يجـوز أن تجذب انتباهنا بعيداً عن التمييز ضد الجماعات الـتابعة فـى الاقتصـاد العـالمى فـى مجموعـه. ولكن من المستبعد أن ينجح المجـتمع المدنـى فـى الدفـع بالمسـاواة فـى هذه الساحة المتسعة إذا لم يستطيع فى نفس الوقت أن يُفعِّل المساواة داخل صفوفه.

نحـن مـع التضـمين والمشـاركة، ولكـن أحـياناً مـا تنشغل جداً بهذه القضـايا إلـى الدرجـة الـتى يتم معها تعطيل اتخاذ القرارات إلى أجل غير مسمى.

روبين راوند
مبادرة هاليفاكس، هوايتهورس

كـيف يمكنـنا أن تشـمل الجمـيع عند بناءنا حركة شعبية ديمقراطية عالمية؟ أنها معضلة حقيقية.

كريستوف أجوتون
ATTAC – فرنسا، باريس

حـركة المسـتهلكين لا يمكـنها العمـل مـن أجـل الطبقة المتوسطة

وأول اقتراح عام فى هذا الخصوص هو أن تقوم منظمات المجتمع المدنى بتقويم ذاتى ناقد يتعلق بمدى القدرة على الوصول لأنشطتهم هم. فمن الأرجح إنجاز مساواة أكبر فى فرض المشاركة إذا كانت التمايزات القائمة معترف بها بصراحة وتتم مناقشتها بوضوح. على سبيل المثال، كل لقاء وكل مبادرة للمجتمع المدنى لابد وأن تستثير سؤال: من غير موجود؟ إضافة إلى هذا، قد يكون من الأفضل إذا خصصت كل منظمة أحد أعضاء مجلس الإدارة أو موظفاً كبيراً و(أو) لجنة داخلية لتحمل مسئولية متابعة والإبلاغ عن أداء المنظمة فيما يتعلق بمسألة القدرة على الوصول. ومن الممكن أيضاً أن تضمن المنظمة تقاريرها إلى المعنيين الصحيفة الاجتماعية لموظفيها وإداريها وأعضائها وأن تتضمن هذه الصحيفة إحصاءات تتعلق بالفئة العمرية والنوعية.. إلخ. وبالرغم من أن هذا التدقيق الذاتى قد يكون مثيراً للقلق وغير مريح، إلا أن جماعات المجتمع المدنى يمكنها من خلال هذا أن تجعل نفسها واعية أولاً بأول بأى تمييز اجتماعى داخل صفوفهم. من المؤكد أن التأمل الذاتى الأمين والتصميم حسن المقصد على تطوير القدرة على الوصول لا يمكن أن يكونوا كافيين بذاتهم لتحقيق مساحة ذات مستوى فى عمل المجتمع المدنى بخصوص العولمة الاقتصادية. ولكن الفجوات فى فرص المشاركة فى المجتمع المدنى من الأرجح أنها لن تضيق إذا لم تكن قضايا القدرة المتطورة على الوصول موضوعة بصفة دائمة على قمة أجندة كل مجموعة من مجموعات المجتمع المدنى.

وحسب. فلابد وأن نعمل أيضاً من أجل الناس الذين لا يستطيعون تحمل نفقة أن يصبحوا أعضاء.

ماريلينا لازالتينى

مؤسسة الدفاع عن المستهلك (IDEC)، ساو بلولو

بالرغم من الماضى السوفيتى، فقضايا الفرص المتساوية نادراً ما تتم مناقشتها فى معظم مؤسسات المجتمع المدنى الحالية فى روسيا.

بعد اكتشافها أنها قد تم احتكارها لصالح الرجال كبار السن، قام التحالف التعاونى الأوغندى فى السنوات الأخيرة بتفكيك بياناته الخاصة بالسن والنوع.

فى فرنسا، تقوم "تحرك هنا" بمتابعة دقيقة لمظاهر السن والطبقة والنوع فى عضويتها.

لقد تبنت منظمتنا برنامجاً للتوعية النوعية، ولكن هذا ليس بالأمر السهل. فهذه المبادرة فجرت بعض الصراع الداخلى وأنا لا أرى أننا نتحرك بعيداً عن الهيمنة الذكورية لقيادتنا فى المستقبل القريب.

جورج دوراو

مؤسسة منظمات المساعدة الاجتماعية والتعليمية (FASE)، ريودى جانيرو

وهناك طريقة ثانية تستطيع من خلال الدوائر الهامشية أن تحصل على قدرة أفضل على الوصول إلى أنشطة المجتمع المدنى المتعلقة بالاقتصاد العالمى وهى أن تكون هناك مؤسسات (أو حتى قطاعات داخل المنظمات الكبرى) موجهة تحديداً لمثل هذه الجماعات. ومن ثم، فإن الأصوات من الجنوب من الأرجح أن تحصل على اهتمام أكبر من خلال مؤسسات مجتمع مدنى متمركزة فى الجنوب. ومن الأرجح أن تحصل الطبقات الدنيا وتحت الدنيا على مشاركة أكبر فى الحركات الاجتماعية التى تبرز احتياجاتهم. وتستطيع المنظمات العقيدية وغيرها من الكيانات التى تركز على الثقافة أن توفر مساحة يمكن فيها للمدركات المهمشة فى الاقتصاد العالمى أن تجد عدداً أكبر من المستمعين. بالمثل، فإن الحركات النسوية ومنظمات السود وجماعات الشباب وكيانات المجتمع المدنى المتمركزة فى الأقاليم يمكنها أن توفر مساحة يستطيع فيها التابعون أن يعبروا على وجهات نظرهم. بعبارة أخرى، المساواة الاجتماعية فى المجتمع المدنى يتم تعظيمها بالقدر الذى يمكن فيه خلق نطاق يضم مؤسسات مهتمة بتمثيل الجماعات المهمشة تحديداً. وهذا لا يعنى أن المجتمع المدنى لابد وأن يتشكل بالكامل من قطاعات منفصلة عن بعضها البعض يهتم كل منها بالمدافعة عن المصالح الخاصة بجماعة أو أخرى من الجماعات التابعة. على العكس من ذلك، فإن التشرذم الواسع فى المجتمع المدنى سيقوض الحملات من أجل عولمة ديمقراطية كما توضح بحق الإخفاقات المتكررة لتجسيد الانقسامات العرقية. كما أن المؤسسات التى تسعى نحو المساواة لا تعتبر ذاتها محصنة ضد أوجه القصور الديمقراطى. ولكن المنظمات التى تجعل المهمشين بؤرة اهتمامها تعتبر معلماً إيجابياً كلما زادت درجة حساسيتهم للتمييز فى إطار المجتمع المدنى وكلما زاد نشاطهم لتقديم مبادرات لمواجهة ذلك الوضع.

المبادرات الموجهة خصيصاً لإتاحة مساحة للطبقات تحت الدنيا فى أنشطة المجتمع المدنى الخاصة بالاقتصاد العالمى منها. حركة الناس المتأثرين بالسد(MAB) فى البرازيل ولجنة ميثاق قضايا الفقر (CCPI) وكذا الأسر منخفضة الدخل معاً (LIFT) فى كندا وجمعية الفقراء فى تايلاند.

من المنظمات التى أظهرت اهتماماً خاصاً بالعولمة الاقتصادية وبأثرها على المرأة: نساء من أجل عدالة اجتماعية عالمية فى كندا، رابطة المرأة العربية فى مصر، وحدة المرأة والعولمة التابعة ATTAC – فرنسا، مركز موسكو لدراسات النوع فى روسيا، وحدة المرأة والعولمة الموجودة تحت مظلة لجنة التنسيق بين المنظمات غير الحكومية بخصوص العولمة فى تايلاند وشبكة المرأة الأوغندية.

من بين محاولات المجتمع المدنى لخلق منصة تقف عليها الأقليات العرقية فى الاقتصاد العالمى، الريجى الأفريقى ومعهد جيليديز للمرأة السوداء فى البرازيل، جمعية الأمم الأولى وجماعة دعم الممرضات النلبينيات فى كندا، وحركة مناهضة العنصرية ودعم الصداقة فيما بين الشعوب (MRAP) فى فرنسا.

من مؤسسات المجتمع المدنى التى تهتم بوجه خاص بفتح مجالات للشباب فى سياسات العولمة الاقتصادية: افحص رأسك فى كندا ومركز المديرين الشباب (CUD) فى فرنسا ومؤسسة تنمية الطفل فى تايلاند.

أمـا مـنظمات المجـتمع المدنـى الـتى لا تقـوم بجهـد مخصـص للدفـاع عـن الجماعـات الـتابعة فـى الاقتصـاد العـالمى مـا زال يمكنها بالرغم من ذلك أن تتخذ إجراءات مبادرة لتضمين أشخاصاً من مراكز اجتماعية متدنية فى طاقم موظفيهم وكذا فى المواقع القيادية على سبيل المثال، يمكن تخصيص بعض المقـاعد (أو نسبة محددة من المقاعد) فى مجلس إدارة المؤسسة للنساء أو للجماعات التابعة أو الأقليات أو الشباب أو للمناطق المهمشة. إضافة إلى هـذا، يمكـن لكـيانات المجـتمع المدنـى أن تقـوم بجهد خاص لتجنيد وتدريب وتكويـن موظفيـن محترفيـن مـن بيـن الدوائـر الاجتماعـية المحرومة. عادة ما يكـون مـن الأفضـل أن تكـون السياسـة المعلـنة والـتى تـتم متابعـتها بصورة منتظمة هى توفير فرص متساوية عند التعيين وفى العمل.

يضـم مجلـس رعاية الغابات فى كندا لجنة مشكلة خصيصاً للسكان الأصـليين مـن بيـن الأضلاع الأربعة لجماعاتها التفاوضية مشجعاً من ثم على انخراط أكبر من جانب الأمم الأولى.

عـندما أسـفرت انـتخابات اللجـنة التنفيذية العالمية لـ"عبر كامسينا" عـن لجنة كلها من الرجال، تم تعديل الإجراءات بغرض مضاعفة عدد المقاعد ولتضمين امرأة من كل منطقة من مناطق العالم.

ويمكن لمؤسسات المجتمع المدنى كذلك أن تتخذ خطوات مقصودة نحو تضمين أفراد من دوائر اجتماعية محرومة فى أنشطتهم الخاصة بالاقتصاد العالمى. على سبيل المثال، يمكن للمنظمات أن تتخذ إجراءات إعفاء من وتنويع فى اشتراكات العضوية بغرض تشجيع المشاركة من الأحياء المحرومة فى المجتمع. أيضاً يمكن لكيانات المجتمع المدنى أن تدعو (وإذا كان من الضرورى أن تمول) أشخاصاً من جماعات مهمشة ليشاركوا فى وفود المؤتمرات أو المهرجانات أو المشاورات مع الدوائر السياسية الرسمية أو المظاهرات الشعبية أو جلسات الندوات وغيرها من الأحداث. ومن الإجراءات الأخرى التى يمكن اتباعها لتشجيع المشاركة الفعالة (لا فقط الحضور الرمزى) لهؤلاء المدعوين القيام على سبيل المثال بتوفير معلومات وافية عن الحدث مقدماً، توفير مساحة لهم فى البرنامج لكى يتكلموا، توفير خدمات الترجمة فى حال ضرورتها، وبصفة عامة خلق مناخ يسوده جو الترحيب والود. إضافة إلى هذا، يمكن لمؤسسات المجتمع المدنى أن ترعى أحداثاً مثل منتديات الشباب ومسوح المرأة الفقيرة والتى توفر منصات خاصة يمكن للأشخاص التابعين أن يُسمعوا من فوقها صوتهم ورؤاهم الخاصة بالاقتصاد العالمى. أما المؤسسات الأكبر فيمكنها أن تعين موظفين محددين مهمتهم الأساسية هى العمل على الوصول إلى الجماعات التى تستبعد عادة من أنشطة المجتمع المدنى ليعملوا على تضمينهم وتشجيع انخراطهم. بهذه الطرق وغيرها يمكن لمنظمات المجتمع المدنى أن تحاول بعض الجهد المتمثل فى التحدث باسم الجماعات التابعة إلى جهد يعنى بتوسيع نطاق الفرص أمام هذه الجماعات لتتحدث هى عن نفسها.

الاتحاد المركزى للعمال فى البرازيل لديه قاعدة منذ عام 1994 مؤداها أن 30% على الأقل من أعضاء المجلس التنفيذى لابد أن يكونوا من النساء، وهى نسبة تم تخطيها فى عام 2000.

الهيئة القومية لفلاحى أوغندا تحدد اشتراكات عضوية زهيدة حتى تعظم فرص المشاركة.

تدعو مجموعة من مؤسسات المجتمع المدنى فى كندا منها اللجنة القومية للتحرك بخصوص وضع المرأة "و"حقوق وديمقراطية" "ولجنة العدالة الاجتماعية" و"الصندوق الإنسانى لعمال الصلب". بصورة منتظمة شركاؤهم فى الجنوب لزيارة كندا للمشاركة فى بعض المناسبات وللتحدث مع الساسة وكذا المواطنين العاديين. على سبيل المثال، تم استضافة 250 شخص من 33 دولة فى إطار قمة كوبيك لعام 2001.

مجموعة السيطرة على تكنولوجيا النحر (ETC) والتى تتخذ من وينيبج مقراً لها يتشكل مجلسها من عشرة أعضاء ينتمون إلى تسع دول كذلك حقوق وديمقراطية تضمن مجلسها أشخاصاً من الجنوب.

فى روسيا يستخدم تحالف جمعيات المستهلكين لما بين الجمهوريات (KomFOP) برنامجا لتعليم الشباب بغرض تجنيد وتدريب نشاطئها المحليين. فى عام 2002 وضعت المنظمة أنشطتها التنفيذية فى يد صغار المدافعين.

القـرب المـادى يعتـبر طـريقة أخـرى يمكـن مـن خلالها أن تسـهل مؤسسـات المجـتمع المدنـى مشـاركة الدوائـر المحرومة اجتماعياً فى أنشطتها. وهى طـريقة تقـوم علـى تأسـيس المكاتـب وعقـد المناسـبات قريـباً من الطبقات الـتابعة والـدول المهمشــة والأقلـيات المحـرومة. ومـن ثـم، فـإن مـنظمات المجـتمع المدنـى الـتى تدافـع عـن تواجد الجنوب فى الاقتصاد العالمى من الأفضـل أن تقيم فروع لها - إن لم يكن مكتبها الرئيسى - فى الجنوب. وعقد اللقـاءات العالمـية للمنـتدى الاجـتماعى العـالمى فى البرازيل والهند يرسـل معنى رمزياً كما أن له أهمية كبيرة بالفعل، فإن مؤسسـات المجتمع المدنى الـتى تجعـل بؤرة اهتمامها الطبقات الدنيا وتحت الدنيا فى الاقتصاد العالمى مـن الأوفـق أن يكـون لهـا حضوراً ملموساً في الأحياء الفقيرة كما لها حضوراً فـى وسـط مدن جنيف ولندن وواشـنطن. بالتأكيد عوامل الراحة تكون متوفرة أكثر فى مؤتمر عالمى مقارنة بأحد العشوائيات، ولكن معاناة المطحونين يتم استيعابها بصورة أفضل عندما تكون متواجداً فى بيئتهم.

لقـد تبنينا اللامركـزية حـتى نقـترب من الفلاحين. لقد انخفض عدد موظفينا فى كامبالا من 160، 15، وحتى هذا العدد القليل المتبقى مـن هيئتـنا الإداريـة يقضـى ثلاثـة أربـاع وقـته فـى القـرى. الـتحالف الـتعاونى لأوغـندا كـان يعتبر رئيساً متباعداً، الآن لدينا خطوط اتصال مباشرة.

ليونار مسماكويلى
التحالف التعاونى لأوغندا، كامبالا

الـتحالف الاجـتماعى لنصف الكرة الأرضية وهو شبكة مجتمع مدنى غـير أمريكـية تشـكلت عـام 1998 بغـرض الدفـاع عـن أشـكال بديلة للـتكامل الإقلـيمى تجعـل سـكرتاريتها – حتى الآن – فى المكسيك والبرازيل (وليس فى كندا أأو الولايات المتحدة الأمريكية).

يصـر مركـز الخدمـات النقابـية والعمالـية علـى أن يحـتفظ بمقـره الرئيسـى فـى أحياء الطبقة العاملة فى مدينة حلوان الصناعية بدلاً من نقله إلى وسط مدينة القاهرة.

إن تنفيذ المقترحات السابقة لا يمكن أن يمحو عدم المساواة من المجتمع المدنى بأى حال من الأحوال وبالتأكيد لن يمحوها من الاقتصاد العالمى. ولكن متابعة مثل هذه الإجراءات فى المجتمع المدنى يمكن بالتأكيد أن تترك أثراً ملحوظاً فى المشاكل. بصفة عامة، نجد أن جماعات المجتمع المدنى فى حاجة إلى تناول الأسئلة التى تتعلق بالقدرة على الوصول بصورة أكثر حرصاً وحذراً عما هو متبع حتى اليوم. مثل الفاعلين فى مجالات الإدارة والسوق، فإن مؤسسات المجتمع المدنى عليها التزاماً ديمقراطياً مؤداه ضرورة التواصل مع وإتاحة مساحة لكل شرائح السكان. بالطبع لا يمكن توقع أن تتيح كل منظمة من منظمات المجتمع المدنى مساحة متساوية لكل مجموعة اجتماعية، ولكن المجتمع المدنى فى مجمله لابد أن يتيح هذا. يفقد المجتمع المدنى النشط فى مجال العولمة الاقتصادية شرعيته الديمقراطية بالقدر الذى يفقد فيه بعض المعنيين فرصاً متساوية للانخراط والمشاركة. والإجراءات التى تتخذها - ولا تتخذها - منظمات المجتمع المدنى بغرض تعظيم مشاركة المهمشين والمجموعات الضعيفة فى أنشطتها لتعتبر مؤشراً هاماً على التزامها العام بالديمقراطية.

الشفافية

مثل القدرة على الوصول والمشاركة، هناك جانب آخر من جوانب الممارسة فى المجتمع المدنى بحاجة إلى أن يتواءم مع المعايير الديمقراطية العامة، وهذا الجانب هو الشفافية. كما رأينا فى الجزء الثالث، فواحداً من آثار المقرطة الرئيسية التى يمكن لنشاط المجتمع المدنى أن يوقعه فى الاقتصاد العالمى هو أن يجعل إدارة هذا المجال مرئية بصورة أوضح ومتاحة لفحص وتقصى الجماهير. ومن ثم، سيكون من التناقض بمكان إذا ما عملت مؤسسات المجتمع المدنى ذاتها فى إطار من الغموض.

يعكس المجتمع المدنى العالمى حقائق القوى فى العالم ولكن ربما يميعهم أيضاً.

مصطفى كامل السيد

مركز بحوث الدراسات الدول النامية، القاهرة

إذا لم تنخرط فسنواجه بخطر أن يعرف آخرون "الديمقراطية العالمية" لنا.

فيكتور كوفالدين

مؤسسة جورباتشوف، موسكو

نحن بحاجة إلى التغلب على تهتكات عميقة فى التواصل داخل الحركة "إذا كان المجتمع المدنى ينظر بطريقة جادة إلى "العولمة من أسفل"

تونى كلارك

معهد بولاريس، أوتاوا

لا تسأل عن شفافية المجتمع المدنى فى البرازيل. فنحن لا نملك إلا القليل جداً منها. ونحن بحاجة إلى أرقام وتقارير عن النتائج تكون ترياقاً ضد الشعبوية.

أسباسيا كامارجو

المركز الدولى للتنمية المستدامة، برازيليا

بعض الناس يهتمون بالإدارة داخل "مجلس الكنديين": على سبيل المثال، كيف يتم اختيار حملاتنا، كيف تزن المدخلات التى نستقبلها.. إلخ.

ستيف ستابلس

مجلس الكنديين، أوتاوا

فـى إطـار نظام ديمقراطى من حق المواطنين أن يتوقعوا أن تقوم مؤسسات المجتمع المدنى بالإعلان العام عن مسائل من قبيل :

☐ الرسالة والهدف.
☐ السياسات المتبعة لإنجاز هذه الغايات والأهداف.
☐ أساليب العمل.
☐ المستفيدون المستهدفون.
☐ حجم ومعالم العضوية.
☐ الهيكل التنظيمى وإجراءات اتخاذ القرار.
☐ أسماء ومراكز ووسائل الاتصال بهيئة موظفيهم.
☐ عناوين المكاتب ومواعيد العمل.
☐ مصادر التمويل واستخداماته.
☐ التقويم الداخلى والخارجى للمشاريع والبرامج.
☐ قنوات التواصل مع المؤسسات والشبكات الأخرى للمجتمع المدنى.

إضافة إلى هذا، فمثل هذه المعلومات عن المجتمع المدنى فى إطار نظام ديمقراطى لابد وأن يكون من السهل على أى من المعنيين المهتمين الحصول عليها. وهذه المعلومات لابد وأن تنقل بوسائل (إصدارات، بث إعلامى، مواقع إلكترونية، لقاءات عامة.. إلخ) متاحة لكل الجهات المهتمة. إضافة إلى هذا، لابد وأن تعرض جماعة المجتمع المدنى المعلومات بلغة وبأسلوب ملاءم للمستمعين على تعددهم. والشفافية فى مواجهة مسئولى الحكومة قد لا تعتبر شفافية مؤثرة فى أعين سكان العشوائيات غير المتعلمين كما لابد وأن تفرج المنظمة عن المعلومات فى وقت ملاءم لا عندما تصبح المعلومات بلا فائدة سياسية.. ومن ثم، فإنه بالنسبة لمنظمات المجتمع المدنى كما هو بالنسبة لكيانات الإدارة تتجلى الشفافية فى طريقة وتوقيت عرض المعلومات وكذا محتوى ما يتم عرضه.

من أمثلة جماعات المجتمع المدنى التى تحدد مصادر تمويلهم بصورة واضحة (على رأس أوراق مراسلاتهم وفى مواقعهم الإلكترونية على سبيل المثال) شبكة البرازيل لمؤسسات المال متعددة الأطراف وشبكة تضامن ماكيلا فى كندا والسلام الأخضر فى روسيا.

علينا أن نعمل باستمرار لكى نسوق صورتنا من خلال: المواقع الإلكترونية، النشرات، برامج الراديو، الأحاديث الصحفية، استقبال الزوار.. إلخ. ولكن التواصل مع العامة هو أمر مختلف ومكلف أيضاً. فتصوير فيلم فيديو مدته 15 دقيقة عن طريق محترف بغرض شرح ما نقوم به يتكلف 4500 دولار.

كارننكا كوانكا تشون
خدمات متطوعى تايلاند، بانكوك

أنا أردت أن أرشح نفسى لرئاسة الاتحاد ولكن الإجراءات لم تكن واضحة: ما هى إجراءات الترشيح، كيف أخطط للحملة، ما هى قواعد التمويل المطبقة.. إلخ.

يورىميلوفيدوش
اتحاد النقابات المستقلة لروسيا (FNPR)، موسكو

هيئة الرقابة الاجتماعية فى حاجة إلى أن تعرض تقاريرها (الخاصة بمتابعة أهداف الأمم المتحدة الخاصة بالتنمية) بطرق تجعلها ملاءمة لواقع الحركة الاجتماعية.

اميليا كوهين
مركز الدراسات الثقافية المعاصرة (CEDEC)، ساوباولو

ولقد بذلت بعض مؤسسات المجتمع المدنى جهوداً مكثفة وخلاقة لإعلام الجماهير بأهدافهم وأنشطتهم. وفى بعض الحالات قاموا بتعيين طاقماً من الموظفين مختص تحديداً بإدارة الاتصالات مع الجمهور. مثل هذه الجماعات المبادرة تنتج وتوزع على نطاق واسع عدداً من الكتب والمطويات والاسطوانات المدمجة والنشرات والملصقات والتقارير والفيديوهات والمجلات الفكاهية عن أنفسهم. كما أنهم يقيمون مواقع إلكترونية كاملة خاصة بهم تتسم بالحيوية ويحرصون على تحديثها بصورة منتظمة. وهم يصلون إلى الجمهور من خلال وسائل الإعلام عن طريق الإعلانات، المقالات، المواد الإعلامية، خطابات للمحررين والمؤتمرات الصحفية. وقد تنشر هذه المنظمات كذلك معلومات عن أنفسهم مستخدمين الساحات الشعبية وأسلوب لقاء المنزل المفتوح.

على الجانب الآخر، نجد أن العديد من مؤسسات المجتمع المدنى التى تنشط فى مجال قضايا الاقتصاد العالمى لم تقدر أهمية الاتصال بالجمهور، ومن ثم، لم تمارس أى شئ يقترب من مفهوم الشفافية التامة. فلم ينشروا عن أنفسهم جزءً كبيراً من المعلومات المشار إليها عالياً. بل قد يكونوا غير مستعدين - أو غير قادرين - على تقديمها إذا ما طولبوا بهذا. وإذا ما كان لديهم مطويات أو مواقع إلكترونية فإنها عادة ما تكون قاصرة إلى حد بعيد وكذلك قديمة. وهم لا يوفرون إلا قدراً ضئيلاً من المعلومات من كيفية الاتصال بهم، ثم عادة ما لا يرحبون بالزوار الذين يعرفون كيف يصلون لهم. بإيجاز، فإن منظمات المجتمع المدنى يمكن أن تضحى مغلقة وكتومة مثلها مثل الجهاز الإدارى الذى يرغب العديد من النشطاء أن يروه منفتحاً. ومن المؤسف أن نقول أن مؤسسات برتون وودز تقوم بأداء محترم هذه الأيام فيما يتعلق بالشفافية مقارنة بعدد كبير من مؤسسات المجتمع المدنى التى تنتقدهم.

لا تحصل جماعات المجتمع المدنى على قدرٍ كافٍ من المعلومات التى نضعها على موقعنا الإلكترونى، وكثير منها هو غير مقروء للناس فى عمومهم.

بات مونى

مجموعة تكنولوجيا السيطرة على النحر (ETC)، ويتيبج

إن موقعنا الإلكترونى يخفى أكثر مما يظهر. موقعنا الإلكترونى فى حاجة ماسة إلى التحديث.

اعتراف متكرر صدر عن العديد من جماعات المجتمع المدنى

كثيراً ما ينتج هذا الأداء الضعيف عن التراخى، حيث لا يعطى الفاعلون فى المجتمع المدنى أولوية كافية لشفافيتهم هم بل إن بعض المؤسسات لم تضع الموضوع على أجندتها من الأصل. فعدد قليل من الناس الذين تمت مقابلتهم فى إطار هذا المشروع أثاروا قضايا تتعلق بعدم دقة شفافية المنظمة التى يتبعونها، ومعظمهم كان لديه القليل الذى يمكن قوله حول هذا الموضوع.

وللأسف نجد أنه فى بعض الحالات سعت منظمات المجتمع المدنى عن قصد لتضليل العامة فيما يتعلق بطبيعتهم وغاياتهم. على سبيل المثال، روجت بعض جماعات المجتمع المدنى أرقاماً متضخمة عن حجم عضويتها ومستوى الدعم الذى تحصل عليه. بالمثل، نجد أن بعض المؤسسات ادعت لنفسها تأثيرات ضخمة تعلم تماماً أنها غير حقيقية وغير موجودة. كما يخفى عدداً غير قليل من كيانات المجتمع المدنى معلومات تتعلق بمركزهم المالى.

الضبابية فى أنشطة المجتمع المدنى الخاصة بالاقتصاد العالمى هى أمر خطير من منظور ديمقراطى وذلك من أكثر من جانب. فمن ناحية أولى نجد أن مؤسسة المجتمع المدنى الغير شفافة قد تتابع أجندة خفية. والمنظمة المعنية قد تخفى أنها تقع تحت سيطرة بعض الشركات أو السلطات الحاكمة أو الأحزاب السياسية. والواقع أن كيان "المجتمع المدنى قد يكون هو ذاته مشروعاً تجارياً أو حزباً سياسياً متخفياً ومتنكراً. ومن ثم، فإنه من الأفضل لجماعات المجتمع المدنى المخلصة للقضية أن تمارس الشفافية كوسيلة للقضاء على شكوك الجمهور المحتملة بخصوص عملهم. إضافة إلى هذا، فإن الوضوح التام من جانب مؤسسات المجتمع المدنى حسنة النية يكن أن يكون له أثر غير مباشر وهو فضح والتعريض بالمؤسسات غير الشفافة.

أصبحت الشفافية على قمة أولويات عملنا. ونحن لا نعلن حتى الآن مصادر دخلنا للعامة ولكن سيكون لزاماً علينا أن نفعل هذا فى المستقبل.

رانجتيب ايمرانجروانج
المفوضية الكاثوليكية للعدالة والسلام، بانكوك

معظم التجمعات النقابية الرئيسية فى البرازيل تضخم بشدة من حجم عضويتها. فهم يحسبون الرقم الكلى للعمال فى أماكن العمل التى يعترف بهم فيها كممثلين للعمال بدلاً من أن يحسبوا العدد الحقيقى للمشاركين.

إن الأجندات الخفية هى إساءة استخدام للسلطة وترتد على المجتمع المدنى فى عمومه.

علاء عز
جمعية مؤسسات الأعمال للحفاظ على البيئة، القاهرة

المنظمات التى تتخذ الشكل الشبكى تكون أكثر مرونة، ولكنها تميل كذلك إلى أن تكون غائمة. فمن السهل أن يصبح زعماؤها مجموعة من الأصدقاء وهذا يشعر تابعيهم بالاغتراب.

كريستوف أوجويتون
ATTAC – فرنسا، باريس

وخطـراً آخـر يـتهدد الديمقراطـية يتمـثل فـى أن القصـور فـي إعلام المجتمع المدنى للجمهور قد يمنع المواطن العادى من التعرف على أنشطة المجتمع المدنـى ومن ثم يعوق اختياره إما بمساندة أو مقاومة ورفض هذه الأنشطة. فالقصـور فـى الشـفافية يـؤدى مـن ثـم إلـى تحجـيم مشاركة الجماهير فى المجـتمع المدنـى. ولأن الكـتمان كثـيراً مـا يعمـل كـأداة تمـيز، فـإن إخفاقات الشـفافية مـن الممكـن أن تدعـم الـتمايزات الهيكلـية الموصـوفة قبلاً والتى تعوق القدرة على الوصول إلى المجتمع المدنى.

إضـافة إلـى هـذا، وباسـتباق الـنظر إلـى الـنقطة التالـية فى مناقشـتنا، فإن إهمـال الشـفافية قـد يقـوض من القدرة على المساءلة الدينامية لمؤسسـة المجـتمع المدنـى - فغـياب الإعـلان يجعـل مـن الصـعب علـى المعنييـن أن يحاسبوا المنظمة ويساءلوها بخصوص أفعالها وتحركاتها.

وأخـيراً، فإن جماعات المجتمع المدنى تحتاج إلى الشفافية حتى تعظم من شـرعيتها الديمقراطـية فـى أعين السلطات الحاكمة. ففى مناسبات عديدة رفـض المسـئولون -وهذا مفهوماً ومقبولاً- ان يرتبطوا مع مؤسسـات المجتمع المدنـى الـتى تتسـم أهدافهـا وطبيعتها بالغموض، والواقع أن بعض القائمين علـى الاقتصاد العالمى قد استخدموا دعاوى عدم الشفافية كوسيلة لتجنب المواجهـة مـع منـتقديهم فى المجتمع المدنى. وفى مثل هذه الحالات، فإن الـتحرك نحـو إعـلان كـل شـئ سـوف يمكـن مـنظمات المجتمع المدنى من حرمان المسئولين من هذا التكتيك المراوغ.

كـل عـام يقـيم مركـزنا لقاءً مفتوحاً وهو يعلن عنه بكثافة. وفى هذا اللقـاء نعـرض تقريـراً عـن نشـاطنا فـى العـام المنصـرم. كمـا نعـرض للمشـاريع والخدمـات القائمـة ونشـرح كـيف يمكـن للمـنظمات أن تشـارك فيها وتستفيد منها. ويملأ الضيوف استمارات استبيان نعرف مـنها آرائهـم بخصـوص مركـزنا ونـتلقى مقـترحات عـن كيفـية تطويـر عملنا وتحسينه.

روزا كاتسكيليفيتش
مركز تنمية المنظمات غير الحكومية، سانتبطرسبرج

فـى ثـلاث مـن الـدول السـبع الـتى شـملها المشـروع أعلنت بعض مؤسسـات المجـتمع المدنـى المهـتمة بقضـايا الاقتصـاد العـالمى خوفها مـن أن الـتدخل الجماهـيرى الواسـع قد يؤدى إلى كبت غير ديمقراطى لأنشطتهم.

والالـتزام بالشـفافية المطالـب بـه مؤسسـات المجـتمع المدنـى لا يـأتى، بالتأكـيد، دون تكيـيفات. ففـى الـنهاية نجـد أنـه فـى ظـل ظروف معينة تكون الشـفافية الـتامة مهـدداً لمـنظمات المجـتمع المدنـى السـاعية نحـو الديمقراطـية. فـالعديد مـن جماعـات المواطنيـن تعمـل فـى إطـار بيـئات غير ديمقراطـية إلـى حد بعيد بحيث أن القدر العالى من الإعلان عن أنفسهم قد يكون سبب تفككهم. على سبيل المثال عمل الكثير من الجماعات المناصرة للديمقراطـية فـى سـرية أثـناء حكـم الأبارتـيد فـى جـنوب أفريقـيا، والسـبب مفهـوم تماماً. فالانفتاح فى مواجهة نظام تسلطى يمكن أن يقوض بدلاً من أن يُفَعِّل الديمقراطية.

فـى مـرات عديدة أخرى تقع القرارات الخاصة بالشـفافية بين حدين متطرفين الأول هـو الديمقراطـية الـتامة والـثانى هـو القمـع الـتام. فعدد لا يحصى من مؤسسـات المجتمع المدنى تعمل فى إطار بيئة ديمقراطية غاية فى الضعف ممـا يجعلها فى حاجة إلى أن تقوم بخيارات شديدة الحساسية فيما يتعلق بالأسـاليب والمـدى والتوقيت الذى يمكنهم فيه أن يعلنوا عن أنفسهم. مثل هـذه المعضـلات واجهت ممارسـى المجتمع المدنى فى كل مكان تقريباً من هـذه المعمـورة فى مرحلة ما من مراحل نشاطهم. ومن ثم، وكما هو الحال مـع الاسـتقلالية، فـإن القـرارات فـيما يـتعلق بالشـفافية بخصـوص أنشـطة المجتمع المدنى لا تكون دائماً مباشرة وواضحة.

ولكـن الموقـف القاصـر هـو أن تحجـب نفسـك بعـبارة أخـرى: فإن مؤسسـات المجتمع المدنى فى حاجة إلى أن تبرر الحجب إذا اختارته بديلاً عن الإفشاء والإعـلان. الموقـف الديمقـراطى لابد وأن يكون: فى حالة الشك، كن شـفافاً. فـى معظـم الأحـيان نجـد أن جماعـات المجـتمع المدنـى (مثلها مثل هيئات الإدارة والفاعلين فى السوق) تنزع إلى قلب الوضع.

حـركة عمـال بـلا مـأوى (MTST) فـى الـبرازيل تعمـل بقـدر كبير من السـرية لأنها إذا لـم تفعـل فـإن سـلطات الدولـة يمكنها أن تسحق اسـتراتيجيتها القائمـة علـى الإسـكان غـير القـانونى الـذى توفـره للفقراء فى المراكز الحضرية.

نحـن لا نعلـن أسـماء أعضاء مجلـس إدارتنا بهذه الطريقة يمكننا أن ندعـو أشخاصاً بارزيـن والذين لأسباب سياسية أو مهنية لا يمكنهم أن يخدموا معنا إذا لم نفعل هذا.

إيفان بلوكوف

السلام الأخضر لآسيا، موسكو

مسـألة الشـفافية هـى غايـة فـى الصعوبة، فإذا كنت منفتحاً تماماً بخصـوص طـريقة عملـك، بمـا فـى ذلـك الصـراعات الداخلـية، فـإن الإعلام سوف يتصيد الأمر.

بينيديكست هيوميلين

سولاجرال، باريس

لقـد أسـاءت المـنظمات غير الحكومية تقدير أهمية الشفافية. فلابد لـنا مـن أن ننفـتح وأن نصدر تقارير عما نقوم به. والامتناع عن القيام بهـذا يخلق جواً من عدم الثقة ويجعلنا أكثر ضعفاً. إذا لم نكن واعين فإن هذه القضية يمكن أن تستخدم ضدنا.

سورحتشاى ون جايو

الحملة من أجل الديمقراطية الشعبية، بانكوك

على كل حال، فإن الغرض من أى حدود توضع على الشفافية لابد وأن يكون هو حماية الحقوق الديمقراطية وليس الهروب من المسئوليات الديمقراطية. إضافة إلى هذا، عندما تقرر مؤسسة مجتمع مدنى أن الكتمان مبرر ديمقراطياً، فإن المنظمة لابد وأن تلتزم بإعلان كامل وباثر رجعى - ومن ثم بالمساءلة والمحاسبة من قبل الجماهير، بمجرد تحسن الأوضاع.

المساءلة

قضية رئيسية أخيرة تؤثر فى المقومات الديمقراطية للمجتمع المدنى حال انخراطه فى قضايا الاقتصاد العالمى هى المساءلة. مثلها مثل أى منظمة ديمقراطية، نجد أن كل جماعة مجتمع مدنى عليها التزام بأن تجيب على إسئلة المساهمين فيما يتعلق بما تفعل وبما لا تفعل. والمؤسسات عليها أن تتابع وتقوم وتبلغ عن وتتعلم من قيامها (أو عدم قيامها) بمسئولياتها تجاه هؤلاء الواجب عليها خدمتهم.

للأسف كانت المساءلة دائماً نقطة ضعف فى نشاط المجتمع المدنى الخاص بالعولمة الاقتصادية. فالمؤسسات المنخرطة فى هذا المجال نادراً ما ترحب بالمساءلة، كعملية تمكن من تحسين مقوماتهم الديمقراطية وكفاءتهم العملية فى شكلها الواسع. وعدد قليل نسبياً من الممارسين الذين تمت مقابلتهم فى إطار هذا المشروع أثاروا قضية المساءلة، أو إذا ما فعلوا، فإنهم عادة لم يكن لديهم شيئاً محدداً يقولونه بخصوص واجبهم أن يخضعوا لمساءلة قاعدتهم. هذه السطحية لم تكن غريبة على أساس أن عدداً قليلاً نسبياً من الكتابات والمؤتمرات استعرضت قضية مساءلة المجتمع المدنى بقدر من العمق.

عمل السلام الأخضر بخصوص القضايا العالمية هو إلى حد كبير نخبوى. فالعشرين أو ثلاثين شخصاً الذين يقودون التحرك النشط بخصوص القضايا العالمية منفصلون إلى حد بعيد عن الجماعات القاعدية.

برونو ريبيل
السلام الأخضر - فرنسا، باريس

هناك تركيزاً شديداً للقوة فى التحالف الدولى لاتحادات التجارة الحرة. فهذه المنظمة لديها سكرتير عام واحد ولا تلتقى لجنتها التنفيذية إلا مرة واحدة كل عام وهناك اجتماع عام واحد للمؤسسات الأعضاء مرة كل أربع سنوات.

كبيلد جاكوبيسون
الاتحاد المركزى للعمال (CUT)، ساوياولو

المجتمع المدنى فى تايلاند أقل قابلية للمساءلة مقارنة بالحكومة وقطاع الأعمال، ولا يوجد أحد فى المجتمع المدنى يمارس الرقابة. فلا يوجد لدينا مجتمع "مدنى" محترف.

جاوين سوتجيرنا
الاتحاد المالى لدعم التنمية، بانكوك

معظم جماعات المجتمع المدنى لديها آليات للمساءلة محدودة وغير مبتكرة. فى أفضل الأحوال، لا يوجد لدى المنظمات أكثر من متابعة رخوة عن طريق مجلس (مشكل فى معظمه من أصدقاء شخصيين والذين يتلقون راتباً فى بعض الحالات)، انتخابات دورية للمسئولين (نسبة المشاركة فيها تكون ضئيلة وإجراءاتها غامضة)، لقاءات عامة غير منتظمة (بنسبة حضور منخفضة للغاية)، تقارير عن الحد الأدنى من الأنشطة (لا يقرأها إلا عدد قليل من الناس) وسجلات مالية مختصرة (والتى تخفى أكثر مما تفصح). مثل هذه المساءلة الشكلية عادة ما لا تجعل المعينيين ينخرطون بفعالية، كما أن هذه الإجراءات لا تفعّل وعياً تنظيمياً حقيقياً، ومن ثم، فإنه فى حالة المجتمع المدنى كما هو فى حالة دوائر الإدارة والسوق فإن المساءلة الرسمية قد لا تتطابق مع المساءلة الفعالة.

والأسوأ من ذلك، أن بعض فاعلى المجتمع المدنى فى سياسات العولمة الاقتصادية لم يحققوا حتى أدنى مستويات المساءلة. مثل هؤلاء يفتقرون إلى دائرة قاعدية واضحة ويعملون دون أى توكيل شعبى. وقياداتهم يتم انتخابها ذاتياً من داخل المؤسسة وتظل فى المنصب إلى أجل غير مسمى. وهم نادراً ما يتشاورون مع الذين من المفترض أنهم يخدموهم وعادة لا يفعلون ذلك بالمرة. وهم لا يصدرون تقاريراً للعامة عن أنشطتهم. ولا يوجد لديهم متابعة مالية دقيقة. ولا يوفرون للجهات المضارة قنوات للشكوى والتعويض. مثل هؤلاء الفاعلين فى المجتمع المدنى يكونون منبتو الصلة تماماً بقاعدتهم الجماهيرية، ومن هنا نسمع أقاويلاً تهكمية يملؤها الشك عن MOUGOS (المنظمات غير الحكومية الخاصة بنا) وNGIS (الأفراد غير الحكوميين حاملة حافظات الأوراق، والنخب الدينية والنقابية التى تخدم نفسها).

التجاهل الواسع لقضية المساءلة يمكن أن يواءم إلى حد بعيد القدرة الكامنة للمجتمع المدنى لمقرطة الاقتصاد العالمى. فمن جانب أول نجد أن منظمات المجتمع المدنى غير المساءلة تفشل عادة فى تصحيح المثالب التى تظهر فى أثناء أدائها، ومن ثم، فإن قدرتها على الإنجاز تتقلص. إضافة إلى هذا، يمكن لمؤسسات المجتمع المدنى الغير مساءلة أن تخسر مصداقيتها الأخلاقية ومن هنا يوسم القطاع كله بالسمعة السيئة. وفاعلو المجتمع المدنى الغير مساءلين يمكنهم كذلك أن يعكسوا ويدعموا مستويات ديمقراطية منخفضة فى المجتمع ككل.

نحن غير مسئولين أمام أية مؤسسة حتى الحكومة. ولا يوجد أى ضبط لعملنا. ونحن لا نصدر بالمرة أية تقارير عن أنشطتنا أو عن حسابنا المالى فهذا نعتبره تدخلاً بيروقراطياً يرجع إلى العهد السوفيتى.

ليونيد تودوروف
معهد الاقتصاد فى مرحلة تحول، موسكو

فى تايلاند القضية هى علاقات القوى داخل منظمات المجتمع المدنى وفيما بين قادة المجتمع المدنى والجمهور.
تشايثاوات خو
معهد التنمية السياسية، بانكوك

المنظمات غير الحكومية المناهضة للعولمة لم ينتخبها أحد وتفتقد كثيراً للدعم المحلى. وهم يلجأون إلى حشد الناس من كل أنحاء العالم وتسفيرهم حتى يجدوا الأعداد اللازمة. وبالرغم من هذا فهم مقبولون فى الإعلام. هذا سخف.
فريد ماكماهون
معهد فريزر، فانكوفر

تشكل رسوم العضوية جزءً ضئيلاً جداً من دخل الاتحادات النقابية العمالية فى البرازيل وروسيا. هذا الوضع المالى يقلل من القدرة على الذهاب إلى المكان الصحيح والاستماع إلى العمال الحقيقيين فى مواقعهم.

عندما يصبح العمال زعماء فى الاتحاد فإنهم عادة ما يديرون ظهورهم لطبقتهم. وهذا يصدق فى كل مكان فى العالم.
سومساك كوسايسوك
اتحاد عمال سكك حديد تايلاند، بانكوك

فى المجتمع المدنى عادة ما تجلب أصدقائك الذين يشاركونك وجهات نظرك، ولكن بالتأكيد أنت فى حاجة لفحص سلوك أصدقاءك أيضاً. وهذا لا يكون بسبب انعدام الثقة ولكن بغرض التأكد من أن

إضافة إلى هذا، فإن تجاهل المساءلة يمكن أن يكون مكلفاً سياسياً لعمل المجتمع المدنى. فكما أظهرت التطورات الأخيرة فى نشاط المجتمع المدنى الخاص بقضايا الاقتصاد العالمى، فإن السلطات تقتنص فرصة وجود أوجه قصور فى المساءلة لترفض إسباغ الشرعية على مؤسسات المجتمع المدنى. فلقد تساءل العديد من الساسة والمسئولين وكبار رجال الأعمال والصحفيين والأكاديميين لماذا يكون لدى فاعلى المجتمع المدنى الغير مساءلين حق التأثير فى مسار العولمة الاقتصادية. فى ضوء هذا، تحتاج منظمات المجتمع المدنى إلى أن تصبح أكثر قابلية للمساءلة إذا ما رغبوا فى توسيع الاحتفاظ بانخراطهم فى وتأثيرهم على إدارة الاقتصاد العالمى.

الأمور تسير على ما يرام.

فيرابون سويا

شبكة الناس ضد العولمة، تايلاند

فى سياسات المجتمع المدنى اليوم أنت تسمع مباشرة سؤال الإدانة: من أنت؟ ما هى شرعيتك؟ هذه التحديات لم تكن توجه بمثل هذه القوة قبل سياتل.

برونو ريبيل

السلام الأخضر – فرنسا، باريس

المنظمات غير الحكومية لا تمثل القرويين، نحن لا نملك الإجابات لأسئلتهم. نحن بحاجة لأن نسمع أكثر مما نتكلم. القرويون هم المعنيون. لابد أن تسألهم.

براسيتيوم كانونسرى

أصدقاء الناس، بانكوك

كيف يمكن إنجاز قدراً أكبر من المساءلة؟ قبل بناء أية آليات محددة للمساءلة فإن مؤسسة المجتمع المدنى تكون فى حاجة إلى أن تحدد بوضوح المستفيدين من خدماتها. فالمساءلة تأتى دائماً من أحد. والمعنيون بمنظمة مجتمع مدنى ما قد يشملون المستفيدون والممولون والموظفون والمتطوعون والأعضاء والفروع والشركاء فى تحالفات وشبكات المجتمع المدنى ووكالات الإدارة والتنظيم التى تتعامل معهم وكيانات القطاع الخاص وكذلك الجمهور العام. وأحياناً ما يوجد المعنيون ليس فقط فى الحاضر ولكن كذلك فى الماضى (ضحايا نظام الرق السابق مثلاً) وفى المستقبل (الضحايا المستقبليون للتدهور البيئى الحالى). من حيث المبدأ، لابد وأن تكون جماعة المجتمع المدنى مساءلة من كل المساهمين على تنوعهم ولكن ليس بالضرورة بنفس الطريقة ولا إلى نفس المدى.

وبمجرد أن ترسم مؤسسة المجتمع المدنى خريطة المعنيين والمساهمين يمكنها أن تبدأ فى التفكير فى أفضل الطرق لتتم مساءلتها من قبلهم. وهناك مجموعة كبيرة متاحة من الآليات. بعضها داخلى بمعنى أنها تتم عن طريق مؤسسة المجتمع المدنى ذاتها. والبعض الآخر من الآليات خارجى بمعنى أن جهات خارجية تأخذ بزمام تشكيلها وتنفيذها ومراجعتها.

نحن بحاجة إلى مقرطة نشاطنا القانونى فى المجتمع المدنى. يجب أن نكون متأكدين أن عملنا كخبراء محترفين يرتكز على مناظير الجماعات المهمشة الذين نمثلهم. النزاع القضائى لابد أن يتم من خلال التشاور مع الناس الذين يتأثرون فى معرض الحدث.

جوين برودسكاى

مشروع الفقر وحقوق الإنسان، فانكوفر

منظمتنا ديمقراطية للغاية وهذا يتحقق من خلال عملية وعى ذاتى. نحن نجرى انتخابات كل عام. كل سياسة يتم طرحها على طاولة المداولات. أى عضو يمكن أن يبادر بإجراء سياسى ما. ونحن نحرص على أن تظل القوة فى يد الفلاحين أنفسهم.

دارين كوالمان

الاتحاد القومى للفلاحين، ساسكاتون

ومـن أمـثلة آلـيات المسـاءلة الداخلية مجموعة من الإجراءات التى تستحق الإشـارة إلـيها مـن قبـيل انـتخاب المسـئولين والجمعـيات التمثيلـية، مـتابعة ومراقـبة مـن خـلال مجـالس ولقـاءات عامـة، تقاريـر منشـورة عـن الأنشـطة والميزانـية. الـتحدى هـو أن تنـتقل بهـذه الآليات من على الورق لتجعل منها نظامـاً حقيقـياً وواقعـياً للمسـاءلة. وحـتى تكـون فعالـة يجـب أن تـنطوى الانـتخابات واللقـاءات العامـة علـى مشـاركة واسـعة فـى الحـوار بخصـوص السياســات الســابقة لجماعــة مجــتمع مدنــى والمســارات المســتقبلية الممكـنة. ويمكـن كذلـك تعظـيم المسـاءلة عـندما تحـد مـنظمات المجـتمع المدنـى مـن المـدة الـتى يمكـن أن يسـتمر فـيها قـيادات اتخـاذ القـرار فـى منصـبهم. وفـى ذات الوقت فإن التقارير، إذا ما أريد لها أن تكون أدوات مفيدة للمسـاءلة، لابد وأن تعرض بالتفصيل لأنشطة المؤسسة وأن تقدم نقداً ذاتياً لهـذه الأنشـطة. كمـا أن كـيان المجـتمع المدنـى الـذى يرغـب فـى أن يكون مسـاءلاً يجـب عليه أن يتأكد من أن تقاريره إلى المساهمين المعنيين تعمل بالفعل – ويمكن فهمها بسـهولة –.

هـذه مهمـة عظـيمة ولكـن عليك أن تتركها تذهب إلى آخرين وذلك لكى تجدد دماء المنظمة بطاقة أكثر شباباً.

ليندساى بوس

افحص رأسك، فانكوفر

منـتدى مصـر الاقتصـادى الدولـى كسـر القاعدة المتبعة فى هيئات قطـاع الأعمـال فـى مصـر مـن خـلال تحديـد حداً أقصى لمدة خدمة موظفـيها. وبالمـثل نجـد أن اتحـاد الصـناعات الـتايلاندى يحـدد مـدة خدمة رئيس الاتحاد بعامين اثنين فقط.

إن جماعـات المجـتمع المدنـى الـتى تضحى نشيطة فى المنتديات العالمـية تمـيل إلـى الابـتعاد أكـثر وأكثر عن مواطنيها. إنه أمراً حيوياً أن تخلق مساحات لإعادة التواصل مع المواطنين.

بيتر بادبيرى

المجلس الكندى السابق للتعاون الدولى، أوتاوا

وأحـد الإجـراءات الداخلـية الـتى يمكـن أن تسـاعد أيضـاً هـى التشـاور مـع المسـاهمين المعنييـن. فهـذا التواصـل يتجنب الوضع الغير ديمقراطى والذى يتمـثل فـى أن يملـى أحـد طلائـع المجـتمع المدنى على التابعين مسلوبى القـوة مـا يجـب علـيهم فعلـه. ومشـاورة المسـاهمين المعنيين تجلب تغذية اسـترجاعية إلى كل مراحل أنشطة منظمة المجتمع المدنى من أول تحديد الغايـات وحتى تقويم النتائج مروراً بالاستراتيجيات. الحوارات مع المساهمين المعنييـن يمكنها أن تأخذ شـكل نقاشـات دورية محددة الغرض أو تبادلاً منظم للأفكـار يـأخذ شـكلاً رسـمياً فى إطار مذكرة تفاهم. أما فيما يتعلق بالشـكل، فـإن التشـاور مـع المسـاهمين المعنييـن يمكـن أن يـتم مـن خـلال اسـتبيان مسـحى، نقـاش جمـاعى، لقـاءات فـردية، بحـث مفصـل حـول الأنشـطة، مشـاريع وبـرامج. وبالتأكـيد يعـتمد التشـاور الفعـال على موارد كافية وتدفق جـيد لوسـائل الاتصـال. علـى سـبيل المـثال، لابـد أن يـتلقى المسـاهمون المعنيون معلومات ضافية وفى الوقت المناسب كما لابد وأن تتوفر لهم فرص كثـيرة لطـرح الأسـئلة. إضـافة إلى هذا، فإن أماكن عقد المشاورات لابد وأن يكـون مـن السـهل الوصـول إلـيها كمـا يجـب أن تكـون مـريحة لكـل الأطـراف المشـاركة. لابـد وأن يسـمع ممارسـو المجتمع المدنى جيداً وأن يردوا بضمير حـى. وإذا مـا تـم توجـيه مشـاورات المسـاهمين بحـذر فـى إطـار الخطـوط السـابق ترسـيمها فإنها يمكن أن تقدم الكثير فى مجال ربط فاعلى المجتمع المدنـى بقواعدهـم كمـا يمكـنها أن تضـمن أن تكـون المنظمة متحدثة "مع" مثلما هى متحدثة "عن" قاعدتها.

تتواصـل قـيادة ATTAC – فرنسـا بصـورة مسـتمرة مـع وحداتهـا المحلـية: مـن خـلال المراسـلات مـع الأعضـاء العادييـن وحضـور اجتماعاتهم.

أثـناء الـنزاع حـول الاتجـار فـى سـقط المـتاع انضـمت كـل الجماعات الـتى أضـيرت فـى ورش عمـل مـن أجـل الوصـول إلى حل يأتى من القاعدة ويضمن وجهات النظر المحلية فى اتفاقية دولية.

جيسيكا كلوج

قانون وست كوست للبيئة، فانكوفر

جماعـة المدافعـة مـن أجـل التنمـية والمعروفة باسم "تحرك هنا" – فرنسا توفر تغذية استرجاعية منتظمة للمساندين لعملها الدفاعى. وتلجأ المؤسسـة بصورة منتظمة إلى الجمهور لإرسال كروت بريدية لسـلطات حكومـية محددة فيما يتعلق بقضية معينة بعد عدة شـهور مـن انـتهاء حملة ما، تمد "تحرك هنا" كل مواطن شارك فى الحملة بتقويم للنتائج.

تراقب المنظمات غير الحكومية عمل بعضها البعض. بعض الجماعات لديهـا أجـندة غامضـة ومرتـبكة، ولكـن نحـن لديـنا وسـائلنا للضـبط الاجتماعى من خلال تفنيد الشائعات ومناقشة الساحات.

ريودای براسير جاريونسوك

لجنة التنسيق بين المنظمات غير الحكومية بخصوص التنمية، بانكوك

والشبكات التعليمية فيما بين مؤسسات المجتمع المدنى هى وسيلة أخرى لتفعيل المساءلة. فى مثل هذه الحالات تتواصل جماعات المجتمع المدنى فى عمليات لتبادل الخبرات وقد تتخذ الشكل الرسمى أو قد تكون لغرض محدد، وهدفها هو استقبال نقد بناء من المناظرين لهم ومن ثم تحسين الأداء. ولسنا فى حاجة إلى القول أن المشاركين عليهم أن يخوضوا هذه التدريبات بروح الدعم المتبادل وليس فقط بوصفها مناسبة لتجميع النقط فى مواجهة الآخرين.

وهناك آليات أخرى لتعظيم المساءلة بخصوص أنشطة المجتمع المدنى تنطوى على مقومين خارجيين. وعادة ما يكون الفاعل الخارجى كياناً رسمياً. على سبيل المثال، تطالب العديد من الدول كيانات المجتمع المدنى بضرورة التسجيل لدى ورفع تقارير إلى سلطات قومية أو (و) محلية فى ظل نظام قانونى محدد. إضافة إلى هذا، تطبق بعض الكيانات المتخطية للدول مثل المجلس الاقتصادى والاجتماعى للأمم المتحدة (ECOSOC) نماذج رسمية للتفويض والاعتماد لجماعات المجتمع المدنى التى ترغب فى أن تحصل على إصدارات المجلس وإذا ما تمت إجراءات الضبط الرسمى بوضوح ونزاهة فهى تساعد فى تفعيل ممارسة جيدة داخل المجتمع المدنى. ولكن مثل هذه الترتيبات تنطوى على معلم من معالم التوتر التى لا يمكن تفاديها وهى أن المسئولين المناط بهم إجراءيات الضبط والتنظيم للمجتمع المدنى يأتون من ذات الدوائر الحكومية التى تحاول جماعات المجتمع المدنى أن تجعلها مساءلة. إضافة إلى هذا، وكما رأيت فى الجزء الثانى عالياً، ترتكز معظم الإدارة فى الاقتصاد العالمى على مقومات ديمقراطية غامضة ومرتبكة والتى تطرح السؤال: لماذا تحدد الكيانات الرسمية، التى لا تخضع هى نفسها إلا لمساءلة ضعيفة، الكيفية التى يمكن من خلالها أن تصبح منظمات المجتمع المدنى مساءلة؟

غابت المساءلة تماماً فى عملية اختيار المشاركين من المجتمع المدنى فى جلسات الموائد المستديرة فى المؤتمر الدولى لتمويل التنمية (FID) والذى تم تحت رعاية الأمم المتحدة فى مونتيرى بالمكسيك فى مارس 2002، ولقد تكون فريق من المنظمات غير الحكومية التى كانت تتابع عملية الـFID والذى تم انتخابه ذاتياً من 84 "ممثلاً". فى العديد من الحالات لم يكن لدى لجنة الاختيار إلا معلومات ضئيلة جداً عن المشاركين المرشحين.

من الذى يطبق عليه نظام الأمم المتحدة؟ ما الذى تحصل عليه المنظمة غير الحكومية العادية فى تايلاند مقارنة بالمنظمات الكبرى التى لها توجهات شمالية!

شانيدا شانياباتى بامفورد

بؤرة تركيز على الجنوب العالمى، بانكوك

أنشأت لجنة تسيير المنظمات غير الحكومية لمفوضية الأمم المتحدة للتنمية المستدامة إطاراً مفصلاً للضبط الذاتى لكى تفعل انخراط المجتمع المدنى المساءل فى عمل الأمم المتحدة عن البيئة والتنمية. ولكن تزايد العبء الذى تشكله هذه العملية وكذا شراستها حتى انهارت بالكامل فى عام 2001.

لماذا يجب أن تكون الحكومات هى التى تقوم باستدعاء رماة النار إذا كانت هى ذاتها غير ديمقراطية.

جيسيكا كلوج

قانون وست كوست للبيئة، فانكوفر

وهناك مقترب بديل وهو استخدام أنظمة غير رسمية لإجراء مساءلة المجتمع المدنى مثلما تقوم بعض الشركات باتباع نماذج طوعية للمسئولية التعاضدية. على سبيل المثال، يمكن لمؤسسات المجتمع المدنى أن تلتزم بقانون أخلاقى غير رسمى أو بقانون سلوكى ذاتى أو بقانون للممارسات الجيدة أو أى نماذج أخرى لضمان الجودة تكون مدارة خارجياً. ولقد طورت "صناعة المساءلة" العديد من مثل هذه النماذج والأطر بالرغم من أن هذا المقترب لا يلاءم كل المؤسسات وكل المساهمين المعنيين بنفس الدرجة. وفى إطار هذا المقترب تسعى جماعات المجتمع المدنى إلى إظهار أنها تفى بمجموعة من المعايير العامة اللازمة فى هذا القطاع وذلك كوسيلة للتعبير عن خضوعها للمساءلة. والالتزام بهذه المعايير يمكن أن يعاد تأكيده دورياً من خلال تقارير أداء، دراسات حالة للممارسة الجيدة و(أو) بعض القياسات الرقمية من قبيل "دليل المساءلة". وتبرز بالطبع تساؤلات محورية تتعلق بمن يحدد ويطبق ويتابع ويفرض أى من هذه المعايير. فالنموذج المتبع قد يكون مصمماً لتحقيق متابعة بناءة لنوعية الإدارة ولكن بعض النماذج الأخرى قد تكون عملية تعريض بالسمعة وممارسة طغيان بيروقراطى، أو مجرد إضاعة للمال على استشاريين جهلة.

طور المجلس الفلبينى للتصريح للمنظمات غير الحكومية نموذج فائق الحيوية للضبط الذاتى فى المجتمع المدنى. ولقد تم تطبيق منظومته الأخلاقية والتى تم الانتهاء من صياغتها عام 1998 على أكثر من 350 منظمة مجتمع مدنى منذ نهاية عام 2002.

للتعامل مع قضايا المساءلة شكل عدد من جماعات المجتمع المدنى فى الهند تحالف مصداقية عام 1999. فبعد مشاورات مع مئات من المؤسسات أصدر هذا التحالف أدلة لـ"معايير الحد الأدنى، المعايير المرغوبة" و"الممارسات الجيدة".

بعد مشاورات مع أعضائه أصدر المجلس الكندى للتعاون الدولى فى عام 1995 قانون أخلاقيات لتحقيق الضبط الذاتى: وفى ظل هذا النسق وافق أعضاء المجلس على أن يلتزموا بالأدلة الإرشادية المتنوعة وأن يخوضوا إجراءات سنوية لتحديث التصريح الخاص بهم. والشكاوى فى ظل هذا القانون ترفع إلى "لجنة أخلاقيات".

سعت مؤسسة "إرادة حرة" والتى تتخذ من إيكاتيرجبيرج مقراً لها إلى تبنى معايير دولية لمساءلة المنظمات غير الحكومية لتتطبيقها على مثيلاتها فى روسيا، رغم أن هذا النسق لن يتم تطبيقه بعد.

وهناك إجراءيات تقويم خارجى أخرى لممارسات المجتمع المدنى تكون ذات غـرض محـدد. علـى سـبيل المثال، المقومين الرسميين وغير الرسميين قد يراجعوا مشاريع أو برامج مؤسسات المجتمع المدنى. وهناك تقويمات أخرى تكـون مـن خـلال جلسـات اسـتماع للمنظمة بخصوص تمويلها وشفافيتها أو حساسـيتها لقضية النوع أو مشاوراتها مع المساهمين المعنيين أو غير ذلك مـن ممارسـات المشـاركة. ويمكـن كذلـك للدراسـات الأكاديمـية والـتحريات الصحفية بخصوص المجتمع المدنى أن تخدم دور التقويمات الخارجية محددة الغـرض. بغـض الـنظر عن ماهية نظام المساءلة، سواء أكان داخلياً أو خارجياً أو كـان دوريـاً أو لغرض محدد فلابد وأن يتضمن إجراءً فعالاً للشكوى والتظلم. فالمسـاهمون المعنـيون لابـد وأن يكونـوا قادرين على أن يتقدموا بشكاواهم بخصـوص مؤسسـة المجتمع المدنى وأن يحصلوا على تعويض عند الضرورة. عـندما يفشـل المسـاهمون المعنـيون وجماعـة مجـتمع مدنى فى أن يحلوا خِلافـاتهم بأنفسـهم، فـإن الحاجـة تظهـر إلـى حكم مستقل مثل محكمة أو محكّماً أو مجلساً لضمان الجودة.

وكذلـك يجـب أن تتضـمن إجـراءات المسـاءلة خطـوات للمـتابعة تقـوم بهـا مؤسسـات المجـتمع المدنـى. فالمسـاءلة الفعالـة لا تـتم بوصـفها روتيـناً بيروقراطـياً مفـرغ مـن المعـنى يتم الزج بأوراقها فى غياهب الأدراج بل على العكـس مـن ذلـك فـإن المسـاءلة البـناءة هـى عملية تعلم تبنى من خلالها جماعـات المجـتمع المدنـى علـى نجاحـات الماضـى وتتجنـب إعـادة ارتكـاب أخطـاء الماضـى. وهى أيضاً تدريباً جيداً لمؤسسات المجتمع المدنى لإعلام المقومـين والمساهمين المعنيين بالتحركات التى اتخذوها استجابة للتقارير والاسـتشارات والتقويمات والشـكاوى.

مجموعـة SGS وهـى شـركة عالمـية ضـخمة للاختـبار والتصـريح اقترحـت نسـق "المـنظمات غـير الحكومـية..." لـيكون معـياراً عامـاً واحـداً يطـبق فى العالم كله يختبر الإدارة الجيدة فى المنظمات غير الحكومية.

مـن المحـتم علينا أن نعمـل علـى تعظـيم الديمقراطـية فـى داخل المـنظمة وكـذا مشـاركة الأعضاء. الاعـتراف له مشاكله. فالحملات تضـحى بمبادرة من الموظفين دون أى مطالبة بها من قبل الأعضاء. لقـد تبنينا "ميثاق 2000" للأدلـة الإرشـادية وذلـك بغـرض تحسـين ممارساتنا الديمقراطية الداخلية.

هيلين بالاند
أصدقاء الأرض، باريس

المساءلة لا يجوز أن تصبح نسق على الورق أو تدريب فى العلاقات العامـة. ما هى الفائدة العائدة فى نهاية اليوم؟ فإجراءات المساءلة يجـب أن تـأتى اسـتجابة لرغـبة حقيقـية كما يجـب أن تضـحى آلية ضبط حقيقية.

روزا خاتسا كيليثتش
مركز تنمية المنظمات غير الحكومية، سانتسبطرسبرج

ولسنا فى حاجة إلى القول أن مساءلة المجتمع المدنى تعتبر مسألة معقدة لا يمكن حلها من خلال وصفات بسيطة أو مطبوعات عامة تلاءم جميع الاحتياجات. فمن المؤكد أن الأنواع المختلفة من المساهمين المعنيين يكونون عادة فى حاجة إلى أنواع مختلفة من إجراءات المساءلة. وفى ظل سياسات المساءلة، تخدم كل آلية احتياجات ومصالح بعض المساهمين المعنيين بصورة أفضل من غيرهم. ولنأخذ مثالاً واحداً شديد الوضوح على ذلك وهو التقارير المكتوبة والتى ليس لها أية قيمة تذكر بالنسبة للمساهمين الغير متعلمين. كما يمكن أن تفتقد إجراءيات المساءلة الحساسية المطلوبة للطبقة والثقافة والنوع والعرق. ومن ثم، إذا لم تكن منظمة المجتمع المدنى حريصة ودقيقة فإنها قد تنتهى بآليات مساءلة تخدم المساهمين الأقوياء (مثل الممولين والحكومة) أكثر مما تخدم المساهمين الأقل قوة (بما فى ذلك المستفيدين المتوقعين).

ومن المؤكد أنه من غير الممكن أن تضحى جماعة المجتمع المدنى مساءلة أمام كل المساهمين المعنيين أو على الأقل لا يمكن أن تكون مساءلة منهم كلهم على قدم المساواة. على سبيل المثال، فإن طلبات المساءلة التى تأتى من جانب السلطات قد يكون من الصعب – إن لم يكن من المستحيل – مواءمتها على احتياجات الأعضاء. والمساءلة من قبل الأجيال الحالية قد تتعارض مع المساءلة من قبل الأجيال المستقبلية. باختصار، يمكن لمنظمة مجتمع مدنى أن تكون مساءلة بصورة تامة ومتوازنة من كل المساهمين المعنيين فى ذات الوقت. فالخيارات الحذرة – وبالطبع السياسية – للأولويات لابد وأن تحدث وأن يتم الدفاع عنها.

فى ظل استراتيجيتها "محاربة الفقر معاً (1999-2003)" أولت حركة المساعدة اهتماماً خاصاً لتطوير منهاجيات لمساءلة المنظمات غير الحكومية بواسطة الفقراء أنفسهم. بالمثل، أولى "مشروع المساءلة الإنسانية" (HAP) اهتماماً خاصاً لنقل القدرة على المساءلة إلى متلقى الإغاثة الطارئة.

وهناك تعقيدات أخرى تحيط بالمساءلة بسبب رغبة كل جماعة مجتمع مدنى فى أن تكون هناك إجراءيات تلاءم النسق الذى تعمل فى إطاره. على سبيل المثال، فإن الثقافات والإدراكات والممارسات المختلفة قد تستدعى أنواعاً مختلفة من إجراءات المساءلة. والتنوع الثقافى لا يجوز بالطبع أن يكون مبرراً لحدوث أى شئ وكل شئ ولكن الثقافات المختلفة ما زالت تفرض أنواعاً مختلفة من أنظمة المساءلة. على سبيل المثال، فإن التقويمات القائمة على منظومة رسمية للأخلاق قد تلاءم الدوائر المهنية الحضرية ولكنها لا تلاءم جماعات السكان الأصلية فى الريف.

أما فيما يتعلق بالإطار السياسى، فإنه من المتوقع أن تحتاج المؤسسات التى تعمل فى بيئة غير ديمقراطية الاقتراب من آليات المساءلة بطرق مخالفة لما تقوم به منظمات تعمل فى ظل ظروف سياسية مواتية. فلا يمكن أن يتوقع المرء من كيانات حقوق الإنسان فى بورما الحالية أن تكون مساءلة بنفس الطريقة التى تتم بها مساءلة جمعيات المستهلكين فى السويد. إضافة إلى هذا، إذا ما أخذنا فى الاعتبار أن الظروف السياسية تتغير (مثلاً مثلما حدث مع سقوط سوهارتو فى أندونيسيا) فإن كيانات المجتمع المدنى تكون فى حاجة إلى مراجعة دورية لآليات المساءلة التى تلتزم بها، ويمكن أن تواجه مؤسسات المجتمع المدنى العبر حدودية بوجه خاص تحديات حادة ممثلة فى تخريج آليات للمساءلة تطبق على قدم المساواة فى أطر ثقافية وسياسية متنوعة بشدة. فنفس أسلوب المساءلة قد لا يكون ملاءماً لمؤسسة السلام الأخضر فى فرنسا ومؤسسة السلام الأخضر فى روسيا. (ومن نفس المنطلق، فإن هيئات الإدارة العالمية وكذا الشركات العالمية تكون بحاجة أيضاً إلى تطبيق أنساق مختلفة للمساءلة فى أطرهم العاملة المتنوعة).

كل المجتمع المدنى مطالب بأن يتواءم مع معايير المساءلة الغربية. لابد أن يكون لدينا أشكال متعددة من المساءلة تتوازى مع ثراء التنوع الثقافى.

جورى ويتشيتوا تاكان
شفافية – تايلاند، بانكوك

كيف يمكن لمؤسسات المجتمع المدنى أن تكون مساءلة مثلها مثل غيرها من المنظمات إذا ما أخذنا فى الاعتبار مواردنا المحدودة؟ إذا رغبت الحكومة والشركات فى أن نكون على قدر كبير من الديمقراطية فى الداخل، فإنهم لابد وأن يتيحوا لنا الموارد التى تمكنا من هذا.

جوتون آريا
مؤسسة سلام وثقافة، بانكوك

بل إضافة إلى هذا يمكننا القول أن آليات المساءلة ذاتها تكون بحاجة إلى أن تُساءل. فجماعات المجتمع المدنى لابد وأن تملك قنوات للتظلم والتعويض فى مواجهة الاتهامات الخاطئة وغير العادلة. بصورة أعم، كل نظام مساءلة لابد وأن تتم مراجعته من وقت لآخر (مع كل المساهمين المعنيين) لتحديد ما إذا كان هذا النظام يخدم بالفعل ويحسن بحق من مستويات الأداء فى المجتمع المدنى. وضمن مجموعة أخرى من الاعتبارات لابد من أن تتوخى الحذر من توجيهها جانباً كبيراً من وقتها وجهدها لتدريبات المساءلة إلى الحد الذى يشتت جهدها الواجب بذله لإنجاز غاياتها الأساسية. فالإجراءات المعرقلة والمقومين الذين يجرفهم الحماس ممكن أن يضحوا عقبة كؤود أكثر من كونهم عامل مساعد. فلابد من تصميم آليات المساءلة بطريقة تجعل الفوائد المجنية تبرر التضحية بالموارد.

وفى النهاية، فإن فاعلى المجتمع المدنى عليهم أن يُذكِّروا المساهمين المعنيين أن المساءلة هي عملية تسير فى اتجاهين. فلابد أن يقوم المسئولون والممولون والأعضاء والشركاء المتحالفون والمستفيدون بمسئولياتهم تجاه مؤسسات المجتمع المدنى والعكس صحيح. بالرغم من أنه من الصواب المطالبة بمساءلة لأنشطة المجتمع المدنى فيما يتعلق بالعولمة الاقتصادية أكثر مما هو سائد حتى الآن، فإن من الخطأ أن ترمى بمشاكل عديدة تتعلق بالمساءلة الديمقراطية فى الاقتصاد العالمى على عاتق المجتمع المدنى. على العكس من ذلك فإن هيئات الإدارة الغير مساءلة والشركات الغير مساءلة عادة ما تجلب أضراراً على العولمة الاقتصادية أكثر مما تجلبه جماعات المجتمع المدنى الغير مساءلة.

خاتمة

كما تشير المناقشة السابقة المطولة، فإن المجتمع المدنى يمكن، فى حالات عدة، أن يضحى جزء من المشكلة كما هو جزء من الحل - أو ربما بديلاً عن الحل - وذلك فيما يتعلق بأوجه القصور الديمقراطى فى الاقتصاد العالمى. ومثل كل سلطة وأى سلطة فإنه يمكن إساءة استخدام سلطة المجتمع المدنى.

كيف يمكن أن نقيم الديمقراطية فى المجتمع المدنى؟ هذا يعتبر سؤالاً محورياً: كيف يمكن أن تجرى انتخابات جيدة؟ كيف تختار المستفيدين من البرامج؟ كيف تتواصل بصورة جيدة مع المجتمع؟.

نادى كامل

الهيئة القبطية الإنجليزية للخدمات الاجتماعية، القاهرة

الديمقراطية فى المجتمع المدنى تنطوى على أكثر من مجرد مجموعة لوائح وقوانين. فالممارسة الديمقراطية تثبت كل يوم أنها أصعب من اليوم السابق.

برونو ريبيللا

السلام الأخضر – فرنسا، باريس

بالتأكيد يمكننا القول أن أوجه القصور فى الأداء الديمقراطى لمؤسسات المجتمع المدنى لا تقلل بأى حال من الأحوال من الحاجة إلى مقرطة عميقة لفاعلين آخرين - عادة ما يكونوا أكثر قوة - فى الاقتصاد العالمى. كما أن هذا القصور فى الأداء الديمقراطى لمؤسسات المجتمع المدنى لا يجوز أن يفرض على هذه المنظمات أن تفى بمعايير للديمقراطية أعلى من تلك التى تفرض على مؤسسات الإدارة والتى عادة ما تخفق بصورة مزرية إذا ما قورنت بجماعات المجتمع المدنى. بعبارة أخرى لا يجوز أن ننسى أن الجزء الثانى من هذا التقرير يصف مشاكل أعمق مقارنة بالجزء الخامس.

بالرغم من هذا، يجب القول أن العديد من الفاعلين في المجتمع المدنى فيما يتعلق بسياسات العولمة الاقتصادية قد وضعوا ثقلاً أكبر على حقوقهم الديمقراطية مقارنة بمسئولياتهم الديمقراطية. ففى النهاية، من الأسهل المطالبة بالحقوق، وفى هذه الحالة هى تفعيل الثقافة الجماهيرية والحوار الجماهيرى والمشاركة الجماهيرية والشفافية الجماهيرية والمساءلة الجماهيرية فى مواجهة هيئات الإدارة. والأصعب هو أن تعنى بالتزاماتك - فى هذه الحالة هى أن تكون كفءً، متسامحاً، مستقلاً، يمكن الوصول إليك، شفافاً ومُسائلاً.

من السخرية أن جماعات المجتمع المدنى التى تكافح من أجل الديمقراطية العالمية هى عادة من أكثر المنظمات بعداً عن الديمقراطية. إلا أن الكثيرين يدركون المشكلة ويحاولون التعامل معها.

جيسى سميث
شبكة معلومات البدائل الحقيقية، فانكوفر

يمكننا معالجة محاولات الحكومة للحط من قدر المجتمع المدنى عن طريق أن نصبح أكثر شفافية وأكثر قبولاً للمساءلة من الحكومة نفسها.

أوبورت سيوجواست
الحملة من أجل إصلاح الإعلام الشعبى، بانكوك

بعض المنظمات غير الحكومية تفتقد الشرعية الديمقراطية وهى تسئ إلى سمعتنا جميعاً.

آن كريستين هابار
الاتحاد الدولى لحقوق الإنسان، باريس

إلا أنه من الهام جداً إصلاح أوجه قصور الديمقراطى فى المجتمع المدنى. والإخفاقات فى هذا المجال تعرض للخطر قدرة جماعات المجتمع المدنى على التعامل مع إخفاقات الديمقراطية الأهم والقائمة فى الاقتصاد العالمى، أى تلك التى تطول دوائر الإدارة. وتضحى جهود المجتمع المدنى من أجل مقرطة الإنتاج والتبادل والاستهلاك العالمى أكثر مصداقية –ربما أكثر نجاحاً- كلما تم إدارة هذه الحملات بطريقة ديمقراطية فالمؤسسات لابد وأن تسعى نحو غايات ديمقراطية متبعة أساليب ديمقراطية. وإذا لم يفعلوا فسيتقلص بشدة مستوى الثقة والدعم الجماهيرى للمجتمع المدنى، ومن هنا سيتم تقويض شكل هام من أشكال حركة المواطنين العالمية.

عندما لا تعالج كيانات المجتمع المدنى بطريقة مناسبة مستوياتهم هم الديمقراطية يصبحون عرضة لتحديات تساءل شرعيتهم: أى حقهم فى ممارسة تأثير سلطوى فى مجال السياسات. ويمكن، بل ولابد، أن تضحى مقومات ديمقراطية قوية ومتماسكة جزءً هاماً من شرعية أى مؤسسة مجتمع مدنى. والديمقراطية الداخلية ليست هى الأساس الوحيد لمطالبة منظمة مجتمع مدنى بالشرعية (فهناك معايير أخرى يمكن أن يكون من ضمنها الخبرة المهنية والاستقامة الأخلاقية). ولكن فى حالة جماعات المجتمع المدنى كما فى حالة السلطات الحاكمة فإن الممارسة الديمقراطية توفر أساساً حيوياً لا يمكن الاستغناء عنه لإثبات الشرعية.

لا توجد ضمانات أن المجتمع المدنى لن بعيد إنتاج سموم التنافس والهيمنة التى تسم الدول والشركات. نحن بحاجة إلى نقد ذاتى مستمر لتجنب هذه الملوثات.

باتريك فيفرت

مركز بيير ميندیس – فرنسا الدولى (CIPMF)

تواجه منظمات المجتمع المدنى العديد من التحديات فيما يتعلق بإداراتهم هم لأنفسهم، ولكن الممولين لا يدعمون تطور هياكل أفضل. فالكل يريد أن يمول مشاريع وليس عمليات.

ويل هورتر

مبادرة دوجوود (سابقاً: مستقبل الغابات) فيكتوريا، بريتش كولومبيا

طالما أنك ملتزم بالتقويم والتعليم، يكون مقبولاً ألا تكون الديمقراطية فى المجتمع المدنى كاملة ومتقنة تماماً.

روبين رواند

مبادرة هاليفاكس، هوايتهورس

وكما تم التأكيد عليه مراراً وتكراراً فى المناقشات السابقة فالديمقراطية فى المجتمع المدنى هى أمر معقد وصعب. كما أن العملية الديمقراطية ممكن أن تكون مكلفة ومستهلكة للوقت وغير ملائمة ولا يمكن اعتبار أى من القضايا الست الرئيسية والخاصة بالديمقراطية فى المجتمع المدنى والتى أبرزناها عالياً عادلة فالممارسة الديمقراطية تتطلب أحكاماً حساسة لا تحصى. إضافة إلى هذا فإن الديمقراطية فى المجتمع المدنى هى حالة مستمرة من التحدى: فهى لا يتم إنجازها أبداً بصورة كاملة، فالديمقراطية فى المجتمع المدنى - مثل الديمقراطية بصفة عامة - عملاً شاقاً ليس باليسير إنجازه على وجه تام.

بالتأكيد لا يمكن القول أن المسئولية عن ديمقراطية المجتمع المدنى تقع على عاتق المؤسسات ذاتها وحسب. فالبيئة المواتية والتى تتسم بالسمات التى تم وصفها فى الجزء الرابع يمكنها كذلك أن تسهل هذه الجهود نحو الديمقراطية إلى حد بعيد. فمنظمات المجتمع المدنى تكون أكثر قدرة على معالجة التحديات الديمقراطية الداخلية عندما تكون السلطات الحاكمة ووسائل الإعلام والثقافة السياسية فى مجملها مشجعة لهم على هذا الأمر. وبالمثل فإن بعض الأطر تولد موارد مادية أكثر للمجتمع المدنى ومن ثم يصبح لدى المؤسسات وسائل أكثر فى متناول يدها تساعدها على تفعيل ديمقراطيتها. وبعد أن قلنا هذا، يجب التأكيد على أنه مهما كانت الظروف البيئية فإن المقرطة الداخلية للمجتمع المدنى لا تحدث بدون مبادرات والتزامات كبرى من ممارسى المجتمع المدنى أنفسهم.

الجزء السادس
قضايا محورية للتحرك المستقبلى

يحاول المجتمع المدنى أن يغير الأمور فى مجال العولمة، ولكن ليس من الواضح ما هو الاتجاه الذى يجب أن يسلكه. وبناء الديمقراطية العالمية لا يشبه بناء الدولة القومية. فحركة المواطنين بخصوص الاقتصاد العالمى هى بمثابة "فيشة" ولكن ليس من الواضح أين يوجد "الكوبس".

دارين كوالمان

الاتحاد القومى للفلاحين، ساسكاتون

أنشطة المجتمع المدنى يمكن أن تكون مجرد قطرة ضئيلة فى المجتمع، ولكن يجب علينا أن نستمر فى العمل.

سارى اونجسوموانج

جمعية المستهلكين، بانكوك

لقد شرح هذا التقرير أوجه القصور الديمقراطى فى الإدارة الحالية للاقتصاد العالمى، وراجع ما يمكن أن تقوم به مؤسسات المجتمع المدنى لكى تجابه هذه المشاكل واستعرض التحديات الخارجية والداخلية التى تواجهها جماعات المجتمع المدنى وهى تتابع مقرطة العولمة. إذا ما اعتبرنا مجمل هذا التحليل، يصبح من الواضح أن أنشطة المجتمع المدنى لا تمثل ترياقاً للديمقراطية ولكنها ليست كارثة على الديمقراطية أيضاً. فلا يجوز وصف المجتمع المدنى بكل ما هو جميل ولا يجوز وسمه بكل نقيصة كذلك. فأنشطة المجتمع المدنى يمكن أن تكون إضافة لـ أو انتقاص من حكم الشعب وذلك اعتماداً على المؤسسة نفسها والإطار الذى يحويها.

فى أماكن مفصلية قدم هذا التقرير مقترحات، بعضها صريح وبعضها ضمنى، يمكن أن تفيد جماعات المجتمع المدنى فى تعظيم إسهاماتهم للديمقراطية فى الاقتصاد العالمى كما تفيدهم فى التقليل من أنشطتهم التى قد تقوض هذه الديمقراطية. ولكى ننهى هذا التقرير يمكن أن نجمع كل هذه النقاط معاً فى قائمة واحدة مدمجة، وهى التى سنوردها بعد قليل. معظم المقترحات التالية تتسم بالعمومية الشديدة وذلك لأن أسلوب ودرجة تطبيقهم يعتمد على الإطار الذى يطبقون فيه. كما لا يجوز اعتبار القائمة التالية إقراراً بـ"أفضل الممارسات" الملائمة فى كل الحالات. ففاعلو المجتمع المدنى العاملون فى إطار أنساق مختلفة يمكنهم بالتأكيد أن يتعلموا من المقارنة بين خبراتهم كما يمكنهم أن يستوحوا الإلهام من تجارب بعضهم البعض. ولكن إذا كان هناك تحرك ما ينظر إليه بوصفه تفعيل للديمقراطية فى إطار موقف معين فإنه يمكن أن ينتقص من الديمقراطية فى موقف آخر. ونقل الخبرات دون تمييز ومراجعة لممارسات المجتمع المدنى فيما بين مواقف تتراوح بشدة يمكن أن يخلف أضراراً فادحة.

آخذون فى الاعتبار هذه التكييفات الأساسية، فإن مؤسسة المجتمع المدنى التى ترغب فى مقرطة الاقتصاد العالمى يمكنها أن تعتبر المقتربات العامة التالية.

أ) رؤى استراتيجية للتنمية.

- اجعل الديمقراطية أولوية عظمى فى ذاتها وليست مجرد هماً ثانوياً مرتبطاً بقضايا أخرى مثل حل النزاعات، الاهتمام بالبيئة،

حماية العمال أو إزالة الفقر.
- قُمْ بتفكير عميق لفهم الديمقراطية فى علاقتها بالاقتصاد العالمى ولتقويم الأشكال المحددة التى يمكن – بل ويجب – أن تتخذها الإدارة الديمقراطية للاقتصاد العالمى.
- طور تشخيصاً دقيقاً لأوجه القصور الديمقراطى المرتبطة بمشاكل اقتصادية عالمية محددة تهم المؤسسة.
ب- إقامة اقتصاد عالمى أكثر ديمقراطية.
- وجِّه جهوداً منظمة للتثقيف الجماهيرى عن العولمة الاقتصادية، ربما حتى لو كان الثمن هو ضغط أقل على مؤسسات الإدارة والحكم.
- وسِّع مساحة الحوار الجماهيرى حول الاقتصاد العالمى وإدارته.
- اخلق مساحات للمشاركة الجماهيرية المباشرة وغير المباشرة التى ينخرط فيها كل المواطنين لضبط الاقتصاد العالمى.
- طالب الهيئات التى تدير الإنتاج والتبادل والاستهلاك العالمى بأقصى قدر ممكن من الشفافية أمام الجمهور.
- مارس دور الرقيب اليقظ لكيانات الإدارة ومشاريع قطاع الأعمال فى الاقتصاد العالمى.
- ادفع نحو خلق آليات فعالة للمساءلة الرسمية فيما يتعلق باللاعبين فى الاقتصاد العالمى.

جـ- بناء بيئة مفضية بدرجة أكبر إلى المقرطة من خلال المجتمع المدنى.
- تجنب الأهداف والمشاريع الطموحة أكثر من اللازم والتى تدفع بمؤسسة المجتمع المدنى إلى حدود أبعد من قدرات مواردها (التى عادة ما تكون محدودة للغاية).
- تابع أساليب مبتكرة لزيادة موارد المجتمع المدنى والتى يمكن توجيهها للمدافعة فى الاقتصاد العالمى.
- اقتنص الفرص لتجميع الجهود فى شكل شبكات لجماعات المجتمع المدنى، خاصة عبر الدول وكذا عبر القطاعات.
- اضغط كى تكسب وتحتفظ بتشريعات تعظم من قدرات التحرك النشط للمجتمع المدنى.
- راوغ، كلما كان هذا ضرورياً وممكناً، الإجراءات الرسمية التى تقهر بطريقة تحكمية قدرات المقرطة الكامنة فى المجتمع المدنى.
- ساعد الكيانات الرسمية على أن تطور إجراءيات وتوجهات كثيرة تشجع مدخلات بناءة من المجتمع المدنى إلى العمليات السياسية.
- نمِّى العلاقات مع وسائل الإعلام الأساسية حتى يعملوا لصالح المجتمع المدنى وليس العكس.
- ادفع نحو ظهور إعلام بديل.
- استغل مظاهر الثقافة السياسية المهيمنة والتى تشجع نشاط المجتمع المدنى، تفرف على واعترف بجوانب الثقافة السياسية التى لا تشجع على ذلك.
- كن واعياً تماماً للهيراركيات الاجتماعية التى تعمل ضد الديمقراطية فى الاقتصاد العالمى وساند تحركات الفاعلين الآخرين

لمجابهة هذه التبعيات.

د – بناء مجتمع مدنى أكثر ديمقراطية.
- عظّم كفاءة المؤسسة عن طريق تحليل دقيق وممتد للاقتصاد العالمى وطرق إدارته.
- غذى تعاون أوثق بين الباحثين الأكاديميين من جانب وفاعلى المجتمع المدنى الآخرين من جانب آخر.
- حث المؤسسات الأكاديمية على تطوير مقررات دراسية وغيرها من مواد تعليمية تتعلق بالاقتصاد العالمى تكون موجهة خصيصاً لممارسى المجتمع المدنى.
- احذر من المذهبية وشجع الحوار الداخلى.
- حافظ على قدر ثابت من اليقظة لمجابهة العلاقات والممارسات التى تُواءم وتعرض للخطر إمكانات المقرطة الكامنة فى للمؤسسة.
- حافظ على مسافة معقولة بينك وبين الأولويات والخطابات الرسمية وكذا أولويات وخطابات الشركات.
- احصل على الموارد من مصادر متعددة ومتنوعة حتى لا تكون رهينة لأحد.
- انخرط فى نقد ذاتى مستمر للقدرة على الوصول إلى المنظمة خاصة بواسطة الجماعات المحرومة فى المجتمع.
- فَعِّل أنشطة ومؤسسات المجتمع المدنى التى تدافع تحديداً عن الدوائر الاجتماعية التابعة.
- قم بالمبادرة لتضمين الأفراد المنتمين لمراكز اجتماعية ضعيفة فى إدارات وأنشطة المؤسسة.
- تابع أقصى قدر ممكن من شفافية المؤسسة أمام الجمهور.
- امتلك صورة واضحة عن مساهمى المنظمة المعنيين.
- صمم وسائل مناسبة للحصول على استشارات منتظمة ومتقاربة من الهيئة القاعدية للمؤسسة.
- اجعل المؤسسة متاحة لتقويم خارجى بناء لمشاريعها وبرامجها وتمويلها وعمليات الإدارة فيها.
- اضمن أن يكون المساهمون قادرون على أن يصلوا بشكاواهم من مؤسسة المجتمع المدنى إلى آلية فعالة لفحص الشكاوى.
- طور شبكات تعليمية لتبادل الخبرات مع جماعات أخرى (منها ما ينتمى إلى أجزاء أخرى من العالم وإلى قطاعات أخرى من المجتمع المدنى) تعمل من أجل ديمقراطية أكثر فى الاقتصاد العالمى.

ملحق (1)
قائمة الاختزالات

APEC	التعاون الاقتصاد الأسيوى الباسيفيكى
ATTAC	رابطة فرض الضرائب على المعاملات المالية لصالح مساعدة المواطنين
BIS	بنك التسويات الدولية
CSR	المسئولية الاجتماعية التعاضدية
EU	الاتحاد الأوربى
FAO	منظمة الغذاء والزراعة
FSC	مجلس رعاية الغابات
FTAA	اتفاقية التجارة الحرة للأمريكتين
G7	مجموعة الـ7
G8	مجموعة الـ8
G77	مجموعة الـ77
IASC	لجنة معايير المحاسبة الدولية
ICANN	شركة شبكة المعلومات للأسماء والأرقام المخصصة
ICFTU	التحالف الدولى للاتحادات العمالية الحرة
IFI	مؤسسة مالية دولية
ILO	منظمة العمل الدولية
IMF	صندوق النقد الدولى
ISMA	تحالف أمن السوق الدولى
IT	تكنولوجيا المعلومات
MDB	بنك التنمية الدولى (المتعدد الأطراف)
MERCOSUR	السوق الجنوبى المشترك
MP	عضو برلمان
NGO	منظمة غير حكومية
OECD	منظمة التعاون الاقتصاد والتنمية
PRSP	الورقة الاستراتيجية لتقليص الفقر
RITIMO	شبكة معلومات العالم الثالث
UN	الأمم المتحدة
UNDP	برنامج الأمم المتحدة الإنمائى
USA	الولايات المتحدة الأمريكية
WTO	منظمة التجارة العالمية

ملحق (2)
قراءات إضافية فى الموضوع

- ☐ البـاز، شـهيدة. دور المنظمات غير الحكومية فى قضية منهاج عمل بكين: تقييم نقدى، ورقة قدمت إلى الاجتماع العربى الثانى لمتابعة مؤتمر بكين (بيروت: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، ديسمبر 1998).
- ☐ حسـين، أحمـد. قـراءة فى مشروع قانون الجمعيات الأهلية (القاهرة: مؤسسة الأهرام، سلسلة كتاب الأهرام الاقتصاد (167)، نوفمبر 2001.
- ☐ الجنحانى، الحبيب. العولمة والفكر العربى المعاصر (القاهرة: دار الشروق، 2000).
- ☐ سعود، طلال بن عبد العزيز. حوار حول العولمة ومنظمة التجارة العالمية (القاهرة: دار الشروق، ط2، 2002).
- ☐ سـعيد، محمـد السـيد. المجـتمع المدنـى العالمى ومناهضة الحرب. فى: حسـن نافعة ونادية مصطفى (محرران). العنوان على العراق: خريطة أزمة ومستقبل أمة (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2003).
- ☐ طه، إيناس. مؤتمر المرأة فى بكين: الخصوصية والعالمية (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، سلسلة كراسات استراتيجية، 1995).
- ☐ عـبد الوهـاب، أيمـن السـيد. قـانون الجمعـيات الأهلـية: الأولويات والتحديات (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، سلسلة كراسات استراتيجية "122").
- ☐ قنديل، أمانى. المجتمع المدنى العالمى (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 2001).
- ☐ قنديل، أمانى وسارة بن نفيسة. الجمعيات الأهلية فى مصر (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 1994).
- ☐ مصـطفى، يسـرى. يـد علـى يـد: دور المـنظمات الأهلـية فـى مؤتمـرات الأمم المتحدة (القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2002).
- ☐ نعمة، أديب. المنظمات الأهلية العربية والقمة الاجتماعية للتنمية الاجتماعية "التايير، 1996").
- ☐ مجموعة مؤلفين. الأبعاد الدولية للحركة العربية لحقوق الإنسان (القاهرة: مركز دراسات الدول النامية: سلسلة منتدى التنمية، 1998).
- ☐ مجموعة مؤلفين، العولمة والوطن العربى (القاهرة: مركز دراسات الدول النامية، 2001).

ملحق (3)
الأفراد والهيئات المساهمة

ملحوظة : فى معظم الحالات جاء إسهام ممارسى المجتمع المدنى بصفاتهم الشخصية وليس كممثلين رسميين للهيئات التى يتبعونها.

الكثير من (وليس كل) هذه المؤسسات يمكن الوصول إليها من خلال مواقعها الإلكترونية إذا ما لجأت إلى بحث مباشر على الشبكة الدولية للمعلومات. ويمكن الحصول على معلومات إضافية بخصوص طريقة التواصل مع الأشخاص والجماعات التى تم إجراء المقابلات معها فى إطار هذا المشروع من خلال فريق عمل المشروع والمنصوص على عناوينهم البريدية الإلكترونية فى الغلاف الداخلى لهذا التقرير.

- ☐ KAIROS التحالف العام للعدالة الاقتصادية، تورنتو – جون ديلون، باحث/ مدافع، قضايا الاقتصاد العالمى.
- ☐ إدارة الاتحادات العمالية للإحصاءيات والدراسات الاجتماعية والاقتصادية، DIEESE، ازيمار مينيرو، رئيس مكتب ريودى جانيرو.
- ☐ أدوات وخدمات مشروعات الزراعة البديلة، ريودى جانيرو AS-PTA – جابرييل فرناندیز، منسق مركز التوثيق – جان مارك فون ديروويد، مدير برنامج السياسات العامة.
- ☐ أصدقاء الأرض، باريس – إيلين بالاند، نائب مدير
- ☐ أصدقاء المرأة، بانكوك FOW – سوبنسرى بانجكركسونج، رئيس إدارة حماية حقوق المرأة.
- ☐ أصدقاء الناس، بانكوك FOP – براسيتيبورن كانونسرى، باحث ميدانى.
- ☐ أطباء بلا حدود، باريس MSF – دانييل بيرمان، منسق مشاريع، حملة الوصول إلى الدواء الضرورى – فرانسواز بوشييه – سولينر، مدير أبحاث.
- ☐ اتحاد الحرية المدنية، بانكوك – جارون ديثابيتشاى، الرئيس السابق.
- ☐ اتحاد الصناعات التايلاندية، بانكوك FTI – برافاد فوديفورافون، رئيس.
- ☐ اتحاد الصناعات المصرية، القاهرة FEI – مصطفى والى، المدير العام.
- ☐ اتحاد الفلاحين الشماليين، شيانج ماى FNP – جيدسادا تشوتكيتبيفارت، السكرتارية – سوريان ثونجنووويد، السكرتارية.
- ☐ اتحاد النقابات العمالية المستقلة فى روسيا، موسكو FNPR – ايفجينى اليكسا دروفيتش سيدوروف، السكرتير الدولى – ميكاييل فيكتوروفيتش شماكوف، رئيس- يورى ن. ميلوفيدوف، أكاديمية العمل والعلاقات الاجتماعية.
- ☐ اتحاد جمعيات التنمية الاقتصادية وتنمية الدخل، مصر UEDA – عبد المعطى لطفى عبد المعطى، نائب الرئيس: القاهرة – فؤاد

ثابت، الرئيس: بور سعيد.
☐ اتحاد طلاب تايلاند، بانكوك SFT – ميثا ماتكاو، السكرتير العام.
☐ اتحاد عمال بريتيش كولومبيا (كولومبيا البريطانية)، فانكوفر BCFED – جين ستاستشوك، مدير: الحركة الاجتماعية والمجتمعية وبرامج المرأة.
☐ اتحاد عمال سكك حديد تايلاند. بانكوك SRUT – سومساك كوسايسوك، رئيس.
☐ افحص رأسك: شبكة الشباب للتعليم العالمى، فانكوفر – كيفين ميلسيب، مساعد المدير – ليندساى بوبس، مساعد المدير.
☐ اقتسم الغذاء، تورنتو – ديبى فيلد، مدير تنفيذى.
☐ الأسر منخفضة الدخل معاً، تورنتو LIFT – جورفين جراى، مدير تنفيذى.
☐ الأكاديمية الروسية للتعليم، موسكو – فلاديمير ب. بوريسينكوف، نائب الرئيس.
☐ الاتحاد البرازيلى للمؤسسات البنكية، ساوباولو FEBRABAN – اوكتافيو دو باروس، مدير، الإدارة الاقتصادية.
☐ الاتحاد التعاونى الزراعى المركزى، القاهرة CACU – محمد إدريس، رئيس.
☐ الاتحاد الدولى لحقوق الإنسان، باريس FIDH – آن – كريستين هابار، سكرتير عام – مورى جويرو، مسئول فى برنامج العولمة وحقوق الإنسان.
☐ الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية – عبد الستار اشراح، استشارى.
☐ الاتحاد القومى للاتحادات الزراعية، باريس FNSEA – جوزيف جارنوتيل، نائب مدير، الشئون الاقتصادية والدولية.
☐ الاتحاد القومى للطلاب، ساوباولو – فيليب مايا ، رئيس.
☐ الاتحاد القومى للفلاحين، ساسكاتون NFU – دارين كوالمان، سكرتير تنفيذى.
☐ الاتحاد المالى لدعم التنمية / مؤسسة الصندوق التايلاندى، بانكوك، جاوين شوتيما.
☐ الاتحاد المركزى للعمال CUT – اديلسون ريبيرو تيليس، مدير مالى – ريودى جانيرو – ايزابيل كريستينا كوستا بالتازار، لجنة مناهضة التمييز العنصرى، ريودى جانيرو – جسيلد جاكوبسون، سكرتير دولى، ساوباولو – كلود سانتياجو، مسئول إعلامى، ريودى جانيرو.
☐ الاتحادات المركزية لكويبيك، مونتريال CSQ – جان سانت دينيس، مسئول التعاون الدولى.
☐ الاتحاديون العالميون لكندا، أوتاوا WFC – فيرجاس وات، مدير تنفيذى.
☐ البقاء، باريس – فرانسوا – اكسافير فيرستشافى، رئيس.
☐ التحالف التعاونى الأوغندى، كامبالا UCA ليونار ميسيماكويلى، السكرتير العام.
☐ التنمية والسلام، مونتريال DP جيليو برونيللى، مدير: إدارة برامج التنمية.
☐ الجمعية التايلاندية للصحفيين، بانكوك TAJ – براسونج ليرتراتانا ويسوت، نائب الرئيس.
☐ الجمعية الدولية للتقنيين والخبراء والباحثين، باريس AITEC – جوستاف ماسياه، رئيس

☐ الجمعية القومية لفلاحى أوغندا، كامبالا UNFA – أبو بكر محمد موكى، مدير التخطيط والخدمات الفنية – أوجستين موندیا، السكرتير التنفيذى.
☐ الجمعية الكندية لقانون البيئة، تورنتو CELA – ميشيل سوينارشوك، مشروع التجارة والبيئة.
☐ الحركة الاجتماعية لكل روسيا "بدائل"، موسكو – ألكسندر ف. بوزجالين، منسق
☐ الحركة من أجل التنمية، كامبالا ACFODE – جريس اليس موكاسا، مدير تنفيذى.
☐ الحملة من أجل الديمقراطية الشعبية، بانكوك CPD – سوريتشاى ون جايو، رئيس – سوريا بوونشوت – سورياساى كاتا سيلا، سكرتير.
☐ الخدمات التطوعية التايلاندية، بانكوك TVS – كانينكا كوانكاتشورن، مدير.
☐ الخير العام العالمى، باريس BPEM – فرانسوا ليل، رئيس
☐ الريجى الأفريقى، ريودى جانيرو – مارسيا فلورينسيو، منسق اجتماعى.
☐ السلام الأخضر – روسيا، موسكو – إيفان ب. بلوكوف، مدير حملات.
☐ السلام الأخضر – فرنسا، باريس – برونو ريبيل، مدير عام.
☐ الشبكة المدنية، بانكوك – تشايوات ثيرابانتو، رئيس.
☐ الشبكة المدنية، محافظة ساتون، تايلاند – براموت سانغان.
☐ العدالة والسلام 0 فرنسا، باريس – ايلينا لاسيدا، مساعد – كريستيان ميلون، السكرتير العام.
☐ الغرفة التجارية التايلاندية، بانكوك TCC – دوسيت نونتاناكورن، رئيس، لجنة قانون الأخلاق. نيثى باتاراشوك، سكرتير، لجنة قانون الأخلاق.
☐ الكلية الاقتصادية الجديدة، موسكو NES – جوديث شابيرو، منسق أبحاث.
☐ الكنيسة الروسية الأوثوذكسية – جورجى تشيستياكوف، موسكو.
☐ اللجنة التايلاندية لدعم التنمية، بانكوك TDSC – بيثايا ونجكول، رئيس.
☐ المؤسسة البرازيلية للحفاظ على الطبيعة – انا ماير، سكرتير تنفيذى – ماريو دوميللو دياس، سكرتير دولى.
☐ المجلس الأعلى لمسلمى أوغندا – إسماعيل ايكوم، سكرتير الخدمات التعليمية والاجتماعية – حاج إدريس سيروجو كاسينين، السكرتير العام – كوار ادنانى، السكرتير المالى، إدارة وتخطيط.
☐ المجلس المسيحى الاتحادى الأوغندى، كامبالا UJCC – بول اسيمو، منسق برامج.
☐ المركز الدولى للتنمية المستدامة، ريودى جانيرو CIDS – أسباسيا كامارجو.
☐ المركز الكندى لبدائل السياسات، فانكوفر CCPA مارك لى، باحث اقتصادى.
☐ المركز الكندى لكبار الإداريين، أوتاوا CCCE – جون ر.ديلون، نائب الرئيس، المجلس السياسى والتشريعى.
☐ المركز الكندى للتعاون الدولى، أوتاوا CCIC – بريان تومليسون، محلل سياسى – جاكى ديل، منسق تنمية منظمات – جاورى

سرينيفاسان، منسق سياسات – جيرى بار، رئيس.
☐ المركز المصرى للدراسات الاقتصادية، القاهرة ECES، أحمد جلال، مدير تنفيذى.
☐ المسيرة العالمية للنساء، مونتريال – نانسى باروز، الاتصالات والتواصل الدولى.
☐ المعهد البرازيلى للتحليل الاجتماعى والسياسى، ريودى جانيرو IBASE – كانديدو جرزيبوسكى، مدير.
☐ المعهد البرازيلى للدفاع عن المستهلك، ساوباولو IDEC – مارلينا لازارينى، منسق تنفيذى.
☐ المعهد الدولى للتنمية المستدامة، وينيبج IISD – دافيد رانالز، رئيس.
☐ المفوضية الكاثوليكية للعدالة والسلام، بانكوك CCJP – رانحتيب امرانجروانج، منسق.
☐ المنتدى الأسيوى لحقوق الإنسان والتنمية (منتدى آسيا)، بانكوك. شاليدا تاجاروينسوك، منسق برامج.
☐ المنظمة العربية لحقوق الإنسان، القاهرة AOHR – إبراهيم علام، مدير تنفيذى. محسن عوض، نائب السكرتير العام، محمد فائق، السكرتير العام.
☐ المنظمة القومية للاتحادات العمالية، كامبالا NOTU لييلموى اوتونح اونجابا، السكرتير العام.
☐ النساء القاعديات، فانكوفر – راشيل روزين، نشطة.
☐ الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية، القاهرة CEOSS – نادى كامل، رئيس إدارة تنمية المجتمع فى القاهرة.
☐ بؤرة تركيز على الجنوب العالمى، بانكوك – شانيدا شانيابات بامفورد، مشارك رئيسى.
☐ برنامج تدريب الشباب للتنمية، بانكوك YTDP – كيتيتشاى نجامتشاييبيست، منسق.
☐ بيوتاى، بانكوك – ويتوون ليانشامرون، مدير
☐ تحالف الجمهوريات لجمعيات المستهلكين، موسكو KONFOB – السكندر اوزان، رئيس مجلس المديرين – بولينا كريوتشكوفا، إدارة البحوث – ديمترى يانين، رئيس المجلس التنفيذى.
☐ تحالف السيدات صاحبات المشاريع فى روسيا، موسكو CWER – ليديا ف.بلوفينا، مدير تنفيذى.
☐ تحالف العمل الديمقراطى الفرنسى، باريس CFDT – جان – فرانسوا تروجرليك، السكرتير القومى.
☐ تحالف عمال كل روسيا، موسكو VKT - ألكسندر ن. بوجاييف، رئيس
☐ تحرك هنا من أجل عالم متضامن، باريس – فرانسواز فانى، مدير عام.
☐ تضامن الغذاء والزراعة، باريس بينيديكت هيرميلين، مدير تنفيذى.
☐ جامعة دولة موسكو، كلية الصحافة – ايلينا فارتانوفا، نائب العميد.
☐ جماعة تكنولوجيا ضبط النحر، مات مونى، مدير تنفيذى.
☐ جماعة دعم الممرضات الفلبينيات، فانكوفر FNSG – ليا ديانا.
☐ جمعيات الأمم المتحدة فى كندا، أوتاوا ANAC – جون بروتون، مسئول المعلومات العامة – جولى لارسن، مسئول مشروعات: تنمية مستدامة.

☐ جمعية السيدات صاحبات المشاريع فى باشكورلوستان AWEB – ايلينا ماخموتوفا، رئيس.
☐ جمعية الفقراء، تايلاند – بونسى كامروانح – سون سانجسوم – سوان مينجكوان – تيرن تارات – وايندا تانتيويتايابيتاك، استشارى.
☐ جمعية المساهمين للبحوث والتعليم، فانكوفر SAAPE – جيل بارون، مدير القانون والسياسة.
☐ جمعية المصرفيين التايلانديين، بانكوك TBA تواتشاى يونجكيتيكول، السكرتير العام.
☐ جمعية المنتجين الأوغنديين – ويليام كاليما، رئيس.
☐ جمعية النداء الجديد، القاهرة، NCF – سعيد النجار، رئيس.
☐ جمعية تعليم الكبار لشمال غرب روسيا، سانتبطرسبرج AEANWR – اناتولى سنيسارينكو، رئيس
☐ جمعية حماية المستهلك الأوغندية، كامبالا UCPA – هنرى ريتشارد كيميرا، مدير تنفيذى.
☐ جمعية كويبيك للأعضاء من أجل التعاون الدولى، مونتريال. AQOCI.
☐ جمعية مؤسسات الأعمال للحفاظ على البيئة، القاهرة AEEC – علاء عز، سكرتير عام
☐ جمعية موسكو لقطاعات الأعمال الدولية – الكسندر أ. بوريشوف، المدير العام.
☐ جيلديز، معهد المرأة السوداء، ساوباولو – سويلى كارنيرو، منسق تنفيذى.
☐ حدود مشتركة، تورنتو CF – باتى س. باريرا، منسق.
☐ حركة العمال بلا مأوى، ريودى جانيرو MTST – رافاييل، نشط – ماريانا، نشطة.
☐ حركة الناس المتأثرين بالسد، برازيل MAB – جوزيفالدو أوليفيرا، عضو المجلس القومى، سادى بارون، عضو المجلس القومى.
☐ حركة روح التعليم، بانكوك SEM – براشا هاتونواتر، مدير.
☐ حركة مساعدة أوغندا، كامبالا – جين أوكايا اراما، منسق سياسات.
☐ حركة مناهضة العنصرية ومع الصداقة فيما بين الشعوب، باريس MRAP، مولود أونيت، السكرتير العام.
☐ حقوق وديمقراطية، مونتريال – ايريس الميدا، مدير برامج – ديانا برونسون، منسق برنامج العولمة وحقوق الإنسان – وارن الماند، رئيس.
☐ حملة إصلاح الإعلام الشعبى، بانكوك CPMR – نانتابورن تيشابراسيرلتاكول، سكرتير – يبرنرات سيريافاساك، رئيس
☐ دار الخدمات النقابية والعمالية، القاهرة – حلوان CTUWS – كمال عباس.
☐ رابطة الفلاحين الشماليين، لامفون – سومساك يوينتشاى.
☐ رابطة المرأة العربية، القاهرة AAW – هدى بدران، رئيس
☐ رابطة فرض الضرائب على المعاملات المالية لصالح مساعدة المواطنين – فرنسا، باريس ATTAC – كريستوف أوجويتون، مسئول العلاقات الدولية – برنار كاسين، رئيس – دومينيك بليون، رئيس المركز العلمى – كلود بييانيول – جاكيه، وحدة المرأة والعولمة.

☐ رابطة فرض الضرائب على المعاملات المالية لصالح مساعدة المواطنين. البرازيل ATTAC أنطونيو فيكس، عضو، وحدة بورتو اليجرى – جيرالد وفيكس، منسق، وحدة بورتو اليجرى.
☐ رابطة منظمات المساعدة الاجتماعية والتعليمية، ريودى جانيرو FASE – جورج ادواردو سافيدرا ديراو، مدير تنفيذى.
☐ شبكة أخبار براشادرام، شيانج ماى PNN – نانتا بنجاسيلالوك.
☐ شبكة أكتوبر، بانكوك، سوويت واتنو، السكرتير العام.
☐ شبكة البرازيل للمؤسسات المالية متعددة الأطراف، برازيل – فلافيا باروس، سكرتير تنفيذى، برازيليا – ماجنوليا ساييد، عضو لجنة التسيير، فورتاليزا.
☐ شبكة العمال الشماليين، لامفون – راشامنى ليتشان.
☐ شبكة الغابات والحفاظ البيئة، بانكوك – بينان تشوتسيرامنى.
☐ شبكة المجازفة الاجتماعية، بانكوك SUN – براسارن ماروكبيتاك، نائب رئيس – بريدا تيزوان، رئيس – سوملاك هوتانواتر، مدير سيريتشاى ساكورنراتاناكول – والبا كونتيرانونت.
☐ شبكة الناس ضد العولمة، تايلاند PNG فيرابون سوبا، زعيم قاعدى.
☐ شبكة تضامن ماكيلا، تورنتو MSN – بوب جيفكوت، محلل سياسى.
☐ شبكة تنمية الجمعيات الطوعية المحلية، كامبالا DENIVA – جين س. نالونجا، منسق التحليل السياسى والمدافعة.
☐ شبكة ديون أوغندا، كامبالا UDN – أوجستين موسيريرو، مسئول برامج: شفافية ومساءلة – فينسينت ايدوكو، رئيس – كريستين نانتونجو، مدير اتصالات.
☐ شبكة غابات المجتمع الشمالى، شيانج راى NCFN – واتشاران ابروتشول.
☐ شبكة معلومات البدائل الحقيقية، فانكوفر RAIN – جيسى سميث، مدير.
☐ شبكة معلومات القطاع الثالث، ريودى جانيرو RITS – كارلوس أفونسو، مدير تنمية.
☐ شبكة نساء أوغندا، كامبالا UWONET – شيلا كاوامارا – ميشامبى، منسق.
☐ شفافية – تايلاند، بانكوك – جورى فيتشيت – فاداكان، السكرتير العام.
☐ صندوق الدعم الإنسانى لعمال الصلب، تورنتو SHF – جوديث مارشال، منسق برامج التعليم وجنوب أفريقيا.
☐ صندوق الطبيعة العالمى – روسيا، موسكو WWF – ايفجينيا. شقارتس، مسئول الحفاظ.
☐ قانون بيئة وست كوست، فانكوفر WCEL – جيسيكا كلوج، مستشار.
☐ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة FEPS – جودة عبد الخالق، أستاذ – عبد الحميد الغزالى، أستاذ.
☐ كلية الاقتصاد، جامعة شولالونجكورن، بانكوك – سوثى براسارتست، أستاذ – سوثيباند شيراثيقات، عميد لاى ديروكويتايارات، أستاذ.
☐ كلية العلوم الاجتماعية، جامعة ساوباولو USP – اوكتافيو ايامنى، أستاذ متفرغ.

☐ كلية العلوم السياسية، جامعة شولالونجكورن، بانكوك – أمارا بونجسابيتش، عميد.
☐ كنيسة أوغندا (إنجيلية)، كامبالا – آرثر باينوموجيشا، برنامج التخطيط والتنمية وإعادة التأهيل.
☐ لجنة التحرك القومى بخصوص وضع المرأة، تورنتو NAC – سانجى جون، رئيس لجنة البحوث، ويندسور.
☐ لجنة التنسيق بين المنظمات غير الحكومية بخصوص التنمية، بانكوك NGO-COD – ريوادى براسيرجاريوسوك، رئيس.
☐ لجنة السبعة عشر – معهد الحفاظ على الطبيعة والبيئة، بانكوك CNEC – رومدون بانشور، منسق.
☐ لجنة العدالة الاجتماعية، مونتريال SJC ديريك ماكويش، منسق، البحوث الاقتصادية والتحليل السياسى.
☐ لجنة تنسيق منظمات حقوق الأنساق فى تايلاند، بانكوك CCHROT – ساراوت براتومراج، مدير مشاريع.
☐ مؤتمر العمال الكندى، فانكوفر CLC – دافيد رايس، مدير إقليمى، الإقليم الباسيفيكى.
☐ مؤسسة أروم بونجبانجان، بانكوك – ساكوول زيوسونجدام، رئيس
☐ مؤسسة آسيا، بانكوك – روانجراوى بيتشايكول كيتفول، كبير مديرى البرامج.
☐ مؤسسة التنمية الشمالية، شيانج ماى NDF – كينكورن نارينتراكول.
☐ مؤسسة السلام والثقافة، بانكوك – جوتوم اريا.
☐ مؤسسة المستهلكين، بانكوك FFC – سارى أونجسوموانج، مدير مكتب.
☐ مؤسسة تنمية الطفل. FCD – كيمبورن ديروونرابون، مدير.
☐ مؤسسة جان جوريبه، باريس FJJ – جيليس فينشيلستين، مدير تنفيذى.
☐ مؤسسة جورباتشوف، موسكو – فيكتور ب. كوفالدين، عضو المجلس التنفيذى.
☐ مؤسسة فرنسا، باريس – جان كلود فاجى، مدير برامج المتضامن الدولى.
☐ مؤسسة فورد : بسمة قدمانى، مسئول برامج، مكتب القاهرة – شارى لاب، مسئول برامج، مكتب القاهرة. ليز ليدز، مسئول برامج، مكتب ريودى جانيرو. مارى ماكولى، ممثل، مكتب موسكو.
☐ مؤسسة موسكو للعلوم MSF – أندريه كورتينوف، مدير برامج.
☐ مبادرة هاليفاكس MI – بام فوستر، منسق: أوتاوا – روبين راوند، محلل سياسات، هوايتهورس.
☐ مجلس مؤتمرات كندا، أوتاوا CBC – جورج م. خورى، مدير: المركز الكندى لقطاع الأعمال فى المجتمع.
☐ مجموعة موسكو هلسينكى. MHG – لود ميللا م. اليكسيفا، رئيس.
☐ مراعى ميجرانت، برازيل – لويس باسيجيو.
☐ مراقبة الديمقراطية، أوتاوا DW داف اكوناشيد، منسق.
☐ مراقبة المواطنين، سانتبطرسبرج – يورى فدوفين، نائب الرئيس.
☐ مركز البحوث الأساسية، كامبالا CBR – نيانجابياكسى بازارا، مدير تنفيذى.
☐ مركز البحوث العربية، القاهرة ARC – حلمى شعراوى، مدير

☐ مركز السلام وموارد حقوق الإنسان، بانكوك PHRC – بونثان ت. فيراوبخسى، مدير.
☐ مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة CIHAS – يسرى مصطفى، منسق برامج.
☐ مركز الكنديين، أوتاوا CC – ستيث ستابلس، منسق حملات.
☐ مركز المرأة الفلبينية، فانكوفر PWC – لين فارليس، رئيس – نينج الكويتاس، نائب الرئيس.
☐ مركز بحوث السياسات الاقتصادية – جون الفونس أوكيدى، مدير تنفيذى.
☐ مركز بحوث ومعلومات التنمية، باريس CRID – برنار بينو، مدير تنفيذى.
☐ مركز بيير ميندیس الدولى – فرنسا، باريس CIPMF – باتريك فيفيريه، مدير.
☐ مركز تاريخ العولمة، موسكو CHG – نيكولاى سافيليف، رئيس.
☐ مركز تنمية الديمقراطية وحقوق الإنسان، موسكو CDDHR – يورى دزيبلادز، رئيس.
☐ مركز تنمية المنظمات غير الحكومية، سانتبطرسبرج – روزا خاتسكيليفيتش، مدير تنفيذى.
☐ مركز دراسات الثقافات المعاصرة، ساوباولو CEDEC – آميليا كوهن، رئيس.
☐ مركز دراسات الدول النامية، جامعة القاهرة – مصطفى كامل السيد، مدير.
☐ مركز سانتبطرسبرج للعلوم الإنسانية والدراسات السياسية، سانتبطرسبرج. – السكندر سونجوروف، رئيس.
☐ مركز شباب المديرين، باريس CUD – آلان أوبوان، نائب المدير القومى.
☐ مركز صربيا لدعم المبادرات المدنية، نوفو سيبرسك SCESC – ايجور باراديتشيف، مدير العلاقات مع السلطات – ايلينا ماليتسكايا، رئيس – سارا ليندمان – كوماروفا، مستشار – كيرافريبينيك، مستشار استراتيجية التنمية – نيكولاى سلابزانين، نائب الرئيس للبرامج.
☐ مركز موسكو لدراسات النوع MCGS – مارينا م. ماليشيفا، باحث.
☐ مستقبل الغابات، فيكتوريا، كولومبيا البريطانية – ويل هروتر، مدير تنفيذى.
☐ مسرحية أطفال سيام، بانكوك – باكورن ليرتسالتينشاى – تاناهيت ليرترووينجبانيا – ثونجتشاى كوبكولورد – شانتشاى شايسوك كوسول.
☐ مشروع الفقر حقوق الإنسان، فانكوفر – جوين بوودسكى، مساعد المدير.
☐ مشروع المعافاة البيئية، بانكوك PER – سريوان كوانكاتشورن، لجنة مشاريع – كريسادا بونتشاى، منسق مشاريع.
☐ مشروع مسرح المجتمع، شيانج ماى – اومابراون روانتشان – كومسان مانكيكيد.
☐ معهد الإعلام والسياسة والمجتمع المدنى، فانكوفر IMPACS – شونا سيلفستر، مدير تنفيذى.
☐ معهد الاقتصاد العالمى والعلاقات الدولية، موسكو IMEMO نوداى أ. سيمونيا، مدير.
☐ معهد الاقتصاد فى مرحلة تحول، موسكو IET ليونيد تودوروف، مساعد المدير.
☐ معهد الاقتصاد، الجامعة الاتحادية ريودى جانيرو IERJ – فيرناندو ج. كارديم كارفالهو، أستاذ.
☐ معهد التنمية السياسية، بانكوك IPD تشايثاوات خو، مسئول الجات.

☐ معهد التنمية المحلية، بانكوك LDI – سانيم تشاماريك، مؤسس.
☐ معهد القيم والأخلاق، ساوباولو – مارسيلو لينجويت، رئيس علاقات الشركة.
☐ معهد المجتمع الزراعى المستدام، شيانج ماى ISAC – تشومشوان بونراهونج، مدير.
☐ معهد بولاريس، أوتاوا – تونى كلارك، مدير.
☐ معهد تايلاند لبحوث التنمية، بانكوك TDRF – سومكيات تانجيتفانيتش، مدير أبحاث (اقتصاد المعلومات).
☐ معهد شمال – جنوب، أوتاوا NSI – جون فوستر، باحث رئيس.
☐ معهد فريزر، فانكوفر – فريد ماكماهون، مدير: مركز دراسات العولمة.
☐ معهد مكاريرى للبحوث الاجتماعية، كامبالا MISR – بيتى كواجالا، باحث – ديلياس آسيبمو، باحث – ريتشارد كيمبومبو، أخصائى – ناكانيكى ب. موسيسى، مدير.
☐ مكّن، بانكوك – سوبانسا باساينج، موظف.
☐ منتدى الاستثمار المسئول – اريك لوازليت، نائب رئيس.
☐ منتدى البحوث الاقتصادية للدول العربية وإيران وتركيا، القاهرة ERF – هبة حندوسة، مدير إدارى.
☐ منتدى المرأة فى الديمقراطية، كامبالا FOWODE – باتريشيا مونابى، مدير مركز.
☐ منتدى بانكوك – شايوات ثيوابنتو، منسق.
☐ منتدى مصر الاقتصادى الدولى، القاهرة EIEF – م. شفيق جبر، رئيس مجلس الإدارة.
☐ منتدى مونتريال الدولى، مونتريال FIM ماريولافوا، مدير تنفيذى.
☐ منظمة الملكة أولجا الخيرية، موسكو – أولجا ف.ماكارينكو، رئيس.
☐ مواجهات، باريس – فيليب هيرزوج، رئيس.
☐ نادى سيبرا لكندا، أوتاوا – اليزابث ماى، مدير تنفيذى.
☐ هيئة SOS – النوع والمواطنة – ماريا بيتانيا افيلا، منسق عام.